BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

حقوق الإنسان والمرأة والتنمية

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

إيمان القفاص
قدري حفني
عماد صيام
محسن يوسف

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

حقوق الإنسان والمرأة والتنمية / تقديم إسماعيل سراج الدين ؛ إعداد و تحرير إيمان القفاص ... [وأخ.].
الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية،ح٢٠٠٩.
ص. سم.
تدمك3-139-452-977-978

١. حقوق المرأة -- الدول العربية. ٢. المرأة -- الدول العربية -- الأحوال الاجتماعية. أ. القفاص، إيمان.
ب. حفني، قدري. ج. صيام، عماد. د. يوسف، محسن. هـ. سراج الدين، إسماعيل، ١٩٤٤- و. منتدى الإصلاح العربي.

ديوي – 323.3409174927 2009397124

ISBN 978-977-452-139-3
رقم الإيداع 4638/2009

© 2009 مكتبة الإسكندرية. جميع الحقوق محفوظة

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذا الكتاب للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- **يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.**
- **الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها "مصدر" تلك المصنفات.**
- **لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تمَّ بدعمٍ منها.**

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. 138 الشاطبي، الإسكندرية، 21526، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتويات

المقدمة

الفصل الأول: العنف ضد المرأة

الفصل الثاني: القروض الصغيرة كأداة للتمكين

الفصل الثالث: حقوق الإنسان والبيئة

الفصل الرابع: الفرص في العليم حق إنساني أساسي

الفصل الخامس: حقوق الإنسان والتنمية

الفصل السادس : دور رأس المال الاجتماعي في الإصلاح

الخاتمة

ملاحق

كلمة الدكتور إسماعيل سراج الدين – مدير مكتبة الإسكندرية

كلمة الدكتورة ودودة بدران – أمين عام منظمة المرأة العربية

كلمة الأستاذ محمد فائق – الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان

كلمة الدكتورة سهام الفريح – نائب رئيس منظمة حقوق الإنسان

وثائق

نداء المنتدى الثاني للشباب العربي إلى المنتدى الرابع للإصلاح العربي

مقدمة

تقديم

يأتي المؤتمر الرابع للإصلاح العربي ليستكمل الطريق الذي بدأ منذ انعقاد المؤتمر الأول للإصلاح العربي وصدور "وثيقة الإسكندرية" عام ٢٠٠٤. وإذا كان المؤتمر الأول قد اهتم بتكوين رؤية عامة للإصلاح وأهدافه ووسائل تنفيذه، بينما ركز المؤتمر الثاني على استطلاع التجارب الناجحة التي شاركت فيها منظمات المجتمع المدني، وتناول المؤتمر الثالث عددًا من القضايا الجوهرية في عملية الإصلاح، كالشفافية وحقوق الإنسان وعمالة الشباب وغيرها، فإن مؤتمر الإصلاح العربي الرابع – موضوع هذا الكتاب – والذي عقد بمكتبة الإسكندرية في شهر مارس ٢٠٠٧ استهدف توجيه رسالة واضحة للمجتمعات العربية ومؤسساتها الرسمية والمدنية والخاصة؛ مؤداها أننا إذا واجهنا المشكلات التي تعوق مسار الإصلاح العربي كلاً على حدة وبشكل تجزيئي؛ فإننا نكون قد وقعنا في خطأ فادح؛ إذ تثبت الدراسات التنموية الحديثة عمق التداخل بين المشكلات التي واجهت وتواجه المجتمعات الطامحة للإصلاح، وهو ما تؤكده تجارب الإصلاح في أنحاء مختلفة من العالم.

ويترتب على تشابك المشكلات وتداخل المعوقات ضرورة النظر للإصلاح كعملية شاملة أو كحزمة واحدة من السياسات المتكاملة التي يعضد بعضها بعضا ويزيد كل منها من فرص نجاح السياسات الأخرى؛ مما يمكن مجتمعاتنا من عبور المرحلة الانتقالية الصعبة من مجتمعات الركود إلى مجتمعات التنمية.

وتشير تعددية القضايا المثارة في هذا الكتاب وترابطها إلى رفض بعض التوجهات التي تذهب إلى اختزال الإصلاح في مجتمعاتنا وقصره على أحد جوانبه مع استبعاد أو تأجيل جوانب أخرى لا تقل أهمية، ومن ذلك مثلاً الترويج لفكرة أولوية الإصلاح الاقتصادي على حساب الإصلاح السياسي، أو التركيز على الإسراع بمراحل إصلاح الهياكل الاقتصادية العربية وتحقيق معدلات نمو كلي عالية وثابتة، مع تأجيل النظر إلى الآثار الجانبية المصاحبة لذلك؛ مثل دخول قطاعات اجتماعية فقيرة ومتوسطة إلى دائرة الأزمات الاقتصادية الاجتماعية الطاحنة وضرورة مراعاة هذا البعد الاجتماعي. فالجوانب المختلفة لعملية الإصلاح تنطوي كلها على الأهمية ذاتها ويؤدي كل منها إلى بعضه البعض، ولا يمكننا أن

نضع حقًّا فوق آخر، فالحق في التنمية وفي التعليم وفي الحياة وفي بيئة نظيفة وفي ممارسة سياسية ديمقراطية، كلها جوانب هامة وأساسية لضمان نجاح عملية الإصلاح، ولا يمكن تصور إنجاز أحدها مع إغفال أو تأجيل الجوانب الأخرى.

ولذلك فقد عمد مؤتمر الإصلاح الرابع إلى اختيار ثلاثة محاور رئيسية ليكشف من خلالها هذا التداخل والتشابك لمشكلات الإصلاح في مجتمعاتنا العربية، والتي تتعلق بحقوق الإنسان والمرأة والتنمية، وذلك من خلال مجموعة من الأبحاث التي أثارت مناقشات واسعة وتوزعت الأفكار التي وردت في الاجتماعات والمناقشات التي دارت في المؤتمر على الفصول الستة المكونة لهذا الكتاب.

ويتناول الفصل الأول مشكلة العنف ضد المرأة، ويوضح كيف أن بعض القوانين المعول عليها حماية المرأة، قد تكون هي نفسها متحيزة ضد المرأة في الكثير من الأحيان. والأهم من ذلك أن المناقشات كشفت عدم كفاية الإصلاح القانوني والتشريعي -حتى لو أنجز- لحل هذه المشكلة، وكيف أن الأمر سيتطلب إعادة صياغة الرؤى الثقافية السلبية الراسخة في مجتمعاتنا العربية تجاه المرأة. كما يستعرض هذا الفصل الأشكال المختلفة من العنف المنظور وغير المنظور؛ الجسدي والمعنوي الذي تتعرض له المرأة العربية.

أما الفصل الثاني من الكتاب فيتناول قضية القروض الصغيرة ومتناهية الصغر ودورها في تمكين الفقراء خاصة النساء منهم، ويستعرض تجارب ناجحة في استخدام آليات التمويل الصغير ومتناهي الصغر كأداة لتمكين الفقراء على المستويين العالمي والعربي، ويركز على إبراز الدور الذي يلعبه إدماج الفقراء ضمن هذا النمط من النشاط الاقتصادي في تعزيز قيمة التضامن الاجتماعي والمسئولية المشتركة بين المقترضين، وعلى إبراز الآثار الاجتماعية والسياسية الايجابية لهذا النمط من التضامن الاقتصادي، وهو ما تمثل فيما أثبتته البحوث من ارتفاع درجة المشاركة السياسية للمقترضين بعد أن اكتسبوا لأول مرة خبرة إدارة مشروعاتهم بالتعاون مع الآخرين، وهو ما يؤكد الارتباط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للإصلاح.

ويتناول الفصل الثالث موضوع "حقوق الإنسان والبيئة"؛ حيث تشير الدراسات الحديثة إلى زيادة متوسط ما يستهلكه الفرد – عالميًّا– إلى حوالي ٢،٢ هكتار من الأرض؛ أي بزيادة ٢٣٪ عن قدرة الأرض على العطاء والتجدد التي تقدر بـ ١،٨ هكتار عالمي للفرد فقط، وهو ما يشكل عبئًا إضافيًّا ومضاعفًا على البيئة الطبيعية وإهدارًا لحق الأجيال المقبلة في بيئة نظيفة وإنسانية، وهو ما يعد إخلالاً جوهريًّا بمفهوم التنمية المستدامة.

وبذلك لم تعد مشكلة البيئة مجرد مشكلة طبيعية أو حيوية، ولكنها أصبحت مسئولية أساسية للدولة والمجتمع، بل تحولت أحيانًا لمشكلة سياسية؛ فبينما أصبح المجتمع الدولي يؤمن بأن الحكومات لم يعد بإمكانها الاستمرار في استخدام مبدأ السيادة الوطنية أداةً لانتهاك الحقوق البيئية لمواطنيها، تخطئ بعض الدول النامية حين ترى أنه في ضوء زيادة معدلات الفقر والبطالة فإن موضوع الحفاظ على البيئة وتكاليفه الباهظة يجب ألا يكون عائقا أمام إنشاء صناعات جديدة – حتى ولو كانت تنطوي على درجة من التلوث البيئي – ما دامت ستضمن إيجاد فرص عمل جديدة وأن على الدول الصناعية الكبرى تحمل مسئولياتها فيما وصلت إليه أزمة البيئة العالمية، مما يجعل مناقشة الالتزام بالقوانين والتشريعات الدولية والوطنية الخاصة بالبيئة قضية غاية في التعقيد، وهو الأمر الذي يؤثر بالسلب على الجهود التي تعمل للحفاظ على البيئة للجيل الحالي وللأجيال القادمة.

وتحت عنوان "تكافؤ الفرص في التعليم كحق إنساني"، يركز الفصل الرابع على التعليم باعتباره المنطلق الأول للإصلاح ووسيلة التمكين وتطوير رأس المال البشري، كما ركَّز أيضا على مبدأ ديمقراطية التعليم عبر إتاحته للجميع؛ باعتباره ركنًا أساسيًّا من أركان حقوق الإنسان، وأكد على أن حق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة في التعلم لا يزال يعاني من الإنكار المجتمعي حتى الآن بدرجات تتفاوت من مجتمع عربي لآخر.

ويناقش الفصل الخامس العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان وكيف أنها أصبحت ثقافة إنسانية؛ إذ أثبتت التجارب استحالة حدوث تقدم أو تحديث تنموي بدون احترام حقوق الإنسان؛ حيث يفجر غيابها العديد من التوترات والنـزاعات المجتمعية، فالمناخ غير الديمقراطي يقف حائلاً أمام الإبداع والتنمية معًا.

وأخيرًا يناقش الفصل السادس مفهوم "رأس المال الاجتماعي"، ويركز على عنصر "الثقة" باعتباره العنصر المركزي في رأس المال الاجتماعي الذي يتجسد في النهاية في درجة تماسك المجتمع وقدرته على الصمود في الأزمات وكذلك مدى حيويته وقدرته على الانطلاق نحو الإصلاح الذي هو طريق مفتوح بلا نهاية، ويستعرض نفس الفصل العديد من النماذج والتجارب التي تؤثر سلبًا على رأس المال الاجتماعي، كالترحيل الجبري بسبب إقامة مشاريع تنموية كثيرًا ما لا تضع في اعتبارها الآثار السلبية لتآكل رأس المال الاجتماعي الذي لا يمكن تعويضه إلا بصعوبة وعبر فترات زمنية طويلة.

ونظرًا لوجود نوع من التشابه بين تجارب بعض المجتمعات العربية وليس كلها وبين بعض دول أوروبا الشرقية من حيث اشتراك المجموعتين من الدول في التحول من النظام الاشتراكي الذي ارتبط بمركزية الدولة والحزب الواحد والقطاع العام إلى النظام السياسي التعددي القائم على حرية السوق الرأسمالي وتزايد دور المجتمع المدني، ركّز هذا الفصل على استخلاص الدروس والخبرات من تجارب هذه المجتمعات في عملية التحول والإصلاح الراهنة في العالم العربي.

ولا يسعني في نهاية هذا التقديم إلا أن أوجّه كل الشكر للخبراء الذين قدموا الأوراق المرجعية القيمة والتي تم الاستفادة منها في تحرير هذا الكتاب، وأخص بالشكر السيدات والسادة محمد فائق وعبد السلام المسدي وكلاريسا بينكومو وفاطمة خفاجي ونبيل أحمد الشامي وآن ترينولون وزووي أسكارزوي وأحمد حجاج وصلاح الحجار ومحيي الدين عميمور وسالي جوتز شولر وعدنان عمران وأبهيجيت جوها وثيودور داوننج وكارمن جارسيا داونينج وماريا باكانو(كوبيانو) وجوديث فرايدنبرج.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى الدكتورة غادة الخياط والدكتور عماد صيام والدكتور فؤاد السعيد على ما بذلوه من جهد في إعداد وتحرير وصياغة الأفكار والمناقشات والأوراق المرجعية المتضمنة في فصول هذا الكتاب.

إسماعيل سراج الدين

الفصل الأول

العنف ضد المرأة [1]

[1] يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "العنف ضد المرأة"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور؛ وبصفة أساسية الأوراق التي قدمتها كلٌ من كلاريسا بينكومو بعنوان "العنف المنـزلي: كسر حاجز الصمت، وضع حد للحصانة"، وفاطمة خفاجي بعنوان "العنف على أساس اختلاف النوع الجنسي".

مقدمة

حدَّدت الجمعية العامة بموجب القرار (القرار ١٣٤/٥٤، ١٧ ديسمبر ١٩٩٩) اعتبار يوم ٢٥ نوفمبر من كل عام يومًا دوليًّا للقضاء على العنف ضد المرأة، ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم أنشطة في ذلك اليوم تهدف إلى زيادة الوعي العام بتلك الظاهرة. ورغم التطورات الكُبرى التي شهدها واقع المرأة دوليًّا منذ ذلك التاريخ، إلاّ أن ممارسات العنف ضد النساء لا تزال موجودة والتي تعتبر وصمة عار في سجل المدنية الإنسانية؛ وواقع الإنسانية؛ حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن من بين كل ثلاث نسوة في العالم تتعرض واحدة على الأقل في حياتها للضرب أو الإكراه على الجماع أو لصنوف أخرى من الاعتداء والإيذاء، كما أن هناك أكثر من ٦٠ مليون أنثى حُرمت من الحياة بسبب جرائم مختلفة ضد المرأة، وأن هناك الكثير من النساء يتعرضن للاغتصاب على أيدي الأقرباء أو الأصدقاء أو الغرباء أو أرباب العمل أو الزملاء في العمل أو الجنود أو أفراد الجماعات المسلحة.

وفي هذا الصدد، أشار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، إلى أن العنف ضد المرأة لا يزال قائمًا كأحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان بشاعة، وأنه يعتبر تهديدًا لكل النساء، وعقبة أمام جميع الجهود المبذولة لتحقيق التنمية والسلام والمساواة بين الجنسين في كل المجتمعات.

وأضاف بان كي مون في رسالة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة أن هناك بلادًا كثيرة أحرزت تقدمًا كبيرًا في تغيير القوانين والسياسات والممارسات والمواقف التي ساعدت في محاربة العنف ضد المرأة، ولازال هناك الكثير من الجهود التي يجب أن تبذل لتمزيق ستار التسامح الذي لا تزال تحتجب وراءه أحيانا بعض جرائم العنف ضد المرأة، ولذلك أعلن الأمين العام أنه قرر أن يقود حملة تشمل منظومة كاملة تمتد حتى عام ٢٠١٥من أجل القضاء على العنف ضد المرأة.

ويُقصَد بالعنف بشكل عام السلوك أو الفعل الإنساني الذي يتسم بالقوة والإكراه والعدوانية، والصادر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعةً أو دولة، وموجّه ضد الآخر بهدف

إخضاعه واستغلاله في إطار علاقة قوة غير متكافئة؛ مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى، وفي هذا الإطار يكون العنف ضد المرأة سلوكًا أو فعلاً موجهًا ضد المرأة ويقوم على القوة والشّدة والإكراه، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية، وينجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء، والذي يتخذ أشكالاً نفسية وجسدية متنوعة الأضرار.

وتُعرِّف منظمة العفو الدولية هذا المفهوم من منطلق "الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة" الصادر عن الأمم المتحدة، حيث ينص على أن العنف ضد المرأة هو:

"أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يُرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواءً من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواءً حدث ذلك في الحياة العامةً أو الخاصة."

وتدخل التفسيرات التقدمية للتعريف الواردة في إعلان الأمم المتحدة أفعال الإغفال، مثل الإهمال أو الحرمان، أيضا ضمن أشكال العنف ضد المرأة. كما تذهب بعض هذه التفسيرات إلى أن العنف الهيكلي وهو الأذى الناتج عن تأثير تنظيم الاقتصاد على حياة النساء يندرج أيضًا ضمن أشكال العنف ضد المرأة.

جذور وأشكال العنف الموجَّه ضد المرأة

تتنوع أشكال العنف الموجَّه ضد المرأة العربية مابين عنف منظور وآخر غير منظور؛ جسدي أو نفسي، أسري أو مجتمعي أو اقتصادي أو سياسي. وقد تظهر بعض أشكال العنف الذي تعاني منه المرأة في صورة استخدام اللغة أو الإيماءات أو الحركات الموجهة ضد المرأة والذي يعتبر أحد أشكال العنف الأخرى، كما تتعدد مسببات العنف مابين مسببات مباشرة أو غير مباشرة، قانونية أم ثقافية. ولا شك في وجود ارتباطات واضحة بين بعض العوامل المجتمعية وبين تعرض المرأة للعنف بأشكاله المتنوعة، فكلما تمكنت المرأة اقتصاديا وتحررت من الأمية قل العنف ضدها.

كما توجد أيضًا جذور ثقافية عميقة تكمن وراء العديد من المواقف السلبية تجاه المرأة في مجتمعاتنا العربية، والتي أدت إلى حدوث ردة واضحة في الوعي الشعبي العام إزاء هذا الموضوع في العقود الأخيرة من السنين، بعد أن كانت مجتمعاتنا قد حققت خطوات إيجابية للأمام في نظرتها للمرأة منذ بدايات القرن العشرين، حين تطابقت الرؤية الحديثة مع رؤية دينية تؤكد كيان المرأة كشريك كامل الأهلية للرجل في دعم الاستقرار الاجتماعي وفي بناء النهضة العربية على حدٍّ سواء.

ووصلت هذه الردة وهذا الخلط الفكري إلى انتشار مفاهيم وارتباطات مغلوطة في كافة مجالات الحياة العربية ومستوياتها؛ ومن ذلك على سبيل المثال شيوع اتجاهات تميل إلى استسهال تحميل المرأة المسئولية عن كافة المشكلات التي تواجهها المجتمعات العربية كبديل للمواجهة العقلانية المسئولية لها. ومن ذلك على سبيل المثال القول بأن سبب انتشار البطالة في مجتمعاتنا يرجع ببساطة إلى إقحام المرأة في مجال العمل لتأخذ فرصة الرجل وبالتالي فإنها بعملها تأخذ فرصة أسرة كاملة، مع إهمال كافة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية المسببة للبطالة، وتجاهل النتائج التي أثبتتها العديد من البحوث والتي تشير إلى أن نسبًا متزايدة من الأسر العربية أصبحت تعولها الأم نتيجة فقد الأب أو غيابه، وأن الواقع يشهد بأن الأم العربية تبلى بلاءً حسنًا في العمل إلى جانب الأب بمشاركة ومسئولية كاملة من أجل توفير الدخل الكافي لمواجهة الأعباء المتزايدة على الأسرة العربية. ويمثل التفسير غير المنصف السابق الإشارة إليه امتدادًا طبيعيًّا لرؤية قديمة كانت تنظر للمرأة نظرة دونية مما لا يتسق مع ما حملته الرسالات السماوية من تكريم للمرأة ومساواتها بالرجل كبشر متكاملين ومتساوين في الحقوق والواجبات.

كما توجد أسباب نفسية، والتي أصبحت فيها في بعض الحالات الذات الأنثوية ماهرة في تعنيف ذاتها، بل ربما أدمنت عنفًا خارجيًّا يقع عليها مع العادة والزمن، وأصبح جزءًا من وجود الذات والإحساس بها. حيث يألف الضعيف ضعفه انطلاقًا من القمع المتجذر وانطلاقًا من قبوله للصورة التي تملى عليه على أنها الحقيقة الثابتة، وحتى يكاد العنف يبدو وكأنه جزء عضوي من جسد المرأة ومن تكوينها النفسي، والذي قد يصل إلى أنها تتولى إعادة إنتاجه حين تتولى توريث الطفلة الأنثى القهر من خلال دورها كأم، وتلعب الدور الأساسي في رعاية

وغرس مفاهيم العنف ضد المرأة في أبشعٍ وجوهه في معاملتها للطفلة الأنثى؛ بحيث لا يعود هناك مجال للفكاك من فخ العنف المتجذّر الذي يستمد أسباب بقائه من استمرار الضحية في التلذذ بالعنف الممارس عليها، والذي يعكس في بعض الحالات تحول المرأة نفسها إلى كائن آخر، وأداة لترويج السلطة الذكورية القمعية أكثر من الذكور أنفسهم.

ويلعب الاستخدام السلبي للتقدم العلمي والتكنولوجي والذي يعود إلى سوء استخدام نتائج التقدم، والذي يرتبط بالطبع في الأساس بالمناخ الثقافي السائد والذي يدفع إلى التوظيف السلبي لنتائج التطور العلمي والتكنولوجي، فعلى سبيل المثال كانت هناك آثار سلبية لتطور علم الأدوية وظهور أدوية جديدة والذي ساعد ضمن عوامل أخرى اجتماعية على بروز ظاهرة الزوجة الثانية وأشكال الزواج السري الأخرى بالإضافة إلى ما يمكن أن تتعرض له النساء من أشكال عديدة من التحرش والمضايقات عبر أجهزة المحمول ومن خلال شبكة الإنترنت والتي أصبحت تستخدم في هذا النطاق بشكل غير قانوني، وذلك إلى جانب الفضائيات والدش التي أتت بعشرات القنوات الإباحية أو المتطرفة التي تبث كل ما هو ضد العقل وضد العلم وضد المنطق، وتقدم المرأة إما بصفتها سلعة جنسية رخيصة أو مصدرًا لغواية الشيطان، وكلاهما يمارس نوعًا من العنف المعنوي على المرأة.

أما الدردشة على شبكة الإنترنت فقد أخضعت مفهوم الخلوة للمراجعة؛ فالخلوة بالمفهوم التقليدي في الشريعة والدين تعني وجود الرجل والمرأة في مكان منعزل يخشى معه التورط في علاقة مباشرة غير شرعية. ونحن أمام نوع جديد من الاتصال ليس هو الخلوة الشرعية وليس هو الاتصال المادي المباشر، فالشاب أو الرجل يتعامل مع فتاه أو سيدة في مكان بعيد عنه، فلا توجد خلوة بالمعنى الشرعي، إنما في الحقيقة هما يتعاملان من خلال شبكة الإنترنت أو المحمول بكل ما يمكن تصوره عبر هذا الوسيط الجديد من ممارسات في مجتمعات تعود فيها الشاب والفتاة لزمن طويل على عدم الاختلاط. في هذه الحالة ظهرت قضايا جديدة ومفاهيم جديدة تستلزم ليس فقط أن نفكر في مغزاها وفي أبعادها بل أيضا فيما يمكن أن تجلبه من مشكلات تقع نتائجها السيئة على الفتاة أو المرأة أكثر مما تقع على الشاب أو الرجل.

كل هذه العوامل والأسباب تفسر حالة العنف التي تتعرض لها المرأة العربية؛ حيث لا يزال البعض يرفض خروج المرأة من المنـزل سواءً للتعليم أو حتى العمل، بل ويدعو

إلى هذا ويكتبه باعتباره صحيح الدين، وهو الأمر الذي يفسر لماذا تحتل المرأة أدنى درجات السلم الاجتماعي، ولماذا تتعرض لكل هذه الأشكال من العنف، على الرغم من أن العنف الواقع على المرأة يبقى في النهاية أحد تجليات حالة عامة من الميل لاتباع العنف كوسيلة لحل المشكلات في غياب تقاليد احترام إنسانية الآخر وأساليب الحوار والتفاهم المتبادل والتفاوض وقبول الحلول التي تراعي كافة الأطراف؛ وحيث أصبح العنف يسود بعض المجتمعات في السنوات الأخيرة وبدرجة لافتة للانتباه وعلى كل المستويات.

العنف حزمة متفاعلة من الأسباب والعناصر

يعد العنف المنـزلي داخل الأسرة من أكثر ممارسات العنف انتشارًا حيث يسيء استغلال الخصوصية التي يمنحها المجتمع والدولة للعلاقات الأسرية بأكثر أعضاء الأسرة ضعفًا ويبدأ بضرب الصغار وينتهي بضرب المرأة وقد يصل إلى حد قتلها، ونحن نعرف أنه فيما يتصل بالقتل في جرائم الشرف التي تجرم قانونًا في مجتمعات كثيرة، ومنها المجتمعات العربية، يلاحظ أن الذي يقتل امرأته لمجرد الشك في سلوكها ودون التزام بمدى توفر الشروط الشرعية التي يحددها الدين لا يحاكم محاكمة عادلة خاصة في المناطق التي لا تزال تخضع لأحكام المجالس العرفية على أساس أن المرأة هي كائن أدنى في كل الأحوال.

وفي الحقيقة لا يعد إصدار القوانين بمفردها أداة كافية لمكافحة العنف الموجَّه ضد النساء، فالمنظومات القانونية تتضمن الكثير من النصوص القانونية التي تجرم العنف ضد المرأة، ومع ذلك لا تزال هذه الجرائم ترتكب في جميع المجتمعات، ولذلك لابد من إدخال طرف جديد لإحياء وتفعيل النصوص القانونية ومعرفة تفسير للأسباب الفاعلة وراء العنف الموجه ضد المرأة والذي ينتج عن حزمة من الأسباب المترابطة والمتفاعلة والتي تشمل أسبابًا سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية وفي مجموعها تشكل حزمة مترابطة ومتفاعلة ولذلك يصعب فهم هذه المشكلة المعقدة إلا بعد دراسة الكيفية التي تتكون وتتفاعل بها الأسباب المكونة لظاهرة تفشي العنف ضد المرأة في مجتمعاتنا.

ومن بين الأسباب السياسية ذكورية المجتمع السياسي في العديد من المجتمعات حيث تنحصر المناصب السياسية التي تتولاها المرأة في مواقع غير مؤثرة على مصير الأغلبية العظمى

من المواطنين، إلى جانب غياب دور المرأة في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والاحتفاظ لها بدور مكمل، يضاف إلى هذه القيود الموجودة في المجتمع بشكل عام والتي تحد من المشاركة السياسية للمرأة، وحتى في ظل وجود نوع من الحراك السياسي الذي تشهده المجتمعات العربية ومصر في مقدمتها، وفي ظل هذا الحراك تندفع إلى حلبة الحياة السياسية مرة أخرى أعداد كبيرة من الأجيال الشابة والجديدة من النشطاء السياسيين وخاصة من النساء كما يلاحظ أن أشكال التفاعلات والمواجهة مع هذا الحراك السياسي تجاوزت أشكال القيود التقليدية التي عرفتها مجتمعاتنا وظهرت أشكال جديدة لعلها تستند إلى توظيف ما يسببه العنف الموجه للمرأة من آثار سلبية فادحة عليها وعلى أسرتها تكون محصلته النهائية وتحت دافع حمايتها والخوف عليها ابتعادها عن المشاركة السياسية، ومن أبرز المظاهر في هذا الصدد ظاهرة التحرش بالفتيات والنساء، وما ينطوي عليه من إرهاب وعنف يهدف إلى إبعاد المشاركات ودفعهم تلقائيًّا للتراجع عن المشاركة إما بدافع خوفهن الداخلي أو تحت ضغوط أسرهن، وهو ما يعد في النهاية نوعًا من العنف والقهر للمرأة والذي يعتبر غريبًا على التقاليد المتعارف عليها في مجتمعاتنا. إذا أضفنا إلى هذا الإرث التاريخي المتمثل في اتساع نطاق الأمية بين النساء نتيجة الحرمان من حق التعليم والذي يمكن أن يرسم ملامح خاصة إضافية تفسر حقيقة انحسار المشاركة السياسية للمرأة.

كذلك نجد الأسباب المتصلة بالهيريباركية الاجتماعية: التي تجعل القوامة بمعناها المتسلط للرجل دائمًا سواءً كان يلعب دور الأب أو الزوج أو الأخ أو حتى ابن العم أو زوج الأم أو الأخت والتي تضع المرأة دائمًا في مكانة دونية بوصفها تابعًا للرجل.

وتوجد الأسباب الثقافية، حيث لا تزال ثقافتنا زاخرة بما يميز بين الرجل والمرأة، والذي يفرض العنف المعنوي أو المادي أو الاثنين معا ويرتبط بهذا أيضا ما تقدمه مؤسسات التنشئة الأكثر تأثيرًا مثل الإعلام الذي يقدم المرأة في صورة سلبية وبصفتها سلعة وموضوعًا للمتعة، بالإضافة للترويج لقيم العنف من خلال الأشكال المتعددة للدراما، كما نجد أن المؤسسة التعليمية لا تزال تعتمد على أساليب تربوية تقوم على العنف والقصر والضرب أو التعنيف، حيث يشيع في هذا المناخ الثقافي بقيمه وأساليبه التربوية مناخ العنف والذي تكون منه المرأة بصفتها الطرف الأضعف أولى ضحاياه والأكثر تضررًا منه على نحو خاص.

وأنتجت الأوضاع الاقتصادية مثل أوضاع الفقر الذي تعاني منه قطاعات واسعة من النساء نتيجة حرمانهن من التعليم والتدريب الذي يحول دون تمكينهن اقتصاديًّا وتزايد معدلات الفقر بينهن العديد من الظواهر الاجتماعية الجديدة، ليس فقط لاتساع حجم الأسر التي تعولها نساء، ولكن أيضًا بسبب ظاهرة ما يعرف بـ"الرجل العالة"، أي الرجل الذي يعيش عالة على زوجته، وهي ظاهرة أصبحت منتشرة على الأخص في المناطق العشوائية وشديدة الفقر، حيث يلعب الرجل دورًا اجتماعيًّا شكليًّا بصفته الظهر الذي تستند عليه المرأة حتى لا تتعرض للعنف المجتمعي، مقابل قيام المرأة بالعمل والإنفاق عليه. ورغم أن جوهر الصفقة الحمائية مقابل الإعالة إلا أن المتابعة الميدانية لهذه الظاهرة تشير إلى أن هؤلاء "الرجال العالة" يمارسون عنفًا وقسوة ضد زوجاتهن أكثر من الأزواج العاديين الذين يقومون بإعالة أسرهم، فالغضب والعنف المكبوت الناتج عن بعض الرجال الذين لا يعملون أو يعملون وبطريقة غير مؤكدة في إعادة توجيه شحنات الغضب في صورة عنف يوجه فعليًّا نحو الزوجة والأبناء. وهو ما يعني أن المرأة في هذه الحالة يمارس عليها عنف مزدوج وهي ظاهرة تبرز على نحو خاص في الأوساط الفقيرة وبين الأسر التي يعاني رجالها من البطالة، أو التي تعاني نساؤها من ظاهرة العنوسة.

ومن الملفت للانتباه التباين الشديد فيما يتعلق بتأويل الموروث الثقافي والديني إزاء المرأة؛ فالبعض يرى أن هذا الموروث يكرم المرأة ويساويها بالرجل وأن الفوارق فيما بينهما هي مجرد فوارق طبيعية تعبر عن تكامل في الأدوار الاجتماعية، بينما يفهم البعض قوامة الرجل على أن الشريعة والفطرة تضعها في مرتبة أدنى من الرجل، وهو ما يخلق مناخًا مشجعًا على العنف ضد المرأة باعتباره أمرًا مقبولاً ومشروعًا من وجهة نظر الدين، والدين منه براء.

يضاف إلى هذا تفسير بعض الآيات القرآنية الكريمة بطريقة خاطئة مما يؤدي إلى الخروج بمعنى العقاب إلى حدود واسعة من العنف الانتقامي غير المشروع دينيًّا وإنسانيًّا؛ بحيث أصبحت في التراث الثقافي التاريخي وكأنها مرتبطة بالشر والدنس وكأنها صورة أخرى من الشيطان أو الأفعى التي تنفث سمومها في كل مكان، وللأسف فإن حركة تجديد الخطاب الديني والثقافي لا تزال قاصرة عن القضاء على هذه التفسيرات. كما يلجأ البعض إلى الاستشهاد ببعض الأحاديث الضعيفة أو غير الصحيحة إضافة إلى بعض التفسيرات غير الصحيحة لبعض

نصوص القرآن والتي يتم فيها عزل الآية القرآنية عن سياقها أو أسباب نزولها والتي بسببها تتعرض المرأة إلى كثير من أنواع العنف، إلى درجة أن بعضها يحمل المرأة مسئولية ما تتعرض له من عنف، كما أن حركة إصلاح وتجديد الفكر الديني تجابه بالكثير من أشكال المقاومة، وأصبحت بسبب ذلك عاجزة وبشكل واضح عن مواجهة التفسيرات المغلوطة التي تشيع صورًا مغلوطة للمرأة بعيدة تمامًا عن صحيح الدين وجوهره، وهو ما خلق نوعًا من الفوضى ودفع الكثير من الرموز الدينية المعتدلة للاعتراف بوجود فوضى في التحدث باسم الدين والذي امتد إلى الاجتراء على إصدار الفتاوى والتي تساعد بشكل أو آخر على خلق مناخ ثقافي مختلف تحت زعم أنه يعتمد على الدين وهو ما يفسر التباين في وجهات النظر.

وهناك بعض الفقهاء الذين يرفضون خروج المرأة من المنـزل حتى للعمل ويستندون في ذلك إلى تفسير محدد للآية الكريمة "وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ" باعتبارها صريحة الدلالة على منع المرأة من العمل. وهناك أيضا بعض الكتاباتَ الدينية التي ترى أن الزواج العرفي زواج شرعي، وهو ما استند إليه بعض الشباب في إقدامهم على مثل هذه الأنماط من العلاقات بدون علم الأهل. وعلى الرغم من اشتراك الشاب والفتاة في الإقدام على مثل هذا السلوك الخاطئ فإنه يلاحظ أن الفتاة تتعرض لنوع من الظلم في المجتمع إذ يتم تحميلها الخطأ كاملاً وحدها سواءً من زاوية المسئولية الأخلاقية أومن زاوية ما يترتب على هذا الزواج من أطفال ويميل المجتمع إلى إعفاء الشاب من أي مسئولية بما في ذلك الاعتراف بنسب الطفل حتى لو ثبتت أبوته له.

وبعيدًا عن الجانب الشرعي للحجاب والنقاب، فإن الجانب الثقافي والاجتماعي من الموضوع يتعلق بظاهرة انتشار الحجاب وتحول واتساع دلالته ليصبح كما لو كان الدليل الوحيد على حسن خلق المرأة وجدارتها الاجتماعية في المجتمع، وهي العملية التي يتم بمقتضاها اختزال الوجود الاجتماعي والإنساني للمرأة في واحد فقط من مسوغات هذا الوجود وهذه الجدارة، وهو الأمر الذي قد يعكس نوعًا من التبسيط الشديد للأمور فيما يتعلق بنظرتنا للمرأة، والأخطر من ذلك ما يترتب على هذا الاختزال من إعادة صياغة للمواقف إزاء المرأة في الثقافة العامة والثقافة الشعبية السائدة في مجتمعاتنا، بما يعمم النظرة السلبية للمرأة خاصة إذا لم تكن محجبة، كما يفتح الباب أمام استنتاجات ضعاف النفوس لتبرير استحقاقها لما قد

تتعرض له من أشكال العنف والاعتداء حتى لو كانت تملك من مبررات الجدارة الاجتماعية الكثير، بما في ذلك التزامها الزي المحتشم المتعارف عليه في مجتمعها.

العنف داخل الأسرة

يعد العنف المنـزلي من أكثر أشكال العنف خبثًا، حيث إنه يسيء استغلال الخصوصية التي يمنحها المجتمع والدولة للعلاقات الأسرية، ويضر بأكثر أعضاء الأسرة ضعفاً، أي الإناث والأطفال. لقد أصبح ذلك العنف الموجَّه ضد النساء والفتيات أشبه بوباء اجتماعي عالمي؛ حيث تؤكد البحوث والدراسات الميدانية وجود هذه الظاهرة بوضوح في أنحاء متفرقة من العالم وإن تفاوتت الدرجات وتباينت الأسباب، إلا أن ذلك النوع من أنواع العنف يزداد في المجتمعات التي يحظى الرجال فيها بسلطة وسيطرة فائقة على الموارد؛ حيث تصبح النساء والفتيات غير متساويات مع الرجال بسبب التمييز الذي يدعمه القانون والثقافة الشائعة، وهو الأمر الذي يترتب عليه تقييد مشاركة النساء والفتيات في الحياة العامة.

وقد أوضحت دراسة لمركز البحرين للدراسات والبحوث والتي أجريت بتكليف من المجلس الأعلى للمرأة حيث تناولت هذه الدراسة العنف ضد المرأة وأظهرت أن الزوج هو أكثر الممارسين للعنف في مختلف مستويات الدخل، حيث تزداد احتمالات ممارسة العنف كلما قل مستوى دخل الأسرة، رغم سعي البعض إلى إخفاء وجودها كظاهرة، وأشارت عينة الدراسة إلى الدور الذي تلعبه الموروثات الثقافية والتراث والتنشئة الاجتماعية في ظاهرة عنف الرجل ضد المرأة وخصوصًا في النطاق الأسري.كما أوضحت الدراسة في نتائجها إلى أن هناك تأثيرًا للتحولات الاجتماعية المتعلقة بتعليم المرأة وخروجها للعمل ومشاركتها في الإنفاق على الأسرة وعلى وعي بعضهن، حيث لم تعد النساء تقبل بنمط من العلاقات الزوجية غير المتكافئة، مما يؤدي إلى سعيهن لكسر الصورة التقليدية للزوجة التي تقبل الإهانة كصورة مثالية للطاعة المطلقة. كما أظهرت الدراسة أن تعليم المرأة ودراستها لم يشكلا دافعين لانخفاض ممارسة العنف ضدها.

كذلك أظهرت الدراسة وجود ثلاث استراتيجيات تستخدمها النساء تتلخص في إستراتيجية الصمت والبقاء في بيت الزوجية خوفًا من الفضائح والطلاق وفقدان حضانة الأطفال، أو اللجوء إلى مساعدة الآخرين كأفراد الأسرة بهدف الحصول على الطلاق أو

مجابهة العنف بالعنف، إلا أن غالبية مفردات العينة يرفضن وبشكل قاطع العنف ضد الرجل بالنظر إلى المستندات الدينية والاجتماعية والأخلاقية.

وتوضح الدراسات أن النساء والأطفال من ضحايا العنف المنـزلي كثيرًا ما يعانون آثارًا نفسية طويلة الأجل قد تقلل من تقديرهم لذواتهم وثقتهم بالآخرين كما تؤثر سلبًا على إنجازهم الشخصي وتجعل منهم فريسة سهلة للمزيد من العنف. كما أن أطفال النساء اللاتي كن ضحايا للعنف المنـزلي معرضون لمخاطر أكبر من الأطفال الذين لم تتعرض أمهاتهن للعنف المنزلي، بل إن الأطفال الذين يشهدون العنف المنزلي قد يتعرضون لذات الآثار النفسية التي يتعرض لها الضحايا المباشرين للعنف الأسرى.

ولا يقتصر العنف الأسرى على مجرد ضرب الزوجات بل تتعدد أشكاله إلى التعرض للضرب على يد الزوج أو الوالدين أو الأخوة، والتعدي الجنسي على الفتيات الصغيرات على أيدي أفراد من الأسرة، أو إرغام الزوج لزوجته على العلاقة الحميمة على غير رغبتها، وكذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وغير ذلك من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة والمعروفة بالختان؛ وفي كثير من الأحيان الإقدام على الطلاق دون مراعاة لضوابطه التي تكفلها الشريعة الإسلامية باعتباره حلاً أخيرًا لتعذر استمرار الحياة الزوجية صونًا لكرامة الأسرة وكرامة المرأة، مما يجعل عملية الطلاق تتحول إلى نوع من الثأر أو العقوبة ورد الاعتبار يمارسه الزوج على زوجته وهو ما يطلق عليه الطلاق التعسفي. بالإضافة إلى بعض الظواهر الأخرى مثل الزواج المبكر للفتيات والتهديد أو المنع من الخروج من المنزل للتعليم أو للعمل أو لزيارة الأسرة.

إن الفشل في معالجة العنف المنـزلي يمثل رسالة واضحة مفادها أن ما يحدث للنساء خلف الأبواب المغلقة لا يحظى بالقدر اللازم من الاهتمام من قبل المجتمع والدولة، وهو ما يعد من الانتهاكات الصريحة لقانون حقوق الإنسان الدولي؛ فالدولة مسئولة عن منع إهدار الحقوق وعن التحقيق في أفعال العنف ومعاقبتها، ويعد فشل الدولة في هذا بمثابة تقصير وإهدار لواجباتها في ضمان الحماية المتساوية للمرأة في ظل القانون.

ولكن العنف المنـزلي غالبًا ما يعالج في مجتمعاتنا العربية على أنه قضية شخصية لا يحق لأحد خارج الأسرة التدخل فيها، خاصة إذا كان المتهم هو أحد الأقرباء، وعادة لا يعرف الرأي العام شيئًا عن هذه الاعتداءات، وفي حالة الاغتصاب مثلاً فإن القضية عادة ما تنتهي من الوجهة القضائية إذا ما قرر الشاب أو الرجل أن يتزوج من الفتاة وهو ما يرحب به أهل الضحية عادة دون مراعاة لنفسية الضحية ودونما اعتبار لإفلات المعتدي من العقاب، بل إن الأمر يبدو وكأنه يكافأ على جريمته إذ يكون قد نجح في إجبار فتاة معينة على الزواج منه في بعض الحالات.

ويمثل الطلاق مشكلة اقتصادية واجتماعية كبيرة للنساء في المجتمعات العربية، ولهذا فإن بعض النساء يقبلن بحياة الذل والهوان الإنساني دون طلب الطلاق، وهو الأمر الذي يؤدي إلى استمرار أنماط من التعايش الأسري الذي لا يزيد عن كونه نوعًا من التجاور المكاني المصحوب بمناخ من الكدر والكراهية وهو ما يؤثر سلبًا على الكيان الاجتماعي للأسرة وللأبناء بشكل حاسم. وتنظر بعض الأوساط الاجتماعية للعنف المنـزلي في كثير من الأحيان باعتباره تصرفًا تأديبيًّا حسن النية من قبل الزوج ويعتبرونه أمرًا مقبولاً من الوجهة الدينية والاجتماعية.

وفي دراسة طبقت في مصر عام ١٩٩٥، وجد أن ٤٠٪ من النساء المتزوجات عانين من العنف المنزلي بدرجاته المختلفة التي تبدأ بالعنف اللفظي وتنتهي بالإيذاء البدني، ويفاقم الزواج المبكر من هذه المشكلة؛ فالفتاة غير المكتملة النضج لا تحسن إدارة العلاقة الزوجية ويتوقع منها زوجها أكثر مما تستطيع أن تعطيه، وبذلك تحدث الخلافات التي عادة ما تؤدي إلى العنف.

وقد قامت منظمة "هيومن رايتس وتش" بتقصي أسباب الفشل في معالجة العنف ضد النساء والفتيات في أكثر من ٣٠ دولة حول العالم من بينها عدد من الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وانتهت إلى أن المعوقات التي تحول دون مواجهة العنف ضد المرأة تتمثل في القوانين المميزة ضد المرأة وغياب السياسات الموجهة لمساندة الضحايا، ولكنها رصدت في نفس الوقت وجود حركة ملموسة للنشطاء الذين يحاولون تغيير هذا الوضع، كما رصدت إنجاز قدر من التطور في التشريعات المرتبطة بذلك في مواجهة مقاومة شديدة من المجتمع.

ويشير تقرير المنظمة إلى أنه عادة ما لا يعاقب الذكور الذين يهددون ذويهم من النساء بالقتل بدعوى أنهن لوثن شرفهم، ولذلك فإن بعض النساء تفضلن حياة السجن على العيش خارجه في ظل تهديدات الأقارب من الرجال لهن بالقتل، وأنه يلاحظ على الصعيد الديني انتشار ظاهرة التوسع في استخدام حق التأديب المقرر في الشريعة الإسلامية من قبل الزوج للزوجة وإخراجه إلى دائرة العنف الانتقامي بغير حدود؛ حيث إنه من المعتاد أن يطلب بعض رجال الدين من النساء الضحايا أن يسكتن على الاعتداء من قبل أزواجهن أو أن يرضين بالزواج من مغتصبيهن، على غير ما قصدته الشريعة.

عنف المرأة ضد المرأة

فضلاً عن عنف الرجل ضد المرأة -كما سبقت الإشارة- نجد أشكالاً أخرى من العنف الذي تمارسه المرأة ضد المرأة، عنف الضعيف تجاه من هو أضعف، وهو يظهر كنوع من التعويض النفسي عما تتعرض له المرأة من عنف الأقوى أي الرجل؛ حيث تعيد الضحية إنتاج مفهوم القهر من منطق الأمومة الراعية لمفاهيم السلطة الذكورية. ومن الملاحظ أنه في بعض الحالات نجد أن الأم أشرس من الأب في تربية بناتها صونًا لشرف الذكورة وقيمها، وكأنها أداة لترويج ثقافة السلطة الذكورية القمعية التي تشربتها منذ نعومة أظافرها.

العنف ضد المرأة في الحروب

شاعت أعمال العنف ضد المرأة إبان الصراعات المسلحة حتى صارت كالوباء المتفشي، وأصبح المدنيون وبالأخص النساء أهدافاً رئيسة يستهدفها المقاتلون المسلحون، وقد ارتبط الغزو والاحتلال تاريخيًّا منذ ما قبل المغول والتتار وانتهاءً بالغزو الأمريكي للعراق بالاعتداء الجنسي وانتهاك الأعراض، وفي التاريخ القديم كان الغازي إذا دخل بلداً استحل لجنوده وأباح لهم أن يفعلوا به ما شاءوا، إما أن يغتصبوا النساء أو يسرقوا أو يأخذوا الأموال والمنقولات. وللأسف فإن هذه الصورة لا تزال قائمة، ويضاف إليها كافة أشكال العنف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تعاني منها المرأة مع أسرتها تحت وطأة الحرب أو الاحتلال، إلا أنها كثيرًا ما تتحمل المسئوليات الصعبة وحدها عند غياب زوجها بالموت أو الاعتقال، والمثال

الواضح على ذلك هو حوادث القتل والاعتقال والاغتصاب التي وقعت من بعض جنود الاحتلال الأمريكي في العراق، وكذلك ما تعانيه المرأة الفلسطينية تحت ظروف الاحتلال الإسرائيلي.

أنماط مستحدثة من العنف ضد المرأة

تكشف الدراسات حول تاريخ العنف أن ظاهرة العنف ضد المرأة متجذرة في الثقافة وفي العادات والتقاليد في العديد من البلاد، ومنها بلادنا العربية، ولكنها تتخذ أنماطًا تتجدد من مرحلة تاريخية لأخرى، ولا تشذ المرحلة الراهنة عن هذا القانون العام. فثمة ظواهر اجتماعية جديدة برزت في السنوات الأخيرة ولم تكن موجودة من قبل مثل ظاهرة الأم المعيلة أي التي تتحمل وحدها مسئولية إعالة أسرتها بعد غياب الأب أو ظاهرة الأسر النسوية أي التي يغلب عليها النساء أمًّا وبناتًا نتيجة اضطرار الأب والأبناء الذكور للسفر بحثًا عن العمل والرزق. وهناك أيضا ما يمكن أن نسميه ظاهرة الرجل العالة والذي يعتبر عنفًا ضد المرأة كما سبقت الإشارة إليه، وقد كشفت دراسات خاصة بالمسئولية عن العنف ضد المرأة أن ٨٢ ٪ من أفراد العينة يرون أن المسئولية تقع على عاتق الأسرة و٥٥٪ أرجعوا العنف ضد المرأة إلى الثقافة الشائعة والخطاب الديني الذي يحمل مواقف سلبية تجاه المرأة تتناقض مع جوهر الأديان و٤٤٪ يرون أن العنف ضد المرأة يرجع إلى الخطاب التعليمي والتربوي و٤٤٪ يرجعونه إلى الإعلام و٤٣٪ يرجعونه إلى الشرطة. ويرى ٨٧٪ من العينة أن الاغتصاب هو أحد أشكال العنف غير المشروع، إلا أن ٣٩٪ يرون أن الاغتصاب يمكن أن يبرَّر جزئيًّا بسبب طريقة ارتداء المرأة للملابس المثيرة التي يمكن أن تشجع على مثل هذه الجرائم، وفي ذات الاتجاه يرى ٤٩٪ من العينة أن الاغتصاب يمكن أن يبرَّر بمسلك المرأة غير الملائم.

وعلى الرغم من أهمية الدعوة المستمرة للسلوك القويم والزي المحتشم كقيم تميز مجتمعاتنا الشرقية، فإن ذيوع مثل هذه الاتجاهات التبريرية وتسلطها على الذهنية العامة للمجتمع، قد يحمل ظلالاً سلبية على قضية الحرية الشخصية في حدود المتعارَف عليه في المجتمع، وهي حدود من الطبيعي أن تتباين من الريف إلى الحضر ومن فئة اجتماعية لأخرى، ولا يمكن للمجتمعات أن تستغني عن تشديد العقوبات الجنائية حيال انتشار مثل هذه الجرائم؛

فالقانون هو الذي يحدد ما هو جريمة وما هو غير ذلك في نصوص واضحة قاطعة، أما تقدير ظروف وملابسات الجريمة فهي أمور يقدرها القاضي، ولا يمكن قبول ترك المرأة العربية دون قوانين مشددة قادرة على حمايتها من العنف بكافة أشكاله، وكفاها أنها حتى لو أنصفها القانون أو القضاء بأحكامه فإنها تعاني الأمرَّين في تنفيذ الأحكام نتيجة الثقافة المعادية للمرأة التي قد تكون أقوى من نصوص القوانين وأحكام القضاء.

مواجهة العنف ضد المرأة العربية

على الرغم من تقدم وضع المرأة في كثير من البلدان في العقود الأخيرة، فإن حالتها لا تزال سيئة في ثلاث بقاع من هذا العالم: جنوب آسيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجنوب الصحراء الإفريقية. ورغم أن أسباب العنف الموجه للنساء متفاعلة – أي لا نستطيع أن نفصل سببًا عن آخر– فلا بد من مواجهتها كحزمة متفاعلة العناصر؛ حيث إن أي حل جزئي لهذه المشكلة مهدد بالفشل. ولمعالجة هذه الظاهرة وبشكل فعال فإننا بحاجة إلى:

- ضرورة أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني خصوصًا المؤسسات الخاصة المعنية بقضايا المرأة بجهود كبيرة تهدف إلى إعادة تقييم حالة الحصانة والحماية المجتمعية المفروضة على العنف الموجَّه ضد النساء والفتيات، والعمل على تغيير العادات الاجتماعية والقوانين الموجودة في الدولة والتي تشجع على ممارسة العنف ضد المرأة.
- توفير البيانات والإحصاءات للتعرف على حقيقة وحجم وطبيعة ظاهرة العنف ضد المرأة في مجتمعاتنا العربية.
- تفعيل العقوبات الواردة بالتشريعات لضمان معاقبة مرتكبي هذه الأفعال.
- توفير الخدمات المناسبة لدعم الضحايا (من ملاجئ، ومساكن، وإرشاد نفسي، ومساعدة قانونية، وتدريب لقوات الشرطة .. إلخ)
- تطوير السياسات الثقافية والتعليمية والإعلامية التي ترتبط بالأنماط المقَوْلَبة والعلاقات بين الجنسين.

- توفير القروض الصغيرة ومتناهية الصغر بهدف تمكين النساء.
- تشجيع تطبيق القرارات والاتفاقيات الدولية المنصفة للمرأة، والعمل على تطوير تشريعاتنا العربية لتتوافق معها.
- تشجيع النساء العربيات على استعادة الدور الريادي للمرأة العربية التي بدت بوادرها منذ ثورة ١٩١٩ في مصر برفع صوتها إلى جانب الرجال سواءً بسواء، والمشاركة بشكل أكثر فعالية في جهود المجتمع المدني.
- حث الحكومات العربية على التعامل مع قضية العنف ضد المرأة بجدية أكثر، من خلال العمل على تفادي السلبيات القائمة، من خلال تأهيل أجهزة الشرطة والعاملين في المؤسسات الاجتماعية أو الملاجئ بحيث يصبحون قادرين على التعامل مع ضحايا العنف من النساء وتوفير الحماية الاجتماعية للمرأة المطلقة.

إن استمرار العنف ضد المرأة والصمت عليه يعد بمثابة رسائل توضح أن ما يحدث للمرأة ليس من أولويات واهتمامات المجتمع، ولذلك يجب التأكيد وبكل الوسائل على أن استمرار هذه الانتهاكات والعنف ضد المرأة يعد خرقًا صريحًا لحقوق الإنسان وهو في الوقت نفسه انتهاك لواجبات المجتمع والدولة في ضمان الحماية المتساوية للمرأة والرجل في أصل القانون.

الفصل الثاني

القروض الصغيرة كأداة للتمكين [٢]

[٢] يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان: القروض الصغيرة كأداة للتمكين، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الأوراق التي قدمها كلٌ من: نبيل الشامي بعنوان "القروض الصغيرة كأداة للتمكين"، وآن ترينولون–وزووي أسكارزوي بعنوان "التمويل متناهي الصغر والتمكين".

مقدمة

أثبتت برامج القروض الصغيرة في كثير من الدول أنها قادرة على تحريك الاقتصاد، وفي العادة تنجح في خلق فرص عمل بشكل جدي وسريع، ثم تطبيقها بالأسلوب والطريقة الصحيحة. ويؤكد ذلك تجربة بنك "جرامين" الذي بدأ في بنجلاديش وأصبح الآن بنكًا عالميًّا وحقق نجاحًا ملموسًا خاصة في مجال القروض متناهية الصغر. وانتهت هذه التجربة بفوز البنك ومؤسسه الدكتور محمد يونس بجائزة نوبل للسلام باعتباره من الرواد في هذا المجال. وقد ورد في حيثيات منح الجائزة أن "تحقيق السلام الدائم لن يكون ممكنًا دون تمكين مجموعات كبيرة من السكان للتخلص من الفقر. وتمثل القروض الصغيرة إحدى هذه الوسائل". وقد كانت هذه هي الفلسفة والجوهر الأخلاقي والإنساني والتنموي الذي قامت علية فلسفة القروض الصغيرة؛ فمحمد يونس الذي يلقب بـ "مصرفي الفقراء" هو رجل اقتصاد لامع أسس بنك جرامين كأول مصرف في العالم يمنح قروضًا صغيرة لأشخاص في غاية الفقر.

وقد تم تأسيس بنك جرامين في عام ١٩٧٦ وحصل على صفته كمصرف في عام ١٩٨٣. والشرط الوحيد للاستفادة من خدمات هذا البنك هو أن يقدم المستفيدون الطلب ضمن مجموعة لا تقل عن خمسة أشخاص وأن يتكاتفوا من أجل دفع الأقساط. وقد اعتبر محمد يونس نفسه والعديد من المهتمين بقضايا التنمية ومكافحة الفقر أن منحه مع بنك جرامين، جائزة نوبل، عملٌ من شأنه أن يشحن حركة وجهود مكافحة الفقر بالكثير من الطاقة". واعتبروا أن هذه الجائزة هي خطوة في اتجاه عالم خال من الفقر، وهو ما أكده محمد يونس حيث أشار إلى أن منحه الجائزة يمثل مجرد بداية.

وقد ساهم بنك جرامين بفلسفته وأسلوبه في إعطاء القروض لأفقر الفقراء في ظاهرة انتشار هذا الأسلوب في أكثر من أربعين بلدًا؛ حيث يسمح نظام القروض الصغيرة للمستفيدين الذين لا تتيح لهم حالة الفقر التي بلغوها الحصول على قروض مصرفية تقليدية، أو الحصول على مبالغ مالية صغيرة. ويتعامل مع بنك جرامين عدد من ستة ملايين من المستفيدين ومن بينهم ٩٦ بالمائة من النساء.

مبادئ وفلسفة القروض الصغيرة

بدأت تجربة بنك جرامين على يد محمد يونس برأسمال بلغ ٢٧ دولارًا، ولكن مع مرور الوقت والسنين وصل حجم القروض التي يتعامل معها بنك جرامين إلى أكثر من ٧,٥ مليار دولار في شكل قروض صغيرة. ويقوم المصرف بمساعدة أفقر الفقراء في بنجلاديش؛ وهي واحدة من أفقر الدول في العالم ويحقق القرض دخلاً سنويًّا للفرد يبلغ حوالي ٢٥٠ دولارًا تقريبًا. ويعمل البنك خاصة مع القرويين الذين لا يملكون أراضي، بهدف كسر الحلقة المفرغة لاستغلال الفقراء من قِبَل المرابين، حيث تساعدهم هذه القروض في معاشهم وإتاحة الاستقلالية.

وتوضح التجارب أنه في أغلب دول العالم وخاصة في الدول النامية وفي كثير من مناطق آسيا الجنوبية والهند وباكستان وبنجلادش لا يستطيع الفقراء الذهاب للبنوك التجارية العادية للاقتراض، ولذلك يصبح البديل الوحيد أمامهم هو الاقتراض من المرابين والذين يحصلون على فائدة يومية تصل في بعض الأحيان إلى ٢٠٪، ويعني ذلك أنه إذا اقترض الشخص اليوم خمس وحدات من أية عملة فإن عليه أن يسدد غدًا القرض بالإضافة إلى الأرباح. وبحساب الفائدة المركبة على مدى عام تصل قيمة هذا القرض إلى ١٧٦٠٪ من قيمة القرض الأصلي، وهو ما يعني استنـزاف هؤلاء الفقراء وعبوديتهم، وفي حالات أخرى قد يلجأ المستثمر الصغير إلى الحصول على الخامات اللازمة لتشغيل مشروعه بالأجل، وبسعر أعلى هو في النهاية أكبر من سعر الفائدة البنكية، وذلك لأن هذا الحل البديل هو الوحيد المتاح أمامه وهو ما يستنـزف باستمرار هامش ربحه ويجعله دائمًا على حافة الإفقار.

وبسبب هذه المشكلات، جاءت فكرة القروض الصغيرة ومتناهية الصغر كحلٍّ من خلال ما أطلق عليه بنوك الفقراء المتخصصة التي تقدم القروض بفائدة قريبة من سعر الفائدة البنكية، وعلى الرغم من ارتفاع بعض الأصوات والتي ترى أنه لا يجب أن تأخذ فوائد على مثل هذه القروض أو تحصل عليها فائدة منخفضة، فإن هذا الرأي يتعارض مع فلسفة القروض الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تتجاوز فكرة العمل الخيري، كما أنها ضد مصلحة الفقراء الذين يحتاجون لمثل هذا النوع من القروض، وذلك لأن الفائدة البنكية التي يحصل عليها المقترض من بنوك الفقراء في النهاية لا تقارن بالفوائد التي ينتزعها المرابي، كما أن البنوك أو

البرامج التي تقدم قروضًا صغيرة ومتناهية الصغر تحصل على الفائدة بسعر الفائدة الحقيقي في سوق الائتمان مما يضمن استمرارية عملها وتوفرها كبديل أفضل متاح أمام الفقراء.

وقد أثبتت تجارب القروض متناهية الصغر والصغيرة على أنها قادرة على تحريك الاقتصاد؛ إذ إنها عادة تساعد وتنجح في توفير فرص عمل بشكل جدِّي وسريع في حال استخدامها بالأسلوب الصحيح، كما أنها تدعم وتزيد من القوة الشرائية لقطاعات واسعة من الفقراء مما ينشِّط الأسواق وعمليات التداول والذي يصب في النهاية في زيادة معدلات الاستثمار.

وتقوم فلسفة القروض الصغيرة ومتناهية الصغر على ضرورة تجاوز مبادئ وأهداف التوجه الخيري في مواجهة قضية الفقر والبطالة والذي يعتمد على تقديم بعض الإعانات المباشرة وغير المباشرة للفقراء أو العاطلين عن العمل والتي سرعان ما تنتهي أثرها دون حل المشكلة، وفلسفة ومنهج العمل في القروض الصغيرة يقوم على أساس أنه الحل الحقيقي لمشكلتي الفقر والبطالة لا يكون بتقديم الإعانات المباشرة، وبالتالي تمكين الفقراء من الاعتماد على أنفسهم وإعالة أسرهم بشكل دائم عن طريق إدماجهم في النشاط الاقتصادي وخلق فرص التوظيف الذاتي لديهم من خلال المشروعات متناهية الصغر أو الصغيرة والتي تسمح بتوظيف طاقة وقدرات أصحاب الدخل المحدود ودفعهم للعمل بدلاً من الاعتماد على ما يقدم لهم من إعانات أو مساعدات تضرهم وتسيء إليهم نتيجة إكسابهم عادة الاعتماد على الغير.كما إن جزءًا كبيرًا من القروض الصغيرة يذهب إلى المشروعات الصغيرة التي تستوعب حتى عشرة عمال، وتعتبر من أكثر الفرص لتشغيل الأيدي العاملة في بعض الاقتصاديات مثل الاقتصاد المصري وفي نفس الوقت تساعد كثيرًا في التطور من حيث التقنيات الإنتاجية المستخدمة وأساليب الإدارة والتسويق والذي يسمح على المدى الطويل بزيادة الإنتاجية والربحية وتحسين الإنتاج، بل ويفتح الطريق أمام التوسع في القاعدة الإنتاجية وتشغيل مزيد من العمالة. ويعد دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من أهم الطرق الواعدة لخلق المزيد من فرص العمل.

التمويل متناهي الصغر والتضامن الاجتماعي

يعد التمويل متناهي الصغر آلية غاية في الأهمية لمكافحة الفقر عالميًّا؛ وقد أثبت هذا النوع من التمويل لأكثر من ثلاثة عقود نجاحًا واضحًا في توليد حلول طويلة الأمد في مجال التوظيف الذاتي في مناطق ذات معدلات فقر عالية. فعندما يعيش الناس في مجتمعات لا تعرف إلا سوء التغذية، والمساكن دون المستوى الإنساني، ونقص التعليم والرعاية الصحية، لا يمكنهم تخيل إمكانية وجود حياة أفضل لهم ولأسرهم. وعلى الرغم من أن القروض متناهية الصغر ليست هي الأداة الوحيدة لإتاحة نظام الاعتمادات المالية للفقراء، فإنها تتميز بكفاءتها الاجتماعية العالية في دمج هؤلاء الأفراد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ككل.

ويعتبر التمويل متناهي الصغر من أكثر أدوات التنمية فعالية لتمويل المشروعات للنساء الفقيرات وتنمية قدراتهن القيادية في أرجاء العالم، مع العمل على تشجيع المجتمعات لتعزيز قدر أكبر من المساواة والتعددية، وذلك من خلال آلية تمكن الفقراء من الحصول على القروض التي لم تكن عادة متاحة لهن في الماضي. وتعتمد المؤسسات من هذا النوع على إتاحة التمويل متناهي الصغر باعتباره فرصة فريدة لتشجيع الفقراء -خاصة النساء- على الشروع في العمل من خلال السماح لهن بإقامة مشروعاتهن الصغيرة التي يخترنها بأنفسهن والتي تتوافق مع ما يعرفنه من خلال خبراتهن السابقة المحدودة. ومن هنا يتم تمكينهن مع تطوير مهاراتهن القيادية والعملية في إدارة شئونهن وشئون أسرهن.

وتوضح التجارب أن إقراض النساء في مثل هذه المؤسسات الاجتماعية يحمل مخاطرة ائتمانية أقل من نظيرتها بالنسبة للرجال، إذ إنهن أكثر التزامًا بسداد أقساط القروض، كما أنهن ينفقن قدرًا أكبر من دخولهن على أطفالهن، ويتعاونَّ فيما بينهن بشكل أكثر فعالية من الرجال. ويعتبر التضامن الاجتماعي من الدوافع الرئيسية لنجاح التمويل متناهي الصغر حيث إنه عادة ما يتم إصدار القرض من خلال مجموعات إقراض متبادلة المسئولية يتم إدارتها بشكل ديمقراطي، وتتكون عادة من خمسة أفراد.

ومن الواضح أن الفائدة الحقيقية من التمويل متناهي الصغر لا تقتصر على ما يمكن حسابه أوعده، وإنما تتمثل الفائدة الحقيقية على المدى البعيد في تجليات التحول الاجتماعي وأهمها عملية التمكين التي توفر قدرًا أكبر من الاستقلالية وتعدد الخيارات. كما تساعد القروض متناهية الصغر المقدمة للنساء على تحجيم العنف ضد المرأة، كما ترتبط عادة بتوسيع فرص المشاركة المجتمعية بكافة مستوياتها. وبعد مرحلة من الخبرة والنضج، تعمل النساء كمقرضات في النظام المصرفي بالمجموعة أو القرية، وتتعلم النساء كيفية إدارة الأصول وبنائها، وكيفية اتخاذ القرارات الجماعية. وقد أوضحت الدراسات أن النساء اللاتي تنشغلن بهذه الأنشطة تزداد معدلات مشاركاتهن في العملية السياسية.

ولكل هذه الأسباب، اهتمت الكثير من الهيئات الدولية والمانحة بإدخال أدوات جديدة أكثر فاعلية في تقييم الفقر ومكافحته، وبصفة خاصة ما تقوم به الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي أتاحت أكثر من مليونيّ قرض تقدم في صورة قروض صغيرة، والتي لا تصل قيمتها في كثير من الأحيان إلى ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ دولار، أو ربما ٤٠٠ دولار. وقد تبدو هذه المبالغ صغيرة إلا أنها أساسية بالنسبة للأفراد الذين يحصلون عليها، حيث تحدث هذه القروض فارقًا في حياة هؤلاء المقترضين عن طريق مساعدتهم في مشاريعهم الصغيرة، وفي بناء بيوتهم، وفي العناية بأنفسهم، مع العلم أن ما يقرب من ٧٠٪ من هذه القروض تُمنح للنساء لمساعدتهن في تخطي الحواجز العديدة والإضافية التي لا تزال المرأة تواجهها في البلدان النامية، وهو الأمر الذي يساعد على تعزيز دور المرأة ويمنحها القدرة على إعالة نفسها وكسر حلقة الفقر والتمييز التي جعلتها فريسة سهلة للذين يمارسون تشغيل الرقيق والاتجار بالبشر، وهي أنماط الاستغلال التي لا تزال منتشرة في العديد من الدول الفقيرة.

وتشير معظم الإحصاءات عن المشروعات التي تتعامل مع القروض الصغيرة أو متناهية الصغر إلى أن حوالي ٩٧٪ من جميع هذه القروض يتم تسديدها، وأنه بسبب هذا المعدَّل المرتفع من التسديد يتم إعادة تغذية صناديق التمويل بحيث يستطيع مزيد من الأفراد الحصول على القروض الصغيرة والاستفادة منها.

القروض متناهية الصغر وعلاقتها بالتنمية

ترتبط القروض متناهية الصغر بالمفهوم الواسع للتنمية وخاصة بحقوق الإنسان وأوضاع المرأة. وإذا كان الحق في الحياة الكريمة وفي تكافؤ الفرص والمساواة يعد من حقوق الإنسان الأساسية، فمن الطبيعي أن يرتبط بذلك حقه في التقدم بطلب للحصول على ائتمان، ولكن التقدم بهذا الطلب ليس حقًّا للأفراد جميعًا دون تمييز، بل يرتبط بجدارة الفرد الائتمانية؛ بمعنى أن يكون ملتزمًا بتسديد التزاماته المالية في المواعيد المقررة، وهو ما يفترض عادة تأكد البنك من هذه القدرة على السداد من خلال التأكد من وجود الضمانات الكافية وهو المبدأ الائتماني المتعارف عليه في البنوك المقرضة عمومًا.

ويعني الالتزام بذلك المبدأ -كما سبقت الإشارة- حرمان الفقراء وأفقر الفقراء من فرص الحصول على الائتمان اللازم لبداية مشروعاتهم الصغيرة أو متناهية الصغر. ومن هنا تعتبر القروض الصغيرة ومتناهية الصغر أساسًا لحل هذه المشكلة؛ إذ تقوم فلسفتها الأساسية على أن حق حصول هؤلاء على هذا النوع من القروض الذي ينخفض إلى ما يوازي عشرة دولارات فقط أحيانًا هو حق إنساني قبل كل شيء وأن الجدارة الائتمانية ليست مرتبطة بالضرورة بكون المقترض متعلمًا أو جاهلاً، غنيًّا أو فقيرًا، فنحن نرى حولنا أناسًا يحصلون على قروض بالملايين ولا يلتزمون بالسداد، ونرى كذلك من الفقراء من يحصلون على قروض زهيدة ويسددون في الموعد المحدد، وهو الأمر الذي ثبت بشكل قاطع وعملي في تجارب هذه النوعية من البنوك. ويلاحظ أنه لا توجد عدالة في توزيع القروض في الدول النامية؛ فالقلة القليلة هي التي تحصل على الائتمان من البنوك، ومن ثم فإن القروض لا تذهب إلى من يستحقها ممن يطلبونها ولا بالضرورة للإنسان الذي يلتزم بالسداد.

وإذا نظرنا إلى القروض وعلاقتها بالتنمية فإننا نجد أنها تكتسب أهمية كبيرة حيث تؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج القومي، فالدول التي تقدمت سريعًا هي الدول التي يزيد الائتمان فيها بمعدلات كبيرة، حيث تتيح هذه الأنظمة للناس شراء بضاعتها وأن يدفعون فيما بعد، مما يؤدي إلى زيادة الناتج وزيادة الدخول. وتكمن المشكلة في أنه لا يوجد ضمان لوصول ثمار النمو في الناتج القومي بوجه عام إلى الفئات المستهدفة خاصة الفقراء منهم، وتتضح العلاقة

بين التمويل متناهي الصغر وبين المجتمع والتنمية، إذا نظرنا إلى القروض متناهية الصغر والتي تستهدف فئات معينة في المجتمع؛ مثل صاحب عمل صغير أو فئات مهمشة أو إنسانًا يعمل بمفرده لينشط اقتصاديًّا، حيث تؤثر على حياة هؤلاء وتحسن من ظروف معيشتهم.

وتشير الدراسات والإحصائيات عن إقراض النساء في مصر على سبيل المثال إلى أن معدلات السداد لدى النساء تصل تقريبًا إلى ١٠٠٪، وأن النساء هن أكثر الفئات ذات الجدارة الائتمانية المرتفعة. كما أن نفع الإقراض الموجه للمرأة لا يعود عليها وحدها ولكنه نفع مضاعف لأنه يعود على الأبناء والأسرة بدرجة كبيرة.

المؤسسات التي تقع عليها مسئولية الإقراض

ولكن على من تقع مسئولية منح القروض متناهية الصغر، هل على البنوك التجارية؟ إن كثيرًا من البنوك التجارية لا تصلح لهذا العمل لأسباب كثيرة؛ منها اختلاف الثقافات. فثقافة المسئول الذي يوجد بالبنك ويمنح القروض تختلف عن ثقافة الفئة المستهدفة بالتنمية ولا توجد لغة مشتركة بينهما. وكثير من البنوك التجارية ليست منتشرة في فروعها لكي تصل إلى الأماكن التي تسكن فيها هذه الفئات المستهدفة. والسؤال الذي يتبادر مباشرة إلى الذهن هو لماذا يتعب مسئول الاقتراض داخل البنوك مع مقترض لمائة أو مائتي جنيه إذا كان لا يوجد معه أوراق قانونية ولا يستطيع الحصول على طلب للقرض ولا توجد لديه ضمانات للسداد، فضلاً عن أنه قد لا يكون إنسانًا متعلمًا. وهناك عبء آخر يقع على عاتق مسئولي القروض في البنوك التجارية؛ فالوقت محدود والمصادر محدودة وعدد الأشخاص محدود. وفي هذا الوضع داخل البنك لماذا يبحث مسئول القروض عن المقترض الصغير، في حين أنه يمكنه أن يعطي قرضًا بالملايين ويحقق للبنك دخلاً وأرباحًا تصل إلى الملايين.

إن المقترض الصغير يمثل مخاطرة بنكية مرتفعة، لذلك تحجم البنوك التجارية عن إقراضه. ومن ثم فإن هذا النوع من القروض يتطلب نوعيةً خاصة من المؤسسات المالية ذات الطابع الاجتماعي. ولكن كيف ستعمل وكيف ستستمر المؤسسات المالية المتخصصة في الإقراض متناهي الصغر؟ إذا نظرنا إلى البنوك التجارية نرى أنها تعمل بأموال المودعين. كما أن المؤسسات التي تعمل في القروض متناهية الصغر إذا اعتمدت على المنح والدعم

فقد تعمل اليوم وتختفي غدًا. ولذلك يجب إتاحة مصدر للأموال المستخدمة في القروض متناهية الصغر. والذي يعني ضرورة إيجاد علاقة بين المؤسسات المالية للقروض متناهية الصغر والبنوك التجارية بحيث يمول البنك التجاري المؤسسات التي تعمل في هذه القروض، وبذلك يشارك البنك في التنمية. كما أن المؤسسات المتخصصة في القروض متناهية الصغر يجب أن تعمل على أسس تجارية. وأن تقوم المؤسسات بتسديد الفوائد للبنك التجاري، وأنها إذا قامت بدورها بتقديم قروضًا متناهية الصغر يجب أن تتقاضى عنها الفوائد المقررة، وبهذا تحقق أرباحًا تسمح لها أن تستمر في العمل التنموي وتستمر في أن تكون مؤسسات قائمة بذاتها وأن تعتمد على ذاتها في المدى الطويل.

تجربة مصرية في القروض الصغيرة

يعتمد تمكين الفقير على كيفية استخلاص القدرات والطاقات الكامنة فيه. باعتبار أن المرء مهما كان فقيرًا فإنه لا يخلو من طاقات وقدرات هي التي تمثل القاعدة في محاربة الفقر والبطالة على المدى البعيد؛ وبعبارة أخرى فإن هدف القروض الصغيرة هو المساعدة على التشغيل الذاتي أي مساعدة محدودي الدخل على تفعيل قدراتهم وحسن توظيف الأوقات غير المستغلة لديهم. وبالتالي يجب أن تقدم القروض من خلال برامج تشجع الاعتماد على الذات محملة بسعر الفائدة الحقيقي لضمان استمرارية هذه البرنامج، ويجب أن تكون هناك مؤسسات معتمدة على الاكتفاء المالي الذاتي تتولى تقديم تلك القروض متناهية الصغر حتى تحقق دخلاً يساعدها على الاستمرار لأنها إذا لم تستمر فإن المقترض الصغير سيكون هو الخاسر في النهاية.

إن الفقير يستطيع أن يسدد القرض والتجارب تثبت ذلك، فنسبة معدل استرداد القروض متناهية الصغر على مستوى العالم تتجاوز ٩٩٪، وكل ما يشغل بال الفقير هو ضمان الحصول على القرض في الوقت المناسب وبدون إجراءات معقدة؛ فإذا ما تحقق له ذلك فإنه يكون قادرًا على تشغيل طاقاته ليسدد القرض والمصاريف المستحقة عليه.

ويوجد في مصر عدد من النماذج لجمعيات مصرية قامت بدور طليعي في هذا الصدد؛ حيث قدَّمت جمعية رجال أعمال الإسكندرية برامج لتنمية محدودي الدخل، وبدأت في

أواخر الثمانينيات ببرنامج لتنمية أصحاب المشروعات الصغيرة القائمة، ويعتمد البرنامج على تقديم سلسلة من القروض تبدأ بقرض صغير؛ وإذا تم سداد القرض الأول يأخذ المقترض قرضًا بقيمة أكبر وهكذا، وتزيد فترات التقسيط من قرض إلى آخر. ويقدم البرنامج قروضًا لأصحاب المشروعات الصغيرة التي يعمل بها من عامل واحد وحتى ١٥ عاملاً، وذلك من خلال تقديم سلسلة متصلة من القروض الفردية لتمويل رأس المال العامل أولا ثم تمويل الأصول الثابتة لمن يرغب، وتتراوح فترات السداد ما بين ٤ شهور حتى ١٢ شهرًا لتمويل رأس المال العامل وحتى ٢٤ شهرًا في حالة تمويل الأصول الثابتة. كما يقدم البرنامج خدمات غير مالية تتمثل في التدريب على بعض النواحي الفنية والإدارية في مجالات إدارة الحسابات والتكاليف والتعامل مع الضرائب والتأمينات والرخص وكذلك المعاونة في التسويق من خلال المعارض ومنافذ البيع. وقد بدأ هذا البرنامج في أواخر الثمانينيات وبعد أن حقق نجاحًا بدأ نقل هذه التجربة إلى الدول العربية والدول الأفريقية وبعض دول شرق أوروبا.

وهناك برنامج آخر تقوم به نفس الجمعية والذي بدأ في التسعينيات، وهو برنامج إقراض المرأة المعيلة، وهو برنامج موجَّه لمساعدة المرأة الفقيرة والمعيلة للبدء في نشاط خاص جديد أو للتوسع في نشاط قائم، ويعتمد على نظام الإقراض الجماعي (كل مجموعة مكونة من خمس سيدات)، ويمزج البرنامج بين الخدمات المالية والخدمات الاجتماعية المتمثلة في اجتماعات شهرية للتوعية والتدريب في مجالات كثيرة مثل النظافة العامة والشخصية والصحة الأسرية ومنع التلوث والمحافظة على البيئة والإسعافات الأولية ومحو الأمية علاوة على تحقيق بعض الخدمات مثل المعاونة على استخراج بطاقات الهوية الشخصية للمرأة. وقد حقق هذا البرنامج نجاحًا كبيرًا ووصل إلى مجموعات من السيدات على مستوى محافظات مصر واسترشد القائمون على هذا البرنامج بخبرة وفلسفة بنك جرامين فيما يتعلق بنظام الإقراض الجماعي، وكان معدل استرداد هذه القروض ١٠٠٪ تقريبا. وثبت من البرنامج أن السيدات اللاتي حصلن على قروض صغيرة تتدرج ما بين ١٠٠ جنيه إلى ١٥٠ إلى ٢٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه بدأوا باستغلالها في بيع سلع بسيطة ونجحت مشروعاتهم الصغيرة، وقاموا بتسديد أقساط القروض؛ مما مكنهم من اكتساب الحق في الحصول على قروض بمبالغ كبيرة بعد ذلك، كما لوحظ أن مزج هذه القروض مع تقديم التوعية والخدمات البيئية والاجتماعية قد أسهم بشكل واضح في تحسين نوعية الحياة لهؤلاء السيدات وأسرهن.

ويقوم برنامج "الخير لمن يعمل" والذي تقوم به نفس الجمعية على تقديم منح نقدية لا ترد للعاطلين الراغبين في بدء نشاط خاص، وهو برنامج خيري وليس برنامج للإقراض، ويتوجه للعاطلين عن العمل من النساء والرجال لاستخدام المنح في بدء نشاط اقتصادي بسيط، والهدف هو استغلال طاقة وقدرة الفقير الذي لا يجد عملاً وتشجيع وتفعيل التشغيل الذاتي، ويهدف إلى وضع هؤلاء الناس فيما بعد على بداية طريق القروض متناهية الصغر. ويتمثل الشرط الوحيد في أن يكون لدى الشخص المقترض فكرة استثمار واضحة وممكنة التنفيذ ولكن لا توجد معه الأموال للبدء في تنفيذها. ويتبع البرنامج عددًا من الخطوات؛ فيتم اختيار المستفيد من الأحياء الفقيرة بالإسكندرية بواسطة الأخصائيين بالجمعية التي تنفذ البرنامج. ثم يُسأل الفرد المرشح لتلقي المنحة عن النشاط الذي يستطيع أن يقوم به إذا ما توفر لديه مبلغ محدد من المال فإذا كانت الإجابة بفكرة عن نشاط يمكنه تنفيذه (بيع فاكهة أو خضراوات – مسح أحذية – بيع مشروبات – صنع مربات أو مخللات بالمنـزل – أو أي نشاط بسيط آخر مدرّ للدخل) يمنح الدفعة الأولى من المنحة بشرط أن يعمل في المكان الذي يحدده لمدة ثماني ساعات يوميًّا على الأقل ولمدة ثلاثة أشهر متتالية، والهدف من ذلك إكساب المتلقي أو المتلقية عادة الالتزام بالعمل والتكسب منه. وبعد ذلك تتم مراقبة متلقي المنحة خلال هذه الشهور الثلاثة، وفي حالة استمرار النشاط تصرف الدفعة الثانية من المنحة. ويركز البرنامج على متابعة مداومة المستفيد على العمل حتى يكتسب عادة العمل وتحقيق دخل يعيش منه. والهدف من هذا البرنامج هو أن يعمل الشخص الفقير ويتكسَّب من عمله. وإذا توسع في عمله يدخل في القرض الجماعي؛ حيث يبدأ في تكوين مجموعة يحصلون معًا على القرض، وبهذا يصل إلى بداية طريق القروض متناهية الصغر. ويمكن للمستمرين في النشاط الحصول على قروض من البرنامجين السابقين. وبالتالي يتم تحويل الشخص العاطل الفقير سواءً كان رجلاً أو امرأة إلى طاقة منتجة تستطيع أن تعمل وتتكسب وتعول أسرتها. وبهذا تصل القروض الصغيرة إلى أفقر الفقراء بما يمكنهم من التدرج والوصول إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية أفضل.

وكما كان برنامج بنك جرامين في بنجلاديش هو الرائد عالميًّا في مجال الإقراض الصغير والتنمية، فقد كانت مصر أيضًا الرائدة للدول العربية؛ حيث قدمت خبراتها في مجال

الإقراض الصغير ومتناهي الصغر لأغلبية الدول العربية، مثل الأردن ولبنان وفلسطين والبحرين واليمن والمغرب وتونس، وكذلك للعديد من دول القارة الإفريقية وكذلك بعض دول أوروبا الشرقية، وذلك على أساس أن أهم ركن من أركان محاربة الفقر والبطالة هو تقديم القروض الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تساعد على استغلال طاقات وقدرات أصحاب الدخل المحدود أنفسهم من خلال برامج تنمية تستثمر هذه القدرات والطاقات للوصول بأفقر الفقراء إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية أفضل وليس من خلال تقديم المنح والمعونات.

وكنتيجة للفاعلية والنجاح الذي أثبتته برامج القروض الصغيرة في مصر وقدرتها على تشجيع فرص التوظيف الذاتي والحد من تزايد معدلات البطالة تأسست في مصر شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي شركة مساهمة مصرية (قطاع خاص) طبقًا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ وتم تأسيسها بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٩ وبدأت نشاطها الفعلي في النصف الثاني من عام ١٩٩١، وقد أنشئت الشركة بمساهمة تسعة بنوك تجارية وشركة تأمين مصرية، كما تم التعاقد مع أربعة وثلاثين بنكًا بفروعها المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، وتهدف الشركة المساهمة إلى تنمية الاقتصاد القومي المصري والمساعدة في توفير فرص عمل وتخفيض البطالة من خلال ضمان المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشجيع مؤسسات الإقراض في التعامل مع هذه الفئات المستهدفة، وذلك من خلال ضمان نسبة من القروض الائتمانية المقدمة من المؤسسات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم لها من خلال مجموعة خدمات فنية وإدارية عن طريق استخدام نظام الانتشار وهو الوصول للعميل في مكان تواجده وسكنه.

تجربه تمكين السجينات في قطر

بدأت هذه التجربة في قطر عام ١٩٨٨. ومن المعروف أن المؤسسات العقابية والسجون هي أكثر الأماكن التي يعاني فيها الإنسان نفسيًّا، وذلك لأن الجريمة التي تؤدى بالإنسان سواءً كان رجلاً أو امرأة إلى السجن تكون في كثير من الأحيان بسبب خلل نفسي، وإذا لم يكن هناك خلل نفسي من الأساس فإن هذا الخلل النفسي يمكن أن يحدث بعد خوض تجربة السجن ذاتها. ولذلك فإن احتياج السجين إلى رعاية نفسية هو أمر لا خلاف عليه. ولا تأتي

هذه الرعاية إلا بالإحساس بالقدرة على الاعتماد على النفس وبالذات بالنسبة للمرأة. وفي قطر أعطيت السجينات قروضًا لا ترد، وكان يقال للسجينات في بادئ الأمر إن قيمة القرض سوف ترد لتحفيزهن على العمل. ويهدف هذا القرض الذي كان يعطى في السجن القطري إلى تمكين المرأة عند الخروج من السجن من مساعدة نفسها على إقامة حياة كريمة؛ كما أن هذه القروض الصغيرة للسجينات تعود عليهن بفائدة اقتصادية حيث يصبح لديهن أموال يصرفن منها على أنفسهن وآنذاك يشعرن بالحرية.

وقد قالت بعض السجينات اللاتي عشن هذه التجربة، أنهن كن يشعرن داخل السجن -بعدما أعطين هذا القرض- بحرية أكثر منها خارج أسوار السجن. فقبل ذلك كن يشعرن أنهن عبيد لمن يصرف عليهن. كان الأزواج ينفقون عليهن أحيانًا ويقتّرون عليهن أحيانًا، ودخلن السجن وصارت لديهن حرية أكثر لأنه عند خروجهن من السجن سوف يكون لديهن دخولٌ خاصة ينفقن بها على أنفسهن وعلى الآخرين.

وقد رفضت السجينات اللاتي أعطين القروض الصغيرة في السجن في البداية. ولم يكن المسئولون عن البرنامج يعطوهن أموالاً وإنما يشترون لهن الصوف والألوان للرسم. ولم تكن السجينات بطبيعة الحال تعرفن الخياطة أو الرسم، حيث تفتقد السجينة الرغبة في عمل من أي نوع نظرًا لمعاناتهن من الاكتئاب النفسي وإحساسهن بالانكسار، ومن ثم تشعر السجينات أنه ليس لديهن شيء يستطعن تقديمه لأنفسهن أو لغيرهن. ولكن بعد دورة تدريبية صغيرة عنوانها "نفسك إن لم تشغلها بالحق شغلتك بالسوء"، استجابت السجينات وأصبح في سجن قطر ثلاثة شاعرات كتبن شعرًا وألقينه في الإذاعة بأصواتهن، وتمت طباعته بالفعل في صورة ديوان دون أن يعرف الناس أن السجينات هن اللاتي كتبنه أو ألقينه.

تجارب فلسطينية

من أبرز التجارب الناجحة تجربة مؤسسة فلسطين للتسليف والتنمية المعروفة اختصارًا "فاتن" حيث استطاعت امرأة تعيش في بلدة "بيت جالا" في الضفة الغربية حصلت على سلسلة من القروض الصغيرة، أن توسع عملها في مجال الخياطة من عملية يقوم بها شخص واحد في المنزل عادة، إلى مشروع مزدهر تعمل فيه حوالي عَشْر سيدات ويجلب مزيدًا من

الدخل لعائلتهن"، وقد كانت قصة أحد المشروعات الناجحة التي مولتها مؤسسة فلسطين للتسليف والتنمية، والتي قدمت اثنين وسبعين ألف قرض، بلغت قيمتها مجتمعة حوالي ثلاثة وأربعين مليون دولار، وحيث استخدمت معظم القروض الصغيرة التي قدمتها المؤسسة للنساء، في الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٥. وقد أصبحت مؤسسة التسليف هذه الآن مستقلة بفضل استثمار قدره خمسة عشر مليون دولار قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبدعم متواصل من المجموعة الدولية التي لا تستهدف الربح "أنقذوا الأطفال".

ومن التجارب الأخرى والتي تم تمويلها عن طريق برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في فلسطين، ومن خلال التعاون مع منظمة متخصصة تقوم بتقديم قروض صغيرة تعرف باسم "سمارت" وهو اختصار لعبارة (نشاط تمويل صغير من أجل التعافي والتحول) Small and Microfinance Activity for Recovery and Transition، وتعمل "سمارت" التي بدأت نشاطها في عام ٢٠٠٦ بالتعاون مع منظمتين أمريكيتين؛ وهما (ACD/VOCA) "مؤسسة التعاون الزراعي الدولي" و"المتطوعون في المساعدة التعاونية في الخارج" من ناحية، و"أكاديمية التنمية التعليمية" (AED) من ناحية أخرى. ويستهدف البرنامج المحافظة على البنية التحتية للمؤسسات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وتحسين وصول رجال الأعمال من محدودي الدخل إلى الخدمات والتسهيلات المالية بهدف إعادة تأهيل الأعمال الزراعية التقليدية ودعم الأعمال والأنشطة غير التقليدية سواءً بتوفير المساعدات المالية أو تدريب المزارعين، ومساعدتهم على ترويج منتجاتهم وتحسين نوعيتها وجودتها، وقد قدَّم البرنامج مليون دولار لتمويل تحديث الصوب الزراعية في الطرف الشمالي للضفة الغربية لزراعة الأعشاب الطبية والتوابل من أجل التصدير إلى أوروبا. وهو ما يعني دعم مائة وسبعين مزارعًا بخلاف صوب زراعة البطاطس ذات النوعية الممتازة، والتي يجري تصديرها عبر الأردن لكي تشحن إلى دول أخرى.

كذلك يوجد مشروع آخر بدأ من مبادرة الاستثمار في الشرق الأوسط والقائم على الشراكة بين مؤسسة الاستثمار الأميركية الخاصة في الخارج (أوبيك)، ومعهد "أسبن" وهو أيضا منظمة غير حكومية مركزها الولايات المتحدة، وصندوق الاستثمار الفلسطيني، في تمويل مشروع يصل إلى مائتين وثمانية وعشرين مليون دولار ويهدف إلى توفير قروض

منخفضة التكاليف لمؤسسات أعمال صغيرة ومتوسطة لا تستطيع من دون مثل هذه القروض الحصول على رأسمال استثماري. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم صعوبة الأوضاع الحالية فإن أعدادًا لا يُستهان بها من الرجال والنساء من أصحاب المشاريع يتوجهون إلى برنامج القروض التشغيلية السريعة للحصول على قروض تساعدهم على استمرار أعمالهم.

تجربة صندوق "إجادة" في الأردن

كما سبقت الإشارة، تحجم معظم البنوك التجارية عن تقديم تسهيلاتها الائتمانية عند عدم توفر الضمانات الكافية، لهذا السبب، وكحلٍ للمشكلة، قام" صندوق إجادة لدعم القروض" بإنشاء برنامج لضمان القروض والتي تقدم لدعم الوضع المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويدار هذا الصندوق من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض. وذلك من أجل تقليل المخاطر التي تتحملها البنوك من جهة وتعزيز فرص الحصول على القروض المتوسطة وطويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من جهة أخرى. وتقوم "إجادة" بموجب هذا البرنامج بتغطية ما نسبته ٧٠٪ كحدٍّ أعلى من مخاطر القروض التي تمنحها المصارف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتم ذلك عن طريق صندوق ضمان القروض، والذي يصل رأسماله إلى ستة ملايين يورو، وتعتبر القروض التي تبلغ قيمتها ما بين ثمانية وعشرين ألف وخمسمائة دينار وأربعمائة وثمانية وعشرين ألف وخمسمائة دينار للاستثمار في المباني الخاصة بالمصانع والمعدات والآلات، مؤهلة لهذا البرنامج؛ شريطة تقديم المقترض لخطة عمل قابلة للتطبيق وإثبات قدرته على سداد قرضه من مصادره التشغيلية. ولتوسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المؤهلة لتلقي العون التمويلي، تم توسيع نطاق القواعد والشروط التأهيلية للمشروع بحيث تشتمل هذه الإضافات على إصدار الضمانات المتعلقة بنشاطات اقتصادية الأخرى مثل تغطية عمليات قروض رأس المال للمصدرين بموجب إجراءات عمل وقواعد خاصة بذلك، وتغطية عمليات التأجير التمويلي، وقروض للاستثمار.

تجربة بنك الأونروا في سوريا

يستهدف مشروع الأونروا الوصول إلى أكبر عدد من المحتاجين للتمويل في قطاع المشاريع الصغيرة تحديدًا، وقد تأسس المشروع بالاستناد إلى خبرة "أونروا" في غزة والقطاع وبالتعاون مع مؤسسات أخرى في سوريا للتمويل الصغير وبشركاء رئيسيين في الحكومة وغيرها؛ وذلك للمساهمة في تحويل حياة العديد من المحتاجين من اللاجئين الفلسطينيين والعائلات السورية لتوليد مصادر إضافية للدخل وإيجاد وظائف وأعمال جديدة.

ويسعى برنامج القروض لتحسين المستوى المعيشي لأصحاب المشاريع والأعمال الصغيرة وإدامة فرص العمل وتخفيف حجم البطالة وحدّة الفقر وتمكين النساء وتوليد فرص جديدة مدرّة للدخل. وبعد أن يكونوا قد تمكنوا من بناء قدراتهم المالية بعد تسديدهم للقروض في أوقاتها على مدى خمس أو ست دفعات وفي هذه الحالات يمكنهم استلام قرض متدرج يصل سقفه إلى تسعة آلاف وستمائة دولار أمريكي.

وفي الوقت الذي يركز فيه البرنامج على المناطق التي تضم كثافة أكبر من اللاجئين الفلسطينيين، فإنه سيقدم خدمات مالية للفلسطينيين والسوريين الذين يعملون بجدّ معًا على تأسيس مشاريع صغيرة، وبالإضافة إلى أن البرنامج يعمل على تطوير المشاريع الصغيرة فإنه سيساهم في إيجاد فرص عمل جديدة في الأماكن التي يقدم فيها خدماته.

وقد حاز برنامج "الأونروا" للقروض التشغيلية السريعة على الجائزة الأولى لبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة (أجفند) في عام ١٩٩٩ في مسابقة دولية للمشاريع التنموية الرائدة.

الفصل الثالث

حقوق الإنسان والبيئة [٣]

[٣] يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "حقوق الإنسان والبيئة"، وكذلك جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة خاصة الأوراق المرجعية التي قدمت من كلا من أحمد حجاج بعنوان "التجارب الناجحة في المجتمع المدني بالعالم العربي"، وصلاح الحجار بعنوان "بداية الطريق لحقوق الإنسان".

مقدمة

أكَّد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن الحق في بيئة سليمة هو أحد حقوق الإنسان الأساسية، ولا يقتصر مفهوم البيئة السليمة على تلك البيئة النظيفة الخالية من التلوث فحسب، ولكنها أيضا تلك البيئة القادرة على أن تقدم الخدمات وتوفر الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل أمثل يحافظ عليها لكل الأجيال المقبلة، فالتنمية المستدامة تقوم على ثلاث دعائم رئيسية هي التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي وحماية البيئة التي توفر الموارد الطبيعية والخدمات الإيكولوجية التي تعتمد عليها برامج التنمية.

وتواجه أغلبية الدول وبالذات في العالم النامي العديد من المشكلات البيئية نظرًا للزيادة المضطردة في أعداد السكان والتوسع في الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تفي بمتطلبات هذه الزيادة السكانية، الأمر الذي أدى إلى الضغط الشديد على الموارد الطبيعية، ولذلك فإن الحديث عن البيئة لا يقتصر على قضايا التلوث فحسب، وإنما على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المختلفة.

وينبغي تجنب التعامل الفظ مع البيئة لتفادي استمرار النضوب الراهن للموارد الطبيعية، وبالتالي يتم الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة التي يجب أن تحصل على ميراثها في هذه الموارد الطبيعية، وبما يسمح لها الاستفادة منها كحق إنساني أصيل. وتشير الدراسات الحديثة إلى ما يعرف بـ"البصمة البيئية" التي تشير إلى أن إنتاجية الأرض للفرد الواحد ينبغي أن تكون بمساحة ١،٨ هكتار عالمي.

لقد أصدر نادي روما في عام ١٩٧٢ تقريره الشهير "حدود النمو"، وجاء فيه أننا نستهلك ٨٠٪ من قدرة الأرض على الإنتاج، وهو ما أثار حينها ضجة كبيرة، فاستمرار هذه المعدلات في استهلاك الموارد الطبيعية للأرض يعني نضوب الموارد الطبيعية وتوقف الحياة الإنسانية مع الوقت، وهذا الأمر الذي يتطلب من جميع دول العالم حماية البيئة والموارد الطبيعية.

وقد وصلت الآن نسبة الاستهلاك ١٠٠٪، كما حدث مؤخرًا تخطٍّ لها بنسبة ١٢٣٪. الأمر الذي يعني أن العالم تجاوز مرحلة الخطر ودخل في مرحلة جديدة أكثر خطورة. والتأكيد هنا

على أن العالم أصبح في وضع غاية في الخطورة تأكيد ضمني على أن قضايا ومشكلات البيئة أصبحت مشكلات دولية؛ فالدول الصناعية في الشمال تنتهك حقوق الإنسان في العالم النامي (الذي يشكل أغلبية سكان العالم) عن طريق ما تنتجه من غازات عادمة ناتجة عن الصناعة. مما أثر على ما نشهده الآن من التغير المناخي الذي سيضر شعوب الدول الفقيرة في المقام الأول لأنها تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من مقاومة هذه الظاهرة. بل وصل الأمر بهذه الدول الصناعية الكبرى إلى مطالبة شعوب الدول الفقيرة بتحمل تكاليف معالجة هذه الأزمة بالإقلال من اعتمادها على الصناعة والذي يتيح فرص عمل محدودة لأبناء مجتمعاتها.

حقوق الإنسان والبيئة والمواثيق الدولية

على الرغم من تناول سلسلة المواثيق والإعلانات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الأساسية العديد من الحقوق – وفي مقدمتها حق الإنسان في حياة آمنة والعيش بصحة وهو الأمر الذي يرتبط مباشرة بالبيئة التي يحيا فيها الإنسان– فإن هناك صعوبات كثيرة في سبيل تحقيقه، وعلى الرغم من أن المواثيق والإعلانات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان لا تعكس بطريقة مباشرة حقوق الإنسان البيئية بالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ اعترف بالحق في العيش في حياة صحية هانئة – فإننا يمكن أن نعتبر من هذا المنطلق أن البيئة والحفاظ عليها من أجل حياة آمنة هي أحد القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان الأساسية، والتي يأتي في مقدمتها الحق في الحياة؛ فالتربة والهواء والمياه يؤثر مستوى تلوثها من عدمه بشكل مباشر على صحة الإنسان، وبالتالي أصبح من حق الإنسان أن يحيا في بيئة نظيفة الهواء والتربة وأن يحصل على مياه نقية غير ملوثة، لكن على الجانب الآخر لا يمكن إنكار أن التقدم الصناعي وتزايد معدلات الاستهلاك يؤثر تأثيرًا سلبيًّا على الأوضاع البيئية سواءً بارتفاع معدلات التلوث أو الاستنـزاف والهدر للموارد البيئية المتاحة، وبالتالي أصبح هناك تحدٍّ واضح أمام البشرية؛ كيف يمكن الحفاظ على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وفي نفس الوقت حماية البيئة من الاستنـزاف والتدهور والتلوث؟ إن التوازن بين طرفَي المعادلة يعبر بشكل أو بآخر عن التوازن بين ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وحق الإنسان في الحياة في بيئة آمنة من جهة أخرى.

وعلى الرغم من تزايد اهتمام العالم بالقضايا البيئية خاصة خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٢، وانعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو، وما أصدرته الأمم المتحدة من القرارات والإعلانات فهي لم تتضمن نصًّا عن حقوق الإنسان البيئية على المستوى الدولي، فإن إعلان استكهولم عام ١٩٧٢ حول البيئة البشرية كان أول من وضع حجر الأساس في الربط بين حقوق الإنسان وحماية البيئة. واعترف بأن للفرد حق أساسي في الحرية والعدالة والظروف المناسبة في بيئة كريمة يستمتع فيها بظروف معيشية طيبة. وفي مقابل هذا الحق أكد الإعلان على واجب ومسئولية كل فرد في حماية وتحسين البيئة لضمان مصالح الأجيال المقبلة، ثم ربطت قمة الأرض في عام ١٩٩٢ بين حقوق الإنسان وحماية البيئة بطريقة إجرائية، وذلك في البند العاشر لإعلان "ريو" الذي نص على الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة، والحق في المشاركة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالمسائل البيئية والحق في الوصول إلى الإجراءات القضائية والإدارية وسبل التعويض.

وبصفة عامة فإن المعاهدات الدولية لم تشِر أيضا إلى حقوق الإنسان البيئية بطريقة محددة، ولكنها ربطت بين تدهور البيئة وحقوق الإنسان المعترف بها دوليًّا. كذلك لا توجد أي منظمة دولية أو أي وكالة تابعة للأمم المتحدة تعترف صراحة أو تعالج بصفة خاصة الحق في بيئة صحية. حيث تربط معظم الأجهزة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة كوسيلة لتنفيذ أهدافها، إلا أن حقوق الإنسان البيئية لا يوجد نص صريح عليها مثلما هو الحال في الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية.

وبالرغم من كل هذا، فقد ارتبطت معظم الاتفاقيات الدولية التي تطورت من خلالها منظومة الحقوق البيئية بكوارث بيئية تخطت في تأثيرها حدود الدولة الواحدة؛ مثل اتفاق الدول لمحاربة التصحر، وكوارث تخريب حقول النفط بالكويت، وغرق سفينة إيكسون، وظاهرة انتشار النفايات، وانفجار المفاعل النووي في "تشير نوبل"، وغيرها والتي امتدت خلال الفترة من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٩٧.

وبذلك لم تعد قضايا انتهاك الحقوق البيئية ترتبط بالسيادة أو الحدود القومية لأي بلد، حيث أعطى المجتمع الدولي لنفسه حق التدخل في مثل هذه المشكلات لما قد تسببه من

آثار جسيمة على حقوق الإنسان. وبدأت بعض مظاهر الاعتراف بأن حماية الحقوق البيئية تتعدى السيادة الوطنية، وأن أية دولة لا تستطيع الادعاء بأن تلويث البيئة داخل حدودها قضية تتعلق فقط بسيطرتها على مواردها الطبيعية، حيث تتداخل الأنهار التي تمر في أكثر من دولة، كما أن الهواء لا توقفه حدود، وعندما حدثت حرائق الغابات في إندونيسيا امتد أثرها حتى عدة سنوات إلى أوروبا الغربية، وحدث الشيء نفسه عند انفجار مفاعل "تشيرنوبيل" والذي كان له أثر كبير في الدول المحيطة، أو ما يتعلق بالأمطار الحمضية، وأخيرًا ظاهرة الاحتباس الحراري التي سوف يترتب عليها غرق أو اختفاء بعض المدن الساحلية في بعض الدول المطلة على البحر المتوسط.

وهناك بعض الدول التي ترتفع بالحق البيئي إلى مرتبة حقوق الإنسان الأساسية؛ فالحقوق البيئية معترف بها في دول أمريكا اللاتينية، وبالنسبة لأفريقيا يؤكد الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان على حق الإنسان في بيئة نظيفة، وقد ركزت اللجنة العربية لحقوق الإنسان على مفهوم أساسي هو "كل الحقوق للجميع" باعتبار أن التكامل بين الحقوق السياسية والمدنية من جهة والحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية من جهة أخرى شرط أساسي للتوازن في العلاقة بين الأفراد والمجتمعات وبين الدولة والمجتمع، بين الشمال والجنوب وبين المجتمعات الغنية والفقيرة.

هناك إدراك كامل إذن لحقوق الإنسان البيئية ولحقيقة أن هذه الحقوق تنعكس على بقية حقوق الإنسان، وبالإضافة إلى هذا فإن التطورات الدولية تشير إلى وجود علاقة وطيدة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتؤكد العلاقة الوثيقة بين ضمان حقوق الإنسان من ناحية وحماية البيئة من ناحية أخرى. لقد أصبح احترام الالتزام بحقوق الإنسان شرطًا لتحقيق التنمية المستدامة، كما تعتبر حماية البيئة أيضا شرطًا من شروط حماية حقوق الإنسان.

مشكلات منهجية بشأن حقوق الإنسان البيئية

هناك صعوبات منهجية في تعريف حقوق الإنسان البيئية. بل هناك صعوبة أصلاً في استخدام تعبير "حقوق الإنسان البيئية"، حيث تتداخل الكثير من العوامل في تحديد هذا

المفهوم. هناك العولمة والتنمية المجتمعية والمستوى المعيشي للأفراد إلى آخر هذه المفاهيم المتداخلة في حياتنا اليومية والتي لا ترتبط بالمجتمعات العربية بل بالمجتمعات الإنسانية على وجه العموم على امتداد الكرة الأرضية.

وكما سبقت الإشارة، وعلى المستوى العالمي، لا تنص الشروح الأولية لحقوق الإنسان بصورة مباشرة على وجود ما يسمى بحقوق إنسان بيئية. وبالرغم مما شهده العالم خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٢ من اهتمام بقضايا البيئة، فإنه لم يكن هناك ربط واضح بين حقوق الإنسان وحماية البيئة، إلا بعض الإشارات التي توضح أن للفرد حق أساسي في الحرية والعدالة والظروف المناسبة في بيئة كريمة يستمتع فيها بظروف معيشية طيبة. وفي مقابل هذا الحق عليه واجب ومسئولية في حماية وتحسين البيئة لضمان مصالح الأجيال المقبلة.

هذا، والجدل لا يزال مستمرًّا حول بعض الحقوق الإنسانية المتنازع عليها مثل الحقوق البيئية أو الحقوق الجنسية أو الحق في التنمية، الأمر الذي يؤدي إلى الدهشة، فالحق في التنمية مثلا لم يقر إلا عام ١٩٧٩ بالرغم من أن إرهاصاته الأولى بدأت قبل ٢٤ عامًا من تاريخ إقراره كحق من حقوق الإنسان، وإذا نظرنا إلى المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان سنجد أن تطورًا قد حدث، حيث كان الجيل الأول لأفكار حقوق الإنسان كان متركزًا على ضمان الحقوق السياسية والمدنية، واتسعت رؤية الجيل الثاني لتشمل ضمان حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، وأضاف الجيل الثالث ضمان حقوق الإنسان البيئية والحق في سلام عادل والحق في التراث المشترك للإنسانية والحق في الاستفادة من التكنولوجيا.

ولذلك فإن التحديات التي تواجه الحقوق البيئية للإنسان في الوقت الراهن تتلخص في عدم الوصول إلى اتفاقية تجمع بين الفكر البيئي وحقوق الإنسان مما يجعل هذا الحق فضفاضًا وغامضًا مفتقرًا إلى تعريف محدد كما تنقصه الإجراءات العملية اللازمة للالتزام به، فضلاً عن أنها تحيط الحقوق البيئية بأبعاد سياسية تجعلها دائمًا محل خلاف وتجعل تنفيذها صعبًا، خاصة وأن المشاكل البيئية تعكس في الغالب مصالح متعارضة تحتاج إلى معالجات مستندة إلى فكر بيئي سليم.

الحقوق البيئية في الدول العربية

إذا كان الوضع البيئي على المستوى الدولي، خاصة النظام البيئي يتعرض لاعتداءات تقود بشكل مباشر إلى تأثيرات سلبية على منظومة حقوق الإنسان، فإن لنا أن نتساءل عن موقع الدول العربية من حقوق الإنسان البيئية، إن ما يحدث حاليًّا على المستوى العربي لا يتجاوز مناشدة المواطن العربي باستمرار اتخاذ التدابير لحماية البيئة، وعلى سبيل المثال فعلى الرغم من أن العالم العربي يعيش تحت خط الفقر المائي، حيث نصيب الفرد في الماء في أي مكان في العالم هو ألف لتر مكعب في السنة على الأقل نجد أن المواطن المصري مثلاً يحصل على ثمانمائة لتر مكعب، بينما تنخفض هذه المعدلات في بعض الدول العربية الأخرى لتصل إلى ثلاثمائة، وثلاثمائة وخمسين، ومائتي لتر، والأسوأ من ذلك أن تغير المناخ سوف يؤدي إلى شح المياه. إلا أن السياسة السائدة لا تزال هي التوقف عند مطالبة المواطن بترشيد استخدامه للمياه في الوقت الذي يستمر فيه غسل السيارات ورش الحدائق بالمياه النظيفة، ورغم ضرورة مثل تلك الحملات الواسعة الحكومية وغير الحكومية لرفع وعي المواطنين فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة ومواردها، فإنه من الضروري أيضًا أن يصاحب تلك الحملات تعريف المواطن بحقوق الإنسان البيئية.

وينبغي أن تشمل هذه الحقوق حق الإنسان في الحياة بشكل آمن وخال من كافه أشكال التلوث، ومن كل أنواع المخاطر البيئية، إلى جانب حقه الشخصي في أن يعيش في نظام أيكولوجي سليم، وكفالة حقه في الملاحقة القانونية لمن يقوم بالإضرار بالبيئة، وحقه في الحصول على معلومات بيئية تؤثر عليه أو على محيطه، وحقه في الاطلاع على الخطط البيئية قبل تنفيذها، وحقه في المشاركة في المؤسسات ذات الصلة بإصدار القرارات البيئية. كما ينبغي أن تتضمن المبادئ الأساسية للدساتير الوطنية كافة ما سبق من حقوق في قوانين خاصة بالبيئة.

إن مشاركة الجمهور ومؤسسات المجتمع في الدول العربية في صناعة القرار التنموي من خلال عملية تقييم الأثر البيئي تعد من أهم الآليات لوضع إطار مؤسسي لحقوق الإنسان البيئية حتى تتمكن المجتمعات من حماية حقوقها البيئية، وذلك من خلال إتاحة المعلومات

البيئية حول حجم ومدى الضرر البيئي للمشاريع التنموية وتطبيق مبدأ "من يلوث يدفع" للحفاظ على حقوق الإنسان وبيئته ومواردها، وذلك كأبسط رد على مظاهر الظلم البيئي وغياب العدالة البيئية وأساليب التنمية غير المستدامة التي يشهدها العالم. إن وضع إطار مؤسسي لا يمكن أن يتم إلا بتبني فكرة التنمية المستدامة والمساواة بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة.

ولتأكيد العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة في مجتمعاتنا العربية هناك على سبيل المثال سعي من قبل عدد من المشرعين المصريين يستهدف إدخال تعديل على الدستور المصري بتضمين مادة خاصة بالبيئة تؤكد على حق المواطن في بيئة صالحة باعتباره حقًا أساسيًا، وينص التعديل المقترح على أن "الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية واجب وطني ومسئولية مشتركة للجميع، وللمواطن الحق في العيش في بيئة نظيفة، وتكفل الدولة تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة والحياة في بيئة صحية سليمة". هذا الاهتمام بإدخال هذه التعديلات التشريعية مرجعه أن مصر باتت تشهد في الحقبة الأخيرة نماءً ورواجًا في الاستثمارات والمشروعات المختلفة، وقد يكون من المناسب توجيه جانب من هذه الاستثمارات إلى صحة الإنسان وعافيته، فهو خير استثمار؛ حيث لن تؤتي تلك المشروعات ثمارها كاملة إذا لم يكن الإنسان متمتعًا بصحة جيدة ولياقة بدنية كاملة. وهو ما يستلزم الحفاظ على البيئة بمشتملاتها من هواء وماء وتربة بما يحقق للإنسان كل ذلك ويحقق له المشاركة بفاعلية في هذه الاستثمارات ويمتد ليكون عنصرًا من عناصر تحقيق الأمن القومي للبلاد بالمعنى الواسع للكلمة.

العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة

يعد موضوع حقوق الإنسان والبيئة وأبعادها الدولية والإقليمية والوطنية من الموضوعات الحديثة نسبيًا، فمنذ خمسين عامًا لم يكن هناك هذا الزخم الواضح الذي نشهده الآن على صعيد الاهتمام سواء بحقوق الإنسان أو بالحقوق البيئية، ولكن العقود الأخيرة شهدت اهتمامًا كبيرًا بهما من جانب المجتمع الدولي وانتقل ذلك إلى البعد الوطني أيضًا خلال تلك الرحلة الطويلة التي برزت معالمها مع مبادئ الثورة الفرنسية وتصاعدت بعد الحرب العالمية الثانية وما شهده العالم من ويلات عانى منها عشرات الملايين.

لقد أصبحت هناك قناعة على المستوى الدولي بأن انتهاك حقوق الإنسان في بلد ما لم يعد مقصورًا على حكومة وشعب هذا البلد، ولكنها قضية تخص المجتمع الدولي بأسره الذي أصبح يتمتع الآن بما يسمى "الحق في التدخل" أو "التدخل الإنساني" إذا لم تستطع -أولم ترغب- حكومة أي دولة حماية سكانها وضمان حقوقهم. صحيح أن هذا المبدأ قد يساء استخدامه ويوظَّف لأغراض سياسية للتدخل، أو لغزو بعض الدول من قبل الدول الكبرى بحجة حماية حقوق الإنسان، ولكن المجتمع الدولي أصبح يؤمن بأن الحكومات لا تستطيع التستر إلى ما لا نهاية وراء ستار السيادة الوطنية في انتهاك حقوق مواطنيها بمأمن عن المجتمع الدولي أو حتى عن مراقبة جمعيات حقوق الإنسان الدولية.

وبالتالي فقد أصبحت القضايا المرتبطة بالإخلال بالأوضاع البيئية ذات بعد دولي مثلها مثل قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، وأصبح الحفاظ على تلك الأوضاع من صميم حقوق كل إنسان على كوكب الأرض؛ إذ إنها تؤثر على صحته ومعيشته هو وأسرته والمجتمع الذي يعيش فيه. ولا يمكن إنكار أن التقدم الاقتصادي بل والاجتماعي مرتبط بالحفاظ على البيئة، ولو أن ذلك لم يحظ بعد باقتناع راسخ في كثير من الدول النامية بصفة خاصة.

أوضاع النظم والتشريعات البيئية

إن حق المواطن في العيش في بيئة نظيفة حق أساسي ينبغي أن يتضامن الجميع من أجله وأن تعمل كل الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والأفراد على تحقيقه؛ ولأن التشريعات البيئية تواجه صعوبات في التطبيق في العديد من الدول لاعتقاد خاطئ من البعض أن تلك التشريعات تضيف أعباء وتكاليف على المشروعات الاستثمارية وتضع قيودًا عليها بما يعوق التنمية، فلقد حرصت دول عديدة على تضمين دساتيرها نصوصًا تحقق حماية البيئة وتؤكد على حق الشعوب في الحياة والتمتع ببيئة نظيفة، ومن أمثلتها فنلندا، اليونان، البرازيل، الهند، الصين، روسيا، البرتغال، جنوب إفريقيا وغيرها. إلا أن وجود التشريعات التي تحمي البيئة ليست فقط هي المشكلة أو التحدي ولكن مدى التزام أي حكومة بما تنادي به هذه التشريعات من الحفاظ على البيئة وحمايتها من أجل مصلحة كل المواطنين. وهو الالتزام الذي غالبًا ما تواجهه ادعاءات الحاجة إلى

اعتمادات ضخمة لا توجد في الميزانية وأنه يجب على الدولة أن توائم ذلك طبقًا لإمكانياتها وألا تقلد الدول الغنية بإمكانياتها المادية الكبيرة.

إن مناقشة الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة قضية غاية في التعقيد، فشعوب بعض الدول ترى أنه في ضوء زيادة معدلات الفقر والبطالة فإن موضوع الحفاظ على البيئة وما يتطلبه من تكاليف يجب ألا يكون عائقًا أمام إنشاء صناعات جديدة حتى ولو كانت ملوثة ما دامت ستضمن إيجاد فرص عمل جديدة. وفي دولة كالصين والتي أرادت أن تحقق نموًّا اقتصاديًّا سريعًا دون الأخذ في الاعتبار –كثيرًا– بالنواحي البيئية، ولكنها أدركت في السنوات الأخيرة أن هذا النمو السريع وما يصحبه من فرص عمل جديدة لمواطنيها سيكون مضرًا في المدى الطويل إذا لم تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان، بل إن شعوب هذه الدول بدأت تطالب حكوماتها بذلك، ولكن بعد ارتفاع معدل دخلها.

وبشكل عام، فإن تطبيق التشريعات البيئية التي تحافظ على حقوق المواطنين يطرح ثلاث سياسات متشابكة يجب التعامل معها في آنٍ واحد وهي:

أولاً: زيادة الوعي البيئي للمواطنين عن طريق المدارس ووسائل الإعلام وإبراز علاقة ذلك بحقوق كل مواطن، وأن هذه الحقوق تضامنية أي لا يصح أن يتمتع بها عدد محدود فقط على حساب الأغلبية. وينسجم مع ذلك الاهتمام بالجمعيات الأهلية لحماية البيئة، لأن الدولة لا تستطيع أن تفعل كل شيء.

ثانيًا: إصدار التشريعات الحازمة التي تضمن ألا يصرح بإقامة منشآت جديدة إلا بعد توافر ضمانات تفيد أنها لن تضر بصحة المواطنين.

ثالثًا: التعاون في المجال الدولي، خاصة وأن مشكلات البيئة قد أصبحت مشكلات عابرة للدول بمعنى أنها تؤثر على المواطنين في مختلف الدول وليس في الدولة التي تبدأ المشكلة فيها فقط.

دور المجتمع المدني في الحفاظ على الحقوق البيئية

ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من الجمعيات الأهلية والجهات المؤسسية التي تنادى بمبادئ حقوق الإنسان دون إدراج البعد البيئي أو البعد التنموي ضمن أولوياتها، رغم أن المعلومات المتاحة تشير إلى وجود علاقة مباشرة بين التلوث وانتشار أمراض مثل الفشل الكلوي أو الكبدي أو أمراض التنفس أو السرطان والتي يستنزف علاجها مئات الملايين سنويًّا، ومن ثم ينبغي أن تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا إيجابيًّا وأكثر فاعلية في التعامل مع هذه الملوثات، وهو ما يتطلب تبنيٍ إستراتيجية قومية تشجع وتدعم ذلك، وتلعب فيها المنظمات الأهلية الدور الرئيسي، بدلاً من تكريس الجهود على بعض المشروعات العشوائية التي من شأنها أن تفيد البعض دون الأغلبية العظمى.

وينطبق نفس الأمر فيما يخص التلوّث المائي؛ فإلقاء مياه الصرف الصحي والمخلفات الزراعية في الترع والقنوات المائية يعد من أهم مسببات تلوث المياه، والقضاء على الأحياء المائية والثروة السمكيةً في تلك القنوات، في حين أنه يمكن الاستفادة من المخلفات العضوية التي يتم حرقها مسببةً تلوث الهواء، ومياه الصرف الصحي المسببة لتلوث المياه من خلال منظومة إدارية جيدة وتكنولوجيا حديثة واستخدامها في إنتاج سماد عضوي للزراعة العضوية لإنتاج محاصيل خالية من التلوث، خاصة إذا جمعت هذه "المخلفات" وخلطت ببعض الإضافات الكيميائية والعضوية التي تحسّن الجودة وتقضي على الميكروبات المعدية والفيروسات التي تسبب أضرارًا جسيمة للتربة والإنسان. ويمكن أيضا استخدام مخلفات الصرف الصحي، في إنتاج البيوجاز من خلال عمليات التخمر اللاهوائي، واستخدام الطاقة الناتجة في الوقود والإنارة والسماد العضوي. إن هذه الحلول وغيرها بالإضافة إلى فعاليتها في مواجهة التلوث فإنها أيضا تخلق فرص عمل لأعداد كبيرة من البشر، وهو مشروع ضخم يمكن أن يصبح ضمن الاستراتيجيات القومية خاصة للدول النامية.

هذا، وينبغي أن يتجاوز دور منظمات المجتمع المدني حدود عملية التوعية ليصل إلى الضغط على المؤسسات الحكومية لإدراج مثل هذه الحلول في إستراتيجية الدولة حتى يتم التخطيط من أجل تحقيقها وفقًا لخطط علمية زمنية بدلاً من التنفيذ العشوائي، وخاصةً أن كل

هذه "المخلفات"، أو بمعنى أصح الموارد الطبيعية، والتي تقدر بملايين الأطنان، يمكن أن تفتح الباب أمام صناعة جديدة هي صناعة الأسمدة العضوية، التي يمكن أن تسد العجز الذي تعانيه الكثير من البلدان العربية في الأسمدة الكيميائية.

كذلك يمكن لمنظمات المجتمع المدني العمل في مجال تثقيف المواطن العادي بحقوق الإنسان البيئية وتمكينه من الدفاع عنها، والتي تشمل حقه في الحياة بشكل آمن وخالٍ من كافة أشكال التلوث، ومن كل أنواع المخاطر البيئية، وحقه الشخصي في وجوده في نظام إيكولوجي سليم. وكذلك تمكين المواطن (الأفراد/ الجماعات) من الدفاع عن الحقوق البيئية مثل الحق في الملاحقة القانونية لمن يقوم بإضرار البيئة، والحق في الحصول على معلومات بيئية تؤثر عليه أو على محيطه، وحقه في الاطلاع على الخطط البيئية قبل تنفيذها، وحقه في المشاركة في المؤسسات ذات الصلة بإصدار القرارات البيئية.

وتلعب مشاركة الجمهور ومؤسسات المجتمع في صناعه القرار التنموي من خلال عملية تقييم الأثر البيئي دورًا مهمًّا في وضع الآليات ووضع إطار مؤسسي لحقوق الإنسان البيئية حتى تتمكن المجتمعات من حماية حقوقها البيئية، وذلك من خلال إتاحة المعلومات البيئية حول حجم ومدى الضرر البيئي للمشاريع التنموية من أجل الحفاظ على حقوق الإنسان وبيئته وحماية موارده. وذلك كأبسط رد على مظاهر الظلم البيئي وغياب العدالة البيئية وأساليب التنمية غير المستدامة التي يشهدها العالم.

وفي مسار تطور قضايا الحقوق البيئية يجب الإشارة إلى أن الاهتمام بهذه الحقوق، تنامى على مدار العقود الثلاث الأخيرة بفضل مبادرة المجتمع المدني الذي لعب دورًا هامًّا في وضع الأجندة البيئية على توصيات مؤتمر استوكهلم للأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والذي شاركت فيه ألفان وخمسمائة منظمة مدنية منها ثمانٍ في الدول النامية وألفان وأربعمائة واثنان وتسعون من الدول الصناعية ، وهو العدد الذي ارتفع في مؤتمر قمة الأرض بـ"ريو دي جانيرو" في ١٩٩٢، أي بعد ٢٠ سنة إلى أربعة آلاف من منظمات المجتمع المدني منها ألفان وخمسمائة من الدول النامية، وقد تطور الوضع حاليًّا بظهور أحزاب سياسية بيئية في أوروبا وجماعات ضغط هائلة في مجال الحفاظ على البيئة والذي يؤكد على أهمية دعم وإطلاق

حرية حركة منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا البيئة، خاصة وإن قضايا البيئة أكبر من أن تتحمل الدولة بمفردها بمسئولية التعامل معها، وهو ما يتطلب تبني إستراتيجية قومية تشجع وتدعم قيام منظمات المجتمع المدني بدور رئيسي في مجال حماية البيئة.

وفي هذا الإطار أقرت جامعة الدول العربية إمكانية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني العربي في اجتماعات الدول العربية، وتم تكوين لجنة تنظر في طلبات هذه المنظمات للمشاركة في هذه الأنشطة المختلفة التي تضمها جامعة الدول العربية بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالنسبة للبيئة خاصة كان لمجلس وزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة الأسبقية في السماح للمجتمع المدني بالمشاركة ليس في اجتماعاته ولكن بإقامة شراكات مع منظمات المجتمع لتنفيذ بعض المشاريع وبعض الأنشطة، مثل التعاون في المجال الدولي وخاصة أن موضوعات البيئة أصبحت موضوعات دولية تؤثر على المواطنين – وحقوق الإنسان – في مختلف الدول. بالإضافة إلى دعم دور المرأة في هذا الصدد سواءً داخل الأسرة (التوعية – النظافة .. إلخ) أو المجتمع. وفي الوقت نفسه، ضرورة إصدار تقرير عن حالة البيئة في العالم العربي بعيدًا عن التقارير الرسمية ويشارك في إصداره منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا البيئة في المنطقة العربية، ويعتمد على شبكة حقيقية تقيس مستوى التلوث وتحدد الأماكن التي يوجد فيها، وتؤسس قاعدة بيانات حقيقية وتفصيلية عن الأوضاع البيئية في مجتمعاتنا العربية.

وفي النهاية، يجب التأكيد على أن ضمان الحقوق البيئية هو مدخل جيد لبناء وعي الفرد، خاصة وأنه لا يمكن الفصل تعسفيًّا بين الحقوق البيئية والحقوق السياسية وخاصةً فيما يتعلق بالمشاركة في صناعة القرار التنموي، كما أنه لا يمكن الفصل بين ممارسة الحق السياسي والحق البيئي، وبالتالي فإن التأكيد على ممارسة الحقوق البيئية والدفاع عنها يعني تدريب المواطن على إدارة حياته ومستقبله بشكل أفضل.

الفصل الرابع

تكافؤ الفرص في التعليم كحق إنساني أساسي [٤]

[٤] يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "تكافؤ الفرص في التعليم كحق إنساني أساسي"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الأوراق التي قدّمت من سالي جوتز شولر بعنوان "المساواة في الحصول على التعليم: حق إنساني أساسي، تعليم العلوم كأساس لحياة منتجة"، وعبد السلام المسدي بعنوان" تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم كحق أساسي"، ومحيي الدين عميمور بعنوان "الحق في التعلم أساس لاحترام حقوق الإنسان"، وبانكر روي بعنوان "كلية بيرفوت-مدارس تيلونيا المسائية".

مقدمة

يعد التعليم حقًّا من حقوق الإنسان الأساسية، بل يمكن القول إن ضمانه يشكل مفتاحًا ومدخلاً لضمان سلسلة من الحقوق الأخرى، ويقع حق التعليم في المسافة بين الحقوق الفورية والحقوق المؤجلة، فالحقوق الفورية هي الحقوق القابلة للتحقق الفوري بالامتناع عن بعض الممارسات السلبية والتي يمكن أن تقع على الإنسان بسبب ممارسات يقوم بها البعض بقصد أو بغير قصد وكلها حقوق يمكن بتشريع أو قانون ضمان إقرارها وتنفيذها. أما الحقوق المؤجلة فهي تلك التي تأخذ فترة زمنية طويلة حتى يتم الحصول عليها وهي في الغالب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتحسين نوعية ومستوى حياة البشر، ولذلك يقع ضمان حق التعليم في المسافة بين هذين النوعين من الحقوق حيث يوجد دائمًا هدف استراتيجي نسعى لتحقيقه بعد أمد طويل؛ وهو ضمان وتحقق شعار "التعليم الجيد حق للجميع"، وهو هدف مرتبط بإحداث تنمية حقيقية في المجتمع تأتي نتائجها عبر سنوات عديدة، وهناك حق فوري قابل للتنفيذ وعدم التأجيل وهو سد منابع الأمية ومنح الأميين فرصًا تعليمية حقيقية مناسبة لظروفهم الاجتماعية والعمرية، ولاحتياجاتهم المباشرة، خاصة وأن مشكلة الأمية لا تزال تشكل خطرًا وتحديًا حقيقيًّا في المجتمعات العربية.

وعلى اعتبار أن التعليم يعتبر حقًّا من حقوق الإنسان الأساسية، وحيث شكلت قضية التعليم أحد أهم الركائز التي اعتمدت عليها فلسفة قانون ضمان الجودة والاعتماد للتعليم التي بدأ اعتمادها في بعض الدول العربية، حيث أصبحت إتاحة فرص التعليم للجميع باعتبارها حقًّا إنسانيًّا أساسيًّا أحد عناصر المعايير القومية التي تقيَّم على أساسها جودة وكفاءة النظام التعليمي، لهذا برزت بشكل أساسي قضية تكافؤ الفرص التعليمية كمعيار حاكم خاصة للفئات التي لا تزال تعاني من مشكلات في ضمان حقها في التعليم مثل المرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال الموهوبين الذين يحتاجون لأشكال خاصة من الرعاية التعليمية لتنمية قدراتهم ومواهبهم والحفاظ عليها، وتوفير فرص تعليمية مناسبة لمن فاتهم قطار التعليم.

هذا، ويسجل التاريخ الدور الرائد للمؤسسة التعليمية المصرية التي سعت منذ بداية الخمسينات لتحقيق الشعار الإنساني الذي رفعه الدكتور طه حسين في الأربعينيات بأن التعليم حق للإنسان كالماء والهواء، وهو ما انعكس إيجابيًّا على الوطن العربي في وضع قضية التعليم على أولوية اهتمام الحكومات العربية منذ ما يزيد على نصف قرن.

مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم .. رؤية جديدة

تعتبر ديمقراطية التعليم عبر إتاحته للجميع على قدم وساق ركنًا أساسيًّا من حقوق الإنسان، ولكن حق المرأة في التعلم لا يزال يعاني بدرجة أو بأخرى من الإنكار المجتمعي له حتى اليوم بدرجات تتفاوت من مجتمع عربي لآخر، وهو ما نشاهده في الفجوة النوعية في معدلات الأمية وأعداد المتعلمين من الإناث مقارنة بالذكور.

إن تعبير "التعليم للجميع" ليس مجرد شعار أجوف نردده في الوقت الذي تحرم فئات عديدة منه، أو في الوقت الذي يتاح فيه التعليم لهذا ويُحرم منه ذاك، وهو ما يؤثر بالسلب على ديمقراطية التعليم التي تستند إلى مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لكافة فئات المجتمع، والذي يقوم على دعامتين أساسيتين هما الإتاحة والجودة. ولكن هذا لا يعني إنكار حقيقة أن المجتمعات العربية قطعت شوطا كبيرًا في إتاحة التعليم لجميع الفئات الاجتماعية حتى ولو لم يكن الهدف قد تحقق بشكل مُرضٍ.

وتهدف خطة مصر الحالية على سبيل المثال إلى زيادة عدد المدارس والوصول إلى الأماكن النائية وتوفير فرص وأنماط تعليمية متعددة للفتيات على وجه الخصوص؛ فهناك المدارس الصديقة للفتيات، ومدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع، وذلك لمواجهة ظاهرة اجتماعية وثقافية تمتد جذورها إلى الماضي البعيد، ولا تزال مستمرة إلى حد ما وتتمثل في القيود الاجتماعية المفروضة على تعليم الفتيات خاصة في المجتمعات التقليدية أو المحرومة، كما أن الخطة تسعى كذلك إلى دمج ذوى الاحتياجات الخاصة في منظومة التعليم العام، وكذلك توفير برامج متخصصة للموهوبين.

ولا يجب أن يتوقف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية عند مجرد إتاحة مقعد دراسي لجميع الأطفال أو مجرد إلحاق الطفل بالمدرسة؛ فالقضية الأساسية أنه جانب الإتاحة يجب الاهتمام بجودة التعليم وأن مبدأ تكافؤ الفرص يجب أن يمتد إلى حصول الجميع على التعليم بالدرجة نفسها من الجودة والتميز، بمعنى أن يحصل كل مواطن ومواطنة في المجتمع على تعليم جيد، وبحيث تتساوى جودة الخدمة التعليمية التي يحصل عليها أي مواطن آخر.

إن توفُّر هذا المستوى من الإتاحة والتكافؤ الذي يساوى بين الجميع في الحق في التعليم يواجَه بكثير من التحديات والمشكلات في مجتمعاتنا العربية، فهناك مدارس ونظم تعليمية تقدم مستويات مختلفة من الخدمة التعليمية في كل مجتمع عربي، وتتنوع بين مدارس أجنبية ومدارس دولية ومدارس خاصة ومدارس حكومية، حيث تتمتع المدارس الخاصة والدولية بمستوى تعليمي أفضل. وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن الدعوة إلى إلغاء تلك المدارس الأجنبية الدولية أو الخاصة بدعوى ضرورة أن يحصل الجميع على فرص متكافئة في التعليم، وكذلك لا يمكن الدعوة لعكس هذا؛ فتعميم نمط خدمة التعليم المتميز التي تقدم في التعليم الخاص والأجنبي يتجاوز موارد معظم المجتمعات العربية، وهنا لا يبقى أمام مجتمعاتنا إلا ضخ المزيد من الموارد للنهوض بمستوى التعليم في المدارس الحكومية بحيث ترتقي بمستوى خدمتها التعليمية بالتدريج وتتكافأ في نطاق زمني محدد مع الخدمة التعليمية التي تقدمها المدارس الخاصة والدولية، وبحيث يكون للطالب الملتحق بالمدارس الحكومية الفرصة نفسها في الحصول على تعليم جيد ومتميز.

ويجب التأكيد أيضًا على أن عدم التكافؤ في فرص التعليم لا يقتصر فقط على التمايز في وجود مقعد متاح في المدرسة ومنهج متميز ومدرس كفء، بل له جانب آخر يجب الاهتمام به وهو الأنشطة الطلابية التي تنمي ثقافة الطالب وشخصيته وتسمح له بالمشاركة في إدارة شئونه وشئون زملائه من خلال المشاركة في الانتخابات الطلابية وجماعات النشاط المدرسي، التي تتوفر في المدارس الخاصة والأجنبية بدرجة أفضل وأكثر اهتمامًا مما هو متاح في المدارس الحكومية.

تكافؤ الفرص في ظل الموارد المتاحة

إن الوصول لهذا الفهم وترسيخه لا يمكن إلا من خلال تطبيق حقيقي لمبدأ تكافؤ الفرص أو المساواة في الفرص التعليمية والذي يحتاج بالتأكيد إلى موارد ضخمة وقد يرد إلى الذهن فورًا ضرورة زيادة الميزانيات المتاحة للمدارس الحكومية وبحيث يمكن النهوض بمستوى التعليم فيها، والحقيقة أن هناك محاولات جادة في هذا الاتجاه، ولكن لما كانت ميزانية غالبية الدول العربية محدودة من الأصل، وهناك مزيد من الأعباء التي تقع عليها خاصة عبء مواجهة احتياجات الزيادة السكانية، فإن المخصصات الحقيقية الموجهة لتحسين مستوى الخدمة التعليمية – وليس لاستمرارها بالوضع الحالي– محدودة للغاية، لذلك يجب بشكل عام زيادة الموارد المجتمعية الموجهة لتحسين التعليم وليس فقط زيادة المخصصات في ميزانية الدولة، وأول خطوة في هذا الاتجاه هي تقليل الفاقد أو الهدر في الموارد المجتمعية المتاحة حاليًّا وإعادة استخدامها بشكل أكثر رشدًا على نحو يسهم في تحقق جودة التعليم، مثل تطوير شكل المجانية بصورته الحالية، والذي يساوي بين فئات الطلاب في الحصول على الدعم الحكومي الموجه للتعليم دون مراعاة للفروق الاجتماعية الاقتصادية فيما بينهم، وخاصة أن بعض هذه الفئات قد لا تستحق هذا الدعم نظرًا لمستواها الاقتصادي المرتفع، بل قد يكون من المناسب مطالبتها بالإسهام في دعم التعليم للفئات غير القادرة في المجتمع، وهو ما ينتهي في المحصلة العملية –بسبب محدودية الموارد– إلى ضآلة نصيب التلميذ الواحد من موارد الدولة الموجهة للتعليم، مما ينعكس بشكل مباشر على تدني مستوى الخدمة التعليمية وعدم توفر الموارد اللازمة لتطويرها وتحسينها، ومن ثم يصبح الجميع– بمن فيهم القادر وغير القادر– يعانون من نتائجه السلبية. وبينما يستطيع القادر تحسين مستوى ما يتلقاه من خدمات تعليمية خارج المدرسة من خلال الدروس الخصوصية أو مراكز تعليم اللغات أو الكمبيوتر .. إلخ، بعدما يكون قد تقاسم مع غير القادر فيما هو متاح من موارد محدودة، وبذلك نجد أن غير القادر هو الذي يتأثر في النهاية من فداحة التدهور في جودة الخدمة التعليمية دونما أي فرصة للتعويض.

هذا الفهم لا يعني مطلقًا الدعوة إلى إلغاء مجانية التعليم، ولكن لابد من إعادة توزيعها بحيث يقتصر تقديم الميزانية المخصصة لغير القادر فقط وكذلك للقادر المتفوق تشجيعًا له

وبهدف إعادة تجذير قيمة التفوق والإتقان في مجتمعاتنا، ويكون على القادر الملتحق بالمدارس الحكومية أن يغطي جزءًا من تكلفة تعليمه، وبنسب لا تشكل أي إمكانية لحرمانه من حق التعليم، فهناك من يستطيع تغطية تكلفة تعليمه بنسبة ١٠٠٪، وهذا يذهب من الأساس إلى المدارس الخاصة بأنواعها، وهناك من يستحق دعمًا كاملا بنسب متفاوتة. لكن كيف يمكن تحديد من يحتاج للدعم الكلي أو لنسبة منه بحيث لا يؤثر هذا على حق أي طفل أو طفلة في التعليم من جهة وتوفير قدر من الموارد الموجهة لتحسين جودة الخدمة التعليمية من جهة أخرى؟ في هذا الخصوص ينبغي أن توجه الدراسات لوضع معايير موضوعية دقيقة وواضحة لقياس عدم القدرة.

إن الاستخدام الرشيد والفعال للموارد يسهم في تحسين تكافؤ الفرص التعليمية على المدى المتوسط؛ فكثيرًا ما تستنزف الموارد المتاحة رغم محدوديتها في بناء مدارس دون توفير الإنفاق الموازى الضروري على تأسيس وتطوير الكوادر القادرة على التدريس الكفء في هذه المدارس، وهذه الكوادر التي تستطيع تقديم نوعيه من التعليم الجيد هي رأس الحربة في عملية تحسين التعليم وإتاحته بشكل متكافئ خاصة في المدارس الحكومية، وهي قضية يجب الاهتمام بها لأن عائدها سوف يكون أسرع. إن تطوير الطاقات القيادية للمعلمين والعاملين في الحقل التعليمي والتربوي وتنمية قدراتهم على وضع البرامج التدريسية المتطورة وتنفيذها طبقًا لأحدث ما وصل إليه البحث العلمي وإجراء تقييم دوري للتقدم الذي يتم إنجازه، وذلك من أجل التطوير المستمر لمنهجيات التدريس بهدف توفير تعليم عالي المستوى لكافة الطلاب.

في هذا السياق –ولدعم الموارد الموجهة للتعليم– هناك من يرى ضرورة أن يكون هناك نص قانوني يلزم الدول بتخصيص الجزء الأكبر من القروض والمنح لعملية التعليم ولتطوير نظام التعليم، فالإنفاق من المنح على مسائل أخرى –حتى لو بدت أكثر أهمية من التعليم– هو نوع من إهدار المال العام، لأنه لن يؤدي إلى النتيجة التي يرغبها المجتمع طالما لم يتم إصلاح النظم التعليمية.

ولا يمكن إغفال دور القطاع الخاص في دعم موارد التعليم، فالقطاع الخاص عليه مسئولية اجتماعية ضرورية في هذا المجال، حيث يجب أن يخصص جزءًا من أرباحه كموارد يرعى بها بعض الجهود التي تصب في مجرى تحسين العملية التعليمية من تطوير المناهج الدراسية إلى برامج التدريب إلى دعم مشروعات البحث العلمي، وهو ما أثبتت تجارب العديد من المجتمعات التي قطعت شوطًا ملموسًا في الإصلاح أنه انعكس بسرعة وبشكل مؤثر على المجتمع ككل مع العلم أن القطاع الخاص ومن خلال إسهاماته يكون هو المستفيد الأكبر من إصلاح التعليم أكثر من أي مجال آخر للإصلاح. وعلى الرغم من وجود عدد من المبادرات في هذا الاتجاه فإنها لا تزال مبادرات فردية ولا تشكل توجهًا عامًّا لدى رجال الأعمال في مجتمعاتنا العربية.

ويعتبر تطوير تعليم تدريس العلوم والرياضيات لصغار التلاميذ من أهم مداخل الاستثمار على المدى المتوسط والبعيد وهو ما يتعين على المجتمع الالتفات إليه؛ حيث توفر هذه المواد للطلاب المهارات المنطقية والمعرفة الأساسية والقدرات الضرورية ليصبحوا دائمي التعلم ومواطنين منتجين، ولكن إذا لم تدرس هذه المواد بمنهج ابتكاري يقوم على حل المشكلات فلن تؤتي ثمارها وسوف ينفر منها الصغار؛ فالصغير يسأم التلقين الذي يدمر طاقاته، وقد نجح هذا المدخل في تحسين مستويات التعليم في أرجاء العالم.

كذلك فإن نقص الموارد التعليمية المهمة -من فصول مدرسية وكتب بل ومدرسين- يؤدي بملايين الأطفال إلى تقليص مدة التعليم أو الحصول على تعليم غير فعَّال. ويؤدي سوء طرق التدريس -بين أسباب أخرى- إلى تسرب أعداد كبيرة من الأطفال من المدارس. وحتى هؤلاء الذين لا يتسربون لا تنمَّى مهاراتهم ويصبحوا أعضاء غير مساهمين وغير مبادرين في المجتمع.

وأثبتت تجارب عديدة أن التعاون والتكامل بين الأجهزة التنفيذية الحكومية والخبراء المستقلين وممثلي المجتمع المدني من ذوي الاهتمام بالشأن الثقافي العام عادة ما يضفي قدرًا من الحيوية اللازمة لإنجاح سياسات إصلاح التعليم تخطيطًا وتنفيذًا، لمواجهة الصعوبات الناتجة عن مقاومة غير المقتنعين بأولوية الإصلاح في مجال التعليم، أو من يجد أن الإصلاح يعمل ضد مصالحه الشخصية.

التعليم والتمكين وسيلة تطوير رأس المال البشري

يعد التعليم الوسيلة المثلى لتطوير وإعادة إنتاج رأس المال البشري الذي يمثل الركيزة والقاعدة الأساسية التي تقوم عليها أي تنمية، وتقتضي عملية التنمية تغيير ذهنية الأفراد وتطويرها. فالتنمية تستلزم أن تتاح أمام الشخص خيارات لعمل يلائم قدراته ومواهبه في بيئة مواتية وملائمة وأن يحس بالرضا عما يقوم به، والتعليم الجيد المتاح بشكل متكافئ للجميع هو أحد أسس توسيع هذه الخيارات أمام البشر في أي مجتمع، خاصة وأن التعليم الجيد لا يؤدي فقط إلى جعل الفرد قادرًا على ممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل أهم من ذلك تمكينه في حالة عدم توافر هذه الحقوق أو الاعتداء عليها من القدرة من المطالبة بها وحمايتها. لهذا يعد أحد أهم أهداف تطوير التعليم وتحسينه تكوين أفراد مبادرين، ومنتجين فاعلين يتوافر لديهم الإحساس بالمسئولية تجاه أنفسهم ومجتمعاتهم وبأنهم جزءٌ من هذا المجتمع الذي ينتمون إليه، وأنهم قادرين على المشاركة في صنع مستقبل أفضل لهم ولمجتمعهم.

إن وجود تمايز بين مستويات الخدمة التعليمية -ومن ثم غياب مبدأ تكافؤ الفرص بين أغلبية من المدارس الحكومية التي تقدم تعليمًا أقل جودة وأقلية من مدارس خاصة وأجنبية تقدم تعليمًا أفضل- ستكون نتيجته النهائية أن من تلقى تعليمًا أجنبيًّا ومتميزًا سوف يجد فرصة عمل أفضل ممن لم تتح له هذه الفرصة. والصعوبة هنا أن تكريس هذه الوضعية يخلق وضعًا اجتماعيًّا خطيرًا على المدى الطويل، لأن هناك فئة أكثر حظًّا تلقت تعليمًا جيدًا، وفي الوقت نفسه وجدت وظيفة جيدة، وهناك فئة أكثر عددًا وأقل حظًّا لم تتح لها هذه الفرصة حتى لو كان من بينهم من هو أكثر ذكاءً وجدية. وبالتالي يسود لدى قطاع من الشباب والشابات الذين تخرجوا من منظومة التعليم الحكومي الفقير الإحساس بالإقصاء والتهميش والاغتراب؛ مما قد يؤدي بهم إلى درجات مختلفة من الإحباط والذي يمكن أن يؤدي لدى بعضهم إلى الانحراف أو التطرف. إن وضع المجتمع على شفا الانقسام على المدى الطويل بين فئتين بينهما استقطاب شديد وتمييز شديد بدءًا من غياب مبدأ الفرص المتساوية في الحصول على حق التعليم يمكن أن يؤدي إلى نتيجة غير طيبة في المستقبل.

وإذا كانت هذه هي المشكلة، فما هي الحلول أو المقترحات؟ هناك مقترحات معروفة وضرورية مثل تطوير سياسات التعليم وتدريب القائمين على العملية التعليمية على أن يتحدثوا بلغة حديثة ويتقبلوا المناهج الحديثة، كما يجب أن تكون المناهج الموجودة في المدارس متفقة مع احتياجات سوق العمل، وفي نفس الوقت محاولة التقريب بين المهارات والأساليب التي تدرس في المدارس الخاصة والأجنبية، والمدارس الحكومية.

وكما هو معروف، فإن المؤسسة التعليمية إلى جانب دورها في إكساب الطالب المهارات التعليمية والتقنية، فإنها تعتبر أيضًا مؤسسة لإعداد الأفراد كمواطنين من خلال الأنشطة الطلابية التي تنمي ثقافة الطالب وشخصيته وتسمح له بالمشاركة في إدارة شئونه وشئون زملائه من خلال المشاركة في الانتخابات الطلابية وجماعات النشاط المدرسي، التي تتوفر في المدارس الخاصة والأجنبية بدرجة أفضل وأكثر اهتمامًا مما هو متاح في المدارس الحكومية.

إن شعار التعليم للجميع لا يمكن اعتباره مجرد شعار أجوف، وخاصة إذا كانت الأهداف تسعى إلى تحقيق مجتمع ديمقراطي ودولة حديثة، وهو الأمر الذي يتطلب تعليمًا يشجع على الوعي بالمسئولية والثقافة الجمعية التي يشترك فيها كل أبناء الوطن، وبالتالي فإن غياب تكافؤ الفرص في التعليم يعطل عملية التطور الديمقراطي على الصعيد السياسي وعملية التحديث والتنمية على الصعيد الاجتماعي، ولذلك يجب أن يقوم شعار التعليم للجميع على أرضية من تكافؤ الفرص التعليمية بجانبيها؛ الإتاحة وجودة مستوى الخدمة التعليمية، وهو تحدٍّ حقيقي يمكن التعامل معه من خلال زيادة الموارد المخصصة للتعليم من ميزانية الدولة، بالرغم من أن هذه الزيادة لها سقف وحدود، وخاصة مع عبء مواجهة احتياجات الزيادة السكانية، ولذلك يجب أن يرافق زيادة الموارد الحكومية المخصصة للتعليم في ميزانية الدولة حزمة أخرى من التدخلات تعمل بشكل عام على زيادة الموارد المجتمعية الموجهة لتحسين التعليم وليس فقط زيادة المخصصات في ميزانية الدولة، وأول خطوة في هذا الاتجاه هي تقليل الفاقد أو الهدر في الموارد المجتمعية المتاحة حاليًّا وإعادة استخدامها بشكل أكثر ترشيدًا وعلى نحو يسهم في تحقق جوده التعليم.

في هذا المجال، هناك العديد من الإجراءات التي يمكن تحقيقها ومنها ترشيد ورفع كفاءة استخدام الموارد المخصصة للتعليم، وقد يدخل في هذا الإطار بعض الأفكار المتعلقة بترشيد استخدام المجانية، بمعنى أن منطق المساواة لا يتسق في حالة تمتع القادر وغير القادر بالمجانية والحصول على نفس الدعم المقدم من الدولة، والذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الموارد المخصصة للتعليم، والذي يحتم ضرورة تحمل الأغنياء جزءًا من التكلفة، كما أن الفائض الذي سوف يتم توفيره، يمكن أن يساهم في زياد نصيب الفرد الذي تتحمل الدولة تكلفته، والذي عن طريقه يمكن للدولة من تحسين الخدمة التعليمية المقدمة، خاصة وأن الأغنياء الذين يستفيدون من دعم الدولة للتعليم يمكنهم بمواردهم الخاصة تعويض انخفاض مستوى الخدمة التعليمية في المدارس الحكومية من خلال أشكال متنوعة مثل الحصول على الدروس الخصوصية، أو مراكز التعليم الخاصة .. إلخ، في الوقت الذي لا تتوفر هذه القدرات نفسها للفقراء.

ومن الأهمية أن يقوم القطاع الخاص بدوره ومسئوليته الاجتماعية في دعم النظام التعليمي وتوجيه جزء من موارده لرعاية برامج تدريب المدرسين وإعداد المناهج الدراسية المتقدمة والحديثة، ودعم مشروعات ومبادرات البحث العلمي، من خلال تقديم المنح الدراسية أو البحثية أو المنح المالية الداعمة مباشرة لبعض المؤسسات التعليمية.

ومن المعروف أن تحسين جودة التعليم في مجتمعاتنا يرتبط بضرورة الاهتمام بتطوير تعليم العلوم والرياضيات لصغار التلاميذ باعتباره من أهم مداخل الاستثمار على المدى المتوسط والبعيد وهو ما يتعين على مجتمعاتنا الالتفات إليه؛ لأن هذه المواد الدراسية توفر للطلاب المهارات المنطقية والمعرفة الأساسية والقدرات الضرورية اللازمة للتطوير والتنمية.

هذا ويتوقف نجاح هذه الحزمة المتكاملة من التدخلات لتحقيق مستوى أعلى من تكافؤ الفرص التعليمية على توفير قاعدة بيانات شاملة وتفصيلية والتي يجب أن يتم تحديثها دوريًّا، مع وضع حزمة من السياسات الاقتصادية والتي لا تغفل البعد الاجتماعي، وفي الوقت نفسه إتاحة الحوار مع القائمين على العملية التعليمية وصناعها من نظار المدارس والمدرسين إلى الموجهين وأصحاب المدارس الخاصة كمدخل لتفهُّم احتياجاتهم ومراعاتها حتى يمكن

مجابهة المقاومة الداخلية والتي يمكن أن تحدث لعمليات إصلاح التعليم وتطويره، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة التعاون والتكامل بين الأجهزة التنفيذية الحكومية والخبراء المستقلين وممثلي المجتمع المدني من ذوي الاهتمام بالشأن الثقافي العام، والذي يمكن أن يضفي قدرًا من الحيوية اللازمة لنجاح سياسات إصلاح التعليم تخطيطًا وتنفيذًا.

تجربة تنموية في مجال ضمان الحق في التعليم: "أكاديمية الحفاة"

على الرغم من مشكلة الموارد المطلوبة توفيرها لضمان الحق في التعليم لكل أبناء المجتمع، فإن هناك العديد من التجارب الرائدة التي سعت إلى تجاوز عقبة الموارد وتقديم تعليم متواضع على حسب حسابات التكلفة الاقتصادية، ولكنه متميز على حسب ما يقدمه من مهارات وخبرات ومفاهيم تسعى لإدماج الفقراء والمهمَّشين في المجتمع ومنحهم فرص أفضل للحياة. وأفضل نموذج لهذا كلية الحفاة في الهند، حيث تم تأسيس مركز العمل الاجتماعي والبحوث (Social Work and Research Centre) والذي يعرف أيضًا باسم كلية بيرفوت (كلية الحفاة) عام ١٩٧٢ بوصفه مؤسسة تطوعية مسجلة. ومن اهتمامات الكلية الرئيسية التعليم، وقد تم الاعتراف بها بوصفها المؤسسة المعنية بأي مبادرة من مبادرات التنمية. وقد بدأ ترسيخ مفهوم المدارس المسائية عام ١٩٧٥ عندما تم تأسيس ثلاث مدارس مسائية. وتقوم كلية "بيرفوت" حاليًّا بالتنسيق بين مائة وخمسين من المدارس المسائية في ثماني مجمعات تنموية لخمس مقاطعات، وقد التحق أكثر من أربعة آلاف طفل منهم ألفان وثمانمائة فتاة، بهذه المدارس. وجاءت المناهج من واقع تصور لما له علاقة وطيدة بالبيئة التي يعيش فيها الأطفال الريفيون، ومعظم هؤلاء الأطفال يعملون بالرعي، ومن ثم لا يمكنهم الذهاب إلى المدرسة في ساعات النهار. ولذلك يتم التركيز على منح الأطفال المعرفة في هذه المناطق من خلال الخدمات الموجودة في البيئة المحيطة التي يعيشون فيها.

وتمتاز العملية التعليمية في المدارس المسائية بأنها غير نظامية وهادئة وتدريجية، وتمكِّن الأطفال من المشاركة في سلسلة واسعة من الأنشطة التي تنبع من احتياجاتهم المعلنة، ومنها على سبيل المثال لقاء أطفال من قرى أخرى التحقوا بالمدارس المسائية في مهرجان للأطفال. وتأتي المواعيد في المدارس المسائية طبقًا لاختيارات الأطفال، وذلك لأن العملية التعليمية

غير النظامية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على اهتمامات الطفل، ومن ثم فإن المواد التي يتم تقديمها تتحدد طبقًا لما يمكن أن يساعد الأطفال على الخروج من الفقر.

وقد قامت كلية بيرفوت بتقديم تجربة استخدام العرائس لتوصيل رسائل ذات مغزًى اجتماعي، وذلك بوصفها وسطًا تربويًّا مبتكرًا للتعليم في المدارس المسائية؛ حيث يقوم المدرسون والأطفال بصناعة العرائس، ويكتبون السيناريو، ويقدمون البرامج. ثم يقوم الأطفال جماعيًّا بإجراء عملية التقييم والتقويم للعملية التعليمية، وذلك بالاشتراك مع المدرسين وعمال الحقول ومنسقي برنامج الكلية.

وتعكس هذه الممارسة الجماعية والمتكاملة التي يتم القيام بها مرتين في السنة ارتباط المدرسة بمبادرات تنموية أخرى تابعة لكلية "بيرفوت" على مستوى القرية؛ ومنها مياه الشرب، والصحة، وفرص العمل، والطاقة، والبيئة، وتمكين المرأة، ثم تقوم لجان دعم المجتمع الريفي باختيار مدرسي بيرفوت رجالاً ونساءً في معسكر تدريب مبدئي لمدة خمسة وعشرين يومًا. وينتمي المدرسون إلى فئة الشباب الريفي المتعلم الذي يعاني البطالة، ولديهم قدر كبير من الجدارة والذكاء. ويتكون تدريب مدرِّسي "بيرفوت" من مناقشات تتراوح من أساليب التدريس إلى المشكلات الاجتماعية والسياسية للقرى. كما يتم أيضاً محاكاة المواقف التعليمية من خلال ورش عمل والتعريف بالأدوات التدريسية. ويقوم المدرسون أيضًا بوضع خرائط مدرسية للقرى التي ينتمون إليها وذلك كجزء من تدريبهم، ويتم دعمهم بشكل مستمر، وذلك للتعبير عن الالتزام والتقدير لمهارات القرويين وقدراتهم، وأنهم يمتازون بالكثير من الحكمة والمعرفة المحلية.

وهناك أيضًا برلمان من الأطفال، يتكون من أعضاء يقوم باختيارهم كل عامين أطفال المدارس المسائية، ويقوم هذا البرلمان بأعمال الرقابة، وقد تم إطلاق هذه العملية المبتكرة عام ١٩٩٣، وكان التصور من ورائها العمل على تمكين الأطفال من الحصول على خبرات مباشرة في مجال الحكم الذاتي، وذلك لتعميق وفهم الروابط بين نظام التعليم، وخطط التنمية، والعملية السياسية. ويحدد الأطفال معايير اختيار أعضاء البرلمان، وأهمها أن يكون المرشح في الحادية عشرة أو الثانية عشرة من العمر. ثم يقوم أعضاء البرلمان بانتخاب رئيس الوزراء الخاص

والوزارة الخاصة بهم، ومن ثم يقومون بالرقابة على المدارس المسائية من خلال لقاءات شهرية في القرى المختلفة، ومن خلال زيارات الأعضاء الشهرية للمدارس المسائية.

وتعمل أكاديمية الحفاة على إخراج الموهبة المختزنة داخل كل دارس وعلى مساعدة المجتمعات الفقيرة في مساعدة أنفسها بإيجاد حلول ذاتية بسيطة ولكن فعالة وملائمة للمشكلات التي تعاني منها. نموذج لهذا مشكلة المياه؛ فقد افتقرت أحد المجتمعات الهندية إلى المياه والتي كان من الصعب ضخها من النهر ليستفيد منها سكان هذا المجتمع، وبحكمة الأمي البسيط رأى سكان هذا المجتمع أنه من الأفضل أخذ المياه بصورة مباشرة من الأمطار بدلاً من انتظار تجمعها في النهر ثم ضخها، وكان ذلك منتهى الذكاء والحكمة والإسهام في توفير الوقت والجهد والموارد؛ فقد سمح هذا الحل بتوفير مياه تكفي استهلاك ستة شهور لقرية كاملة. لقد ظن المهندسون أن هذه المشكلة بدون حل ولكن القروي البسيط الأمّي نجح في حلها.

ومن الأمثلة الأخرى للنجاحات التي حققتها أكاديمية الحفاة، أنها وفي خلال ستة أشهر استطاعت تدريب النساء للتعامل مع الطاقة الشمسية واستخدامها وهن أميّات لا يعلمن أي شيء عن علوم الطاقة أو الإلكترونيات، وقد أنجزت الأكاديمية هذا التدريب في عدد من الدول الأخرى خارج الهند وجاءت النساء المشتركات في البرنامج وبصحبة أزواجهن وأبنائهن، وبعد انتهاء التدريب استطعن إنارة خمس قرى بواسطة الطاقة الشمسية.

وتشير قصص النجاح هذه إلى أنه هناك فرق كبير بين التمكن من المهارات أو القدرة على تعلمها واستخدامها وبين إجادة القراءة والكتابة، فحتى الأميون لديهم مهارات وخبرات وقدرات يمكن توظيفها في تغيير وتطوير مجتمعاتهم وتحسين نوعية الحياة بها، تلك هي التنمية الحقيقية للرأسمال البشري والاجتماعي، والذي يمكن تنميته في مجتمعاتنا عبر المزيد من أشكال الشراكة والتعاون وتبادل الخبرات بين دول الجنوب.

وبالطبع نستطيع أن نتعلم الكثير من بعضنا البعض. وقد تم في الهند إصدار أهم تشريعين منذ استقلال البلاد؛ الأول يختص بضمانات العمل في الريف، والثاني يختص بحرية الحصول على المعلومات، ويضمن التشريع الأول مائة يوم من العمل كحد أدنى للأجور،

وعليه فإن الفقراء في القرى يستطيعون أن يطلبوا من الحكومة مائة يوم من العمل بمقتضى هذا التشريع. وإذا لم تستطع الحكومة توفير العمل فعليها تعويضهم ماديًّا، وهذا التشريع لا يوجد في أي مكان آخر في العالم وربما يتعين على العالم العربي دراسته ومحاولة تطبيقه، وقد أسهم هذا التشريع في تقليل معدلات الهجرة من الريف. أما التشريع الخاص بالحصول على المعلومات فقد بدأ منذ عدة سنوات باستطلاع عن الأموال التي ترد إلى القرى وتقصِّي كيفية صرفها. وقد كشف هذا الاستطلاع عن الكثير من الفساد. وبفضل تطبيق هذا التشريع الذي هاجمه السياسيون انخفض عدد حالات الفساد بطريقة ملحوظة. ومن خلال هذا التشريع يستطيع القروي أن يذهب إلى مجلس قريته ويسأل عن حجم الأموال التي تستقبلها القرية وعن كيفية صرفها. ولذلك يجب علينا أن ننظر بعناية كبيرة لملكات وقدرات المجتمعات الصغيرة والمجتمعات الأمية لنخرج ما بها من طاقات، كما يتعين علينا أيضا أن نتعاضد فيما بيننا عربًا وجنوبيين وشرقيين وأن نستفيد من خبرات بعضنا البعض.

وإذا كانت مسألة التعليم تندرج في الإطار العام للإصلاح والإطار النوعي لحقوق الإنسان، وتندرج أيضا في السياق الملازم للتنمية وفي السياق الضمني لقضايا المرأة، وهو ما يشير إلى التلازم الحتمي بين الإصلاح السياسي وكل تلك القضايا، وخاصةً أن ذلك يثير الكثير من التحديات المرتبطة بالفهم الجديد لدور الدولة ومدى قدرة القطاع الخاص على المساهمة وتحمل العبء، وهروب النخب الاجتماعية بأبنائها إلى الخارج بسبب تدني مستويات التعليم، وكيفية التعامل مع زيادة أعداد حملة الشهادات العليا من ذوي التحصيل الدراسي الضعيف، فالمفتاح الرئيسي للتعامل مع هذه المشكلات وغيرها هو تكافؤ الفرص التعليمية بما يشمله من إتاحة حق التعلم للجميع، وحصوله في الوقت نفسه على تعليم جيد ومتميز.

الفصل الخامس

حقوق الإنسان والتنمية [٥]

[٥] يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر بعنوان "حقوق الإنسان والتنمية"، وذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الأوراق المقدمة من محمد فائق بعنوان "التنمية وحقوق الإنسان"، وصلاح الحجار بعنوان "بداية الطريق لحقوق الإنسان"، وعدنان عمران بعنوان "حقوق الإنسان والتنمية".

مقدمة

برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، وبالصورة التي تكفل إشباع تلك الحاجات، والذي يمكن أن يتم عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

هذا ويرتبط مفهوم التنمية بالعديد من الحقول المعرفية، مثل التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية. بالإضافة إلى ظهور مفهوم التنمية البشرية التي تهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

ولقد بدأت رحلة المواثيق والإعلانات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث صدر ميثاق الأمم المتحدة عام١٩٤٥وأعقبه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ليؤكد على عالمية حقوق الإنسان ومحورها المساواة بين جميع الناس. واستمر العمل على وضع تشريعات دولية عديدة لحقوق الإنسان.

وخلال الفترة بعد انتهاء الحرب الباردة، حدثت طفرة كبيرة في مجال حقوق الإنسان، وأخذت تتسع دائرة هذه الحقوق لتشمل مواضيع جديدة وأصبح هناك ربط بين جميع الحقوق دون تجزئة أو ترتيب أولوية، وكان من بين هذه الحقوق الجديدة، "الحق في التنمية"، وأصبح هناك ربط قوي بين حقوق الإنسان وتحقق التنمية ونجاحها في تحسين نوعية حياة البشر في أي مجتمع، وحيث ظهر أن منظومة حقوق الإنسان تلتقي في كثير من النقاط مع التنمية البشرية.

وكما يظهر من العرض السابق، فإن فكر حقوق الإنسان تطور عبر سلسلة من المراحل بدأت بمرحلة الحقوق الفردية، ثم مرحلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ثم مرحلة الحقوق الجماعية كحق الشعوب في تقرير مصيرها، إلا أن حق الإنسان في التنمية – وكما سبقت الإشارة– يمثل في ذاته مرحلة جامعة ومتمِّمة لتلك الحقوق كلها، على اعتبار أن التنمية عملية تتم بالإنسان وللإنسان أيضًا. وعلى الرغم من تعدد الإعلانات والمواثيق الدولية التي اهتمت بقضية التنمية فإنها في جوهرها أكدت على أن التنمية ما هي إلا توسيع الخيارات أمام البشر بهدف إزالة الفقر ومكافحة الأمراض وإيجاد أعمال منتجة لكل الناس. وهناك العديد من التقارير الدولية التي تقيس حالة التنمية في مختلف بلدان العالم، والتي تشير إلى أن كثيرًا منها يعاني من قصور عمليات التنمية وبالتالي انتهاك العديد من جوانب الحق في الحياة الآمنة التي أقرتها مواثيق حقوق الإنسان.

وعلى سبيل المثال، يرصد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ أن هناك ١،٨ مليون طفل يموتون سنويًّا بسبب الإسهال الناتج عن تلوث المياه، إلى جانب وجود ما يقرب من بليونين من البشر يعيشون دون صرف صحي، وحوالي ١،٨ بليون آخرين دون مياه شرب نقية. كما تشير التقارير أيضًا إلى وجود فجوات متنوعة بين الذكور والإناث تعكس أشكالاً مختلفة من التمييز في الأجور، والرعاية الصحية، وتكافؤ الفرص التعليمية .. إلخ.

تحديات التنمية وحقوق الإنسان في العالم العربي

هناك العديد من التحديات التي يمكن أن تعوق جهود التنمية وجهود نشر حقوق الإنسان في المجتمعات العربية، ولعل في مقدمة هذه التحديات طبيعة النظم السياسية التي تتسم بالأبوية والشمولية، وهو ما يعكس تدني مؤشرات الحريات السياسية والحاجة إلى إصلاح سياسي حقيقي ينجز عملية التحول الديمقراطي بما يشيعه هذا التحول من تعددية سياسية وتداول للسلطة واحترام لحرية الرأي والتعبير وقيام مؤسسات سياسية فعالة وتشريعية منتخبة وقضاء مستقل وحكومة خاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية على نحو ما أشارت وثيقة الإسكندرية.

ويتمثل ثاني هذه التحديات في التدخلات الخارجية ذات الطابع السياسي في الشأن الداخلي والتي تتعدد أشكالها من الحصار وفرض العقوبات وانتهاء بالاحتلال كما هو حادث في أكثر من بلد عربي، بل وصل الأمر إلى طرح إستراتيجيات تتحدث عن رسم خريطة لشرق أوسط جديد، رغم ما يشكله هذا من خرق واضح لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية واعتداء على استقلالية وسيادة الدول.

وثالث هذه التحديات يتمثل في تلك الصراعات الحدودية والداخلية بين البلدان العربية وداخلها، والتي تصل إلى حد الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة، وتسبب حالة من التوتر تلقي بظلالها على واقع عملية التنمية وحقوق الإنسان. في مقدمة هذه النزاعات التي عاشتها المنطقة عبر أكثر من خمسين عامًا؛ الصراع العربي الإسرائيلي، والحرب العراقية الإيرانية، والحرب العراقية الكويتية، والنـزاعات الداخلية في السودان والمغرب، بل وفي العراق وفلسطين رغم وقوعهما تحت الاحتلال. وتلعب هذه التوترات والنزاعات دورًا أساسيـًّا في استنفاذ الموارد التي كان يجب أن تخصص للتنمية بتحويلها إلى ميزانيات قوى الأمن والجيش والتسلح؛ مما يوقف عملية التنمية بل ويدمرها، فضلاً عن أنه يؤدي إلى تراجع الحريات السياسية لحساب الحفاظ على الأمن القومي.

إن هذه التحديات جميعها قد أصبحت تثير قلقًا بالغًا لدى المواطن العربي وأيضًا لدى صانع القرار، وقد انعكس هذا القلق في قمة الجزائر التي عقدت في مارس ٢٠٠٥، حيث اتخذت قرارًا بإنشاء برلمان عربي يعنى بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ويعنى أيضا بمسألة التنمية العربية الشاملة.

التنمية والديمقراطية كحقين من حقوق الإنسان

لم يعد من الممكن النظر إلى ثقافة حقوق الإنسان باعتبارها ثقافة غربية أو واردة من الخارج، بعد أن أصبحت ثقافة إنسانية، وأصبح احترامها وضمانها أمرًا يستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي كله، فلم يعد ممكنًا الحديث عن تقدم أو تحديث دون احترام لحقوق الإنسان، وأصبح غياب تلك الحقوق مصدرًا لتفجر العديد من التوترات والنزاعات وظهور أشكال من الفقر والتخلف التي ينتقل أثرها ونتائجها عبر الحدود، لذلك فإن ثمة ارتباط قوي بين قضيتي

حقوق الإنسان والتنمية. وهو الارتباط الذي تبلور بدرجة واضحة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث حدثت طفرة كبيرة في مجال حقوق الإنسان، لارتباطها بعملية التحولات الديمقراطية التي اجتاحت العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وحيث أصبحت جميع حقوق الإنسان الأساسية غير قابلة للتجزئة، وكان الحق في التنمية في القلب من هذه الحقوق. حيث أقر المجتمع الدولي في عام ١٩٨٦ إعلان الحق في التنمية الذي جعل التنمية حقًا من حقوق الإنسان وليس مجرد طلب يطالب به الأفراد، وبالتالي على الحكومات أن تلتزم بالاستجابة له أمام شعوبها.

وقد عرف ذلك الإعلان "التنمية" بأنها مسار اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي كامل يهدف إلى النهوض المضطرد برفاهة كل الناس بالاعتماد على مشاركتهم الفعلية الحرة. ومعنى هذا أن التنمية لابد أن يكون لها رؤية واضحة اجتماعية واقتصادية وسياسية وهذه هي الصعوبة الحقيقية في تطبيقها.

ولقد شكَّل مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٤ نقطة تحول كبيرة بالنسبة للحق في التنمية حيث ربط بين حقوق الإنسان والتنمية، كما ربط بين حقوق الإنسان والديمقراطية؛ فأصبحت التنمية حقًا من حقوق الإنسان تترابط مع باقي الحقوق التي لم يعد من الممكن تجزئتها.

وبذلك فقد أصبحت الديمقراطية حقًا من حقوق الإنسان، وهو ما أكد عليه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في مؤتمر الألفية، حينما أشار إلى أن "الديمقراطية حق من حقوق الإنسان لا تكتمل ممارستها إلا باكتمال بقية الحقوق" تأكيدًا على الترابط بينها، ثم تطور مفهوم التنمية بعد هذا فظهر مصطلح التنمية البشرية (Human development)؛ حيث لم تعد التنمية مجرد عملية نمو اقتصادي فقط كما كان ينظر لها من قبل، وإنما غدت عملية محورها الإنسان أو البشر تتم بهم ومن أجلهم، ولكل الناس وليس لمصلحة فئة معينة منهم، كما أصبح هناك ارتباط بين عملية التنمية ومدى نجاحها وبين مدى المشاركة الشعبية في صناعة السياسات التنموية وقراراتها، وهنا يظهر الارتباط بين نجاح عملية التنمية في أي مجتمع ورسوخ الحياة والثقافة الديمقراطية فيه، فعبر الديمقراطية تتحقق سبل المشاركة الشعبية

بما تحمله من حقوق في الرقابة والمساءلة بجانب المشاركة في صناعة القرار والذي يأتي معبرًا عن مصالح المواطنين وأولويات احتياجاتهم.

التنمية المستدامة والتنمية البشرية

تطور مفهوم التنمية بعد ذلك إلى التنمية المستدامة (Sustainable development) بمعنى استمرار تحسن نتائج وعمليات التنمية وفق معدلات معقولة تضمن استقرار تحسن نوعية الحياة للبشر وعدم تراجع هذا التحسن، إلى جانب ضمان حقوق الأجيال المقبلة من الموارد الطبيعية؛ حيث أدى التطور التكنولوجي والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا في كافة مجالات النشاط الاقتصادي واتساع نطاق عمليات التصنيع إلى أخطار حقيقية باتت تهدد استمرار الحياة والموارد الطبيعية والتوازن البيئي، على نحو لا يخل فقط بحقوق الأجيال المقبلة في التنمية نتيجة نضوب الموارد الطبيعية وعدم إمكانية تجددها، بل إن ارتفاع معدلات التلوث والأخطار البيئية أصبح يهدد عملية التنمية ذاتها. ولذلك نجد أن السعي لربط حقوق الإنسان ومن ضمنها بالتأكيد الحق في الحياة الآمنة بالحق في التنمية قد أضاف قيمة جديدة لكليهما، وبالذات لمفهوم التنمية عبر تفعيل وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهو مدخل يمكّن من محاسبة الحكومات على سياسات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والثقافية وما تحققه من نتائج بناءً على ما توفره من حقوق ومكتسبات للمواطن مثل الحق في السكن والعلاج والتعليم والحق في العمل وفي الحصول على السلع العامة الأساسية والحق في الراحة والحق في التمتع بوقت الفراغ والحق في الحياة الكريمة .. إلخ.

إن هذه الحقوق جميعها تحقق في الحد الأدنى ما يطلق عليه حق العيش الكريم وهو المفهوم الذي طرحة الاقتصادي الهندي الكبير "أمارتيا سن" الحاصل على جائزة نوبل. ويقوم توفير العيش الكريم وفقًا لذلك المفهوم علي مقومات ثلاثة هي: توفير وضمان حق الحصول على عمل منتج ودائم لتأمين دخل ثابت، والحق في الحصول على أجر معقول ومناسب لا يقل عن الحد الأدنى للأجور وفقًا للتشريعات في كل بلد، وأن تكون منظومة الأثمان السائدة للسلع والخدمات الأساسية متناسبة مع مستويات الأجور النقدية السائدة لدى الدخول المحدودة والشرائح الدنيا من الدخل. ولو حدث أي خلل في ضمان أي حق من تلك الحقوق، فسوف

يختل بالتالي التوازن فيما بينها، وهو ما قد يدفع المواطن للمعاناة من العسر الاقتصادي والذي قد ينتهي به إلى ممارسة أفعال تفقده كرامته. وهذا توصيف لهذه المعادلة الخاصة بالكرامة.

ومع تزايد الفهم للارتباط في حق التنمية باعتباره أحد حقوق الإنسان الرئيسية أصبح من الشائع الآن استخدام مفهوم "التنمية البشرية" التي ترعى عملية التنمية في سياق أوسع يشمل خيارات إضافية تضم حريات الإنسان وحقوق الإنسان والمعرفة بمعنى توسيع خيارات التنمية البشرية؛ ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها ثقافي، وحيث إن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فينبغي توجيه كل الجهود التنموية لتوسيع خياراته في جميع ميادين الحياة والنشاط الإنساني وهو ما يتطلب إكساب الناس القدرات اللازمة وأن تتاح لهم الفرص لاستخدامها، وضمان التوازن بين هذه القدرات من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينها، والتعامل مع النمو الاقتصادي بصفته وسيلة لتحقيق الرفاه الإنساني وليس باعتباره غاية في حد ذاته، وضمان مشاركة الناس وتأثيرهم في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم، وبالتالي يجب أن يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرارات وتنفيذها والرقابة عليها وتعديلها حينما يكون ذلك ضروريًّا من أجل تحسين نتائجها.

تحديات ضمان الحق في التنمية في المجتمعات العربية

أصبح بالإمكان الآن قياس مستوى ومعدلات توفر الحقوق المرتبطة بالحق في التنمية وجودتها، كما توضح ذلك عشرات التقارير التنموية الوطنية والإقليمية والدولية والتي أصبحت تتيح أيضًا إمكانية مقارنة مستوى توفرها وجودتها بين البلدان المختلفة، وتشير العديد من تقارير التنمية البشرية إلى تراجع مؤشرات التنمية في مجتمعاتنا العربية وفقًا للمعايير الدولية، وقد حددت سلسلة تقارير التنمية البشرية التي توالى صدورها منذ عام ٢٠٠٢ كأحد مشروعات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ثلاثة تحديات حقيقية لها تأثيرها السلبي على واقع التنمية في المجتمعات العربية وهي:

- فجوة المعرفة الهائلة التي تعاني منها المجتمعات العربية سواءً على صعيد اكتسابها أو استيعابها أو إنتاجها ونشرها بغرض بناء مجتمع المعرفة، فنقص المعرفة وارتباطها بتدهور

توفير وضمان حق التعليم الجيد كأحد حقوق الإنسان الأساسية – والذي يعد انتهاكه بداية لسلسلة أخرى من الانتهاكات– ينعكس مباشرة في تدهور نتائج عملية التنمية وتراجع مؤشراتها، وتكبيل العقول نتيجة ارتفاع نسبة الأمية وتدهور التعليم وتخلف وسائل اكتساب المعرفة وتنمية رأس المال البشرى يمثل معوقًا أساسيًّا أمام إنجاز التنمية الحقيقية.

- غياب الحريات السياسية وضعف المشاركة السياسية وعدم انتشار الديمقراطية التمثيلية؛ فحالات الطوارئ والقهر والقمع تقتل الإبداع وتخنق التنمية وتعرقل التقدم، إلى جانب ما تشكله من انتهاك للحقوق السياسية والفكرية، فإذا كان مستوى الرفاه الإنساني يقوم على توسيع الخيارات أمام البشر، فإن منطق توسيع الخيارات يقوم على الأولوية المطلقة لحريتهم التامة في تحديد اختياراتهم بين بدائل متاحة، الأمر الذي يؤكد بدوره مركزية قضية الحرية في عملية التنمية الإنسانية.

- إقصاء المرأة وضعف مشاركتها في عملية التنمية والتمييز ضدها؛ حيث لا تزال هناك فجوات نوعية كثيرة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والعمل تشير إلى واقع تمييزي ضد المرأة في الوقت الذي أصبحت فيه قضية المساواة بالنسبة للمرأة ليست فقط عملية لإنصاف المرأة من ظلم تاريخي تعرضت له، ولكن عملية لإنصاف المجتمع كله خصوصًا مع تسارع وتائر العولمة والتحول إلى اقتصاد السوق، مما لا يسمح بترف تعطيل نصف طاقة المجتمع، ومن ثم أصبح من المحتم على المجتمع أن يهتم بأوضاع المرأة من منظور يجمع بين حقوقها الإنسانية والتنمية الإنسانية بما يحقق لها الحرية الإنسانية الحقيقية التي لا تعني فقط الحريات المدنية والسياسية، ولكن تعني أيضا التحرر من الجهل والفقر والعوز والخوف وجميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية، وهو ما يمكن أن يتحقق عبر المساواة التامة في فرص اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها بين الرجال والنساء.

وبجانب التحديات الثلاثة سالفة الذكر التي أشارت إليها تقارير التنمية الإنسانية العربية، هناك التحديات الخاصة باتساع نطاق الفقر وتدني نوعية الحياة وغياب المساواة في الفرص؛ مما يعد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان خطورة. ويعد التحرر من الفقر والفاقة والعوز حقًّا من

حقوق الإنسان الاقتصادية، خاصة وأن الفقر يضعف قدرة الشعوب على التنمية التي لا يمكن أن تنجح وتستمر بأيدي بشر ضعفاء جسمانيـًا وذهنيـًا، ومن ثم تمتد آثار الفقر السلبية للأجيال اللاحقة نتيجة إعاقتها لعملية التنمية سواءً على الصعيد الفردي أو المجتمعي؛ فالفقر لا ينتج إلا الفقر ويورثه. ولا يرتبط التخفيف من حدة الفقر فقط بزيادة النمو الاقتصادي والإنتاجية التي تؤدي مع التطور التكنولوجي وأتمتة (Automation) وإعادة هندسة (Reengineering) الشركات الكبرى إلى ازدهار الاقتصاد وتحسن مؤشراته، بل يرتبط أيضا وبشكل أساسي بنمط توزيع الثروة وعائدات التقدم والنمو الاقتصادي على الفئات الاجتماعية المختلفة وبشكل متوازن يعالج أوضاع الفئات الاجتماعية الفقيرة بمنحها مزيدًا من الاهتمام لإشباع احتياجاتها الأساسية ولتمكينها من خلال التعليم والتدريب على تجاوز حالة الفقر.

يوجد على الصعيد العالمي ثمانمائة وخمسين مليون نسمة يعانون من الجوع، وحوالي بليونين آخرين يعانون من سوء التغذية، ويتحمل المجتمع الدولي وخاصة دوله الغنية مسئولية حماية هؤلاء البشر وضمان توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لهم، وتؤكد المؤشرات الاقتصادية إمكانية تحقيق ذلك، فمجموع الاستثمار الإضافي السنوي اللازم لتعميم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع دول العالم الثالث هو أربعين بليون دولار سنويـًا، وهو مبلغ لا يتجاوز ٠،١ ٪ من الدخل العالمي، فالمطلوب سنويـًا للتعليم الأساسي في جميع دول العالم الثالث التي ليس بها تعليم جيد متوفر للجميع هو مبلغ ستة بلايين دولار، في حين أن تكلفة أدوات التجميل في الولايات المتحدة وحدها ثمانية بلايين دولار. وتبلغ التكلفة السنوية الإضافية التقديرية لتعميم مياه الصرف الصحي في العالم الثالث ستة بلايين دولار في حين أن ما ينفق على الـ Ice Cream في أوروبا وحدها أحد عشر بليون دولار. وبينما المطلوب للصحة والتغذية (للفقراء والمصابين بسوء التغذية) ثلاثة عشر بليون دولار، وأن ما ينفق على أغذية حيوانات المنازل في أوروبا والولايات المتحدة يبلغ مائة وخمسة بلايين دولار. وهذه الأرقام تشير إلى مدى توفر الإمكانية لمكافحة الفقر على الصعيد العالمي.

وهناك التحدي الخاص بارتفاع معدلات الفساد والذي وصل إلى درجة خطيرة، تزداد خطورتها مع سيادة حالة ذهنية في المجتمع العربي تبرر الفساد، وهو ما يساعد على استمراره واتساع نطاقه في الحياة اليومية، إلي حد أن الرشوة والعمولة والسمسرة أصبح ينظر إليها تدريجيًّا كأمر عادي باعتبارها أحد مقومات نظام الحوافز الجديد.

ويمثل الاحتلال الإسرائيلي معرقلاً لمسيرة التقدم في المنطقة سواءً على الفلسطينيين أو البلدان العربية المجاورة التي يتم فيها تحويل الاستثمار العام من الإنفاق على التنمية إلى الإنفاق على التسلح، إلى جانب إعاقته للتحول الديمقراطي والإحساس بضرورة تعبئة وتوحيد كل الجهود من أجل المعركة مع المحتل. وقد أضيف إلى هذا أيضا الاحتلال الأمريكي للعراق، إلى جانب النزاعات والحروب الداخلية المسلحة.

تلك هي أهم التحديات الحقيقية التي تواجه قضية التنمية بمفهومها الإنساني الواسع باعتبارها أحد أهم حقوق الإنسان، والتي يعد نجاحها وضمان استقرارها محصلة تفاعل عوامل اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية، وهو ما يمكن قياسه من خلال اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها، خاصة في مجال الصحة والتعليم، كمخاطر الوفاة والمرض المرتبطة بالدور الإنجابي، ومعدلات الأمية بين النساء، ومعدلات الالتحاق بالجامعة، ومعدلات البطالة بين النساء، وتساوي فرص الترقي وشروط العمل بين الرجال والنساء، ونسبة تمثيل المرأة في البرلمان، ومن خلال تراجع كافة أشكال التمييز ضد الأفراد أو المجموعات وعلى أي أساس أو معيار، ومن خلال اتساع مفهوم الرفاه الإنساني بحيث لا يقتصر على التنعم المادي بل يتسع للجوانب المعنوية مثل تمتع الإنسان بالحرية واكتساب المعرفة والجمال والكرامة الإنسانية وتحقيق الذات الذي ينبع من المشاركة الفعالة في شئون المجتمع كافة.

الفصل السادس

دور رأس المال الاجتماعي في الإصلاح [٦]

[٦] يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "دور رأس المال الاجتماعي في الإصلاح"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدِّمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الأوراق التي قُدِّمت من كلٍّ من ثيودور داوننج، وكارمن جارسيا دانوين بعنوان "التنمية التي تؤدي إلى الفقر ليست بتنمية: الوقاية من فقدان رأس المال الاجتماعي وغيره من العواقب المناهضة للديمقراطية والتي قد تنجم عن الترحيل الجبري المستحث تنمويًّا"، وماريا باكانو كوبيانو بعنوان "دور رأس المال الاجتماعي والتعليم في تعزيز الإصلاح: خبرات التغيير في المجتمع الروماني"، وجوديث فرايدنبرج بعنوان "الشبكات الاجتماعية عبر الحدود بوصفها رأسمال اجتماعي: دور النساء المهاجرات في التنمية المستدامة"، وبيتر أتيسلاندر بعنوان "دور الثقافات المحلية في عمليات الإصلاح، قواعد للتغلب على عدم الاستقرار الاجتماعي ورعاية رأس المال الاجتماعي".

مقدمة

تتعدد أنواع رأس المال التي تتعامل معها جهود التنمية المستدامة في المجتمعات المعاصرة؛ فهناك رأس المال الاقتصادي المتعارف عليه الذي يشمل الثروات الطبيعية ووسائل الإنتاج المادية ورأس المال الطبيعي ورأس المال البشرى والذي يشير إلى حجم ونوعية ومستوى التأهيل الفني والعلمي للبشر ووضعهم الصحي الذي يؤثّر على قدراتهم الإنتاجية ورأس المال الاجتماعي والذي يتمثل في العلاقات وأنماط الثقافة والعادات والخبرات والروابط الاجتماعية التي تحافظ على تماسك المجتمع وتقدمه وكلها يصعب تصور محاولات التنمية والإصلاح بدونها. ووفقًا لمفهوم التنمية المستدامة ينبغي أن يتمتع أي مشروع باستدامة اقتصادية واستدامة إيكولوجية بمعنى ألا يؤثر على البيئة ولا على حقوق الأجيال المقبلة ولا يؤدي إلى إهدار رأس المال الاجتماعي في الوقت ذاته.

وتعتبر قضية رأس المال الاجتماعي من القضايا الهامة باعتبارها جزءًا لا يتجزأ مما يمكن أن نسميه بـ"ثروة الأمم" التي يصعب تعويضها أو إعادة بنائها إلا خلال فترات زمنية طويلة، حيث إن ثروة الأمم الحقيقية تتضح في رأس المال البشري والاجتماعي، ويرجع فشل العديد من تجارب التنمية والإصلاح إلى غياب هذا المفهوم عن إدراك الساسة والاقتصاديين والقائمين على التخطيط الاجتماعي والتنمية.

ويمكن تقييم رأس المال الاقتصادي بالمؤشرات الاقتصادية المعروفة، وتقييم الاستدامة البيئية بزيادة رأس المال الطبيعي. أما إذا نظرنا للناحية الاجتماعية – وكما سبقت الإشارة – فإننا نجد أن لدينا نوعين من رأس المال: رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي. ورأس المال البشري يتمثل فيما يحوزه الأفراد من التعليم والصحة والتغذية .. إلخ، وهذا النمط من رأس المال يتجسد في الأفراد أنفسهم؛ فالأفراد يأخذون معهم إلى خارج الوطن كل هذه المهارات والصفات والمزايا، أما رأس المال الاجتماعي فهو يتمثل في الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات وكذلك التقاليد والأعراف والقيم التي يتوافق عليها المجتمع ويقوم عليها كيانه.

ويمكن تبسيط الفارق بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي من خلال تصور أفراد ثلاثة في مجتمع في صورة ثلاث نقاط تكون رؤوس مثلث؛ حيث تمثل النقاط الثلاث رأس المال البشري، أما رأس المال الاجتماعي فيتمثل في الأضلاع التي تربط بين النقاط والتي تعكس الروابط والصلات ما بين هذه النقاط التي تجعل منها شكلاً هندسيًّا له معنى وخصوصية وقيمة تتجاوز مجرد النقاط الثلاث كلٍّ على حدة.

ويتجسد رأس المال الاجتماعي في درجة تماسك المجتمع وقدرته على الصمود في الأزمات، وقد لاحظ الدارسون السرعة التي تفككت بها مجتمعات تتفاوت في رأس مالها البشري مثل يوغوسلافيا والصومال حيث انهارت كنظم وكدول وانتهت إلى حروب أهلية نتيجة اشتراكها وتشابهها من زاوية هشاشة رأس مالها الاجتماعي. ولذلك فإن رأس المال التقليدي المتمثل في المباني والسيارات والطرق .. إلخ، هو مجرد جزء واحد من رأس المال الكلي الذي يملكه مجتمع من المجتمعات. بالإضافة إلى الإمكانات الأخرى التي يمتلكها المجتمع.

وتظهر دراسة للبنك الدولي تأخر الدول العربية بالنسبة لعنصر رأس المال الاجتماعي، على عكس ما هو شائع لدينا؛ مما يؤكد ضرورة مضاعفة الاهتمام بتعزيز هذا العنصر ومقاومة العوامل الكامنة وراء تآكل رأس المال الاجتماعي نتيجة إهمال الجوانب الاجتماعية في مشروعاتنا التنموية، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة دعم مؤسسات التكافل والتضامن الاجتماعي لمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بذلك. وتحتل قضية الثقة مكانة مركزية في هذا السياق، فتعامل الشخص مع مجتمعه معاملة تقوم على الثقة يعزز من رأس المال الاجتماعي في هذا المجتمع؛ إذ تعد قيمة الثقة بمثابة العمود الفقري لرأس المال الاجتماعي ومدخلا لتعريفه وفهمه لدى بعض الباحثين.

الثقة مدخلاً وتعريفًا وحلاًّ

تشير العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع رأس المال الاجتماعي من حيث مكوناته ومظاهر قوته في أي مجتمع إلى أن معيار الثقة بين الناس يعد من أهم العوامل؛ لأن توفر الثقة يؤدي إلى سياق ومناخ يمكن من خلاله أن يتحول التكافل الاجتماعي الفردي إلى تكافل له طابع مؤسسي وإداري، ومع انضباط هذا الطابع يتهيأ لكل المجتمع رصيد من رأس

المال الاجتماعي والذي -كما أشرنا- يبنى على الثقة، وفي الوقت نفسه يحتاج إلى توافر أكبر درجات الشفافية في المعاملات بين الأفراد.

تمثل الثقة أحد المكونات الأساسية لرأس المال الاجتماعي، وبدونها لا يستطيع أي طرف أن يضمن التزام الطرف الآخر بالتزاماته في أي اتفاق يتعلق بكافة المعاملات سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية أو مؤسسية. والثقة المقصودة هنا هي الثقة باعتبارها قيمة اجتماعية وثقافية موجودة في المجتمع وهي تختلف عن الخوف من العقوبات التي سيتعرض لها الشخص في حالة عدم التزامه بالاتفاقات.

ويتم هنا التمييز بين الالتزام والإلزام؛ فالالتزام يكون طوعيًّا، ومصدره داخلي من قيم الفرد نفسه التي ترسخت لديه من منظومة قيم المجتمع الذي ينتمي إليه دون إجبار، أما الإلزام فيكون مصدره الإجبار من خارج الفرد عن طريق الجماعة أو عن طريق القانون.

وكان فرانسيس فوكوياما -المفكر الأمريكي الياباني الأصل- قد أرجع التفوق الاقتصادي الياباني إلى عنصر الثقة الذي يؤدي إلى سرعة إتمام الاتفاقات وتوفير جزء من الوقت الذي يضيع في الكثير من الإجراءات وكذلك المال الذي ينفق على مكاتب المحاماة، كما أرجع ضخامة حجم الاقتصاد الأمريكي إلى اعتماد الأمريكيين بشكل واسع على الجمعيات والمنظمات والشبكات المحلية والإقليمية مما يؤدي إلى فاعلية كبيرة في التفاعل والتكامل وكلها لا يمكن أن تقوم إلا في وجود درجة عالية من الثقة في الآخرين وفي المجتمع بوجه عام. وفي المقابل يرى "فوكوياما" أن الإمكانيات الضخمة للاقتصاد الصيني كانت يمكن أن تصل به إلى آفاق أكبر لولا ضعف عنصر الثقة لدى الصينيين التقليديين الذين لا يزال قطاع منهم يقصر نطاق ثقته على الأقارب ومن يعرفهم منذ فترات زمنية طويلة.

وبدون الثقة يمكن أن تتعثر أو تتأخر الكثير من التعاملات، وبالتالي يتأثر المجتمع في جميع النواحي ويقل إحساس الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم. وكما سبقت الإشارة فإن توافر قدر كبير من الشفافية في التعاملات بين الأفراد يعمل بصورة مباشرة في تدعيم وبناء عملية الثقة حيث تسمح الشفافية بالمتابعة والتقييم للأداء، ومع غيابها تنخفض درجات الثقة بين أفراد المجتمع ومؤسساته وحيث يسعى جميع الأطراف إلى تحقيق الفردية مما يؤدي بالمجتمع في

الدخول إلى مشكلات، ومن أهمها انتشار ظاهرة الفساد والتي تعتبر من أكبر المعوقات في عملية التنمية. وترجع الثقة إلى شيوع الالتزام في المؤسسات والأفراد، بمعنى أن الثقة ترتبط بالخبرات السابقة ونتيجة السلوكيات السابقة لهذه الجهات والمؤسسات، فمدى التزامها في السابق هو الذي يحدد درجة ثقة الأفراد والمؤسسات الأخرى بها، وهو ما يوفر الكثير من الجهود والأموال الضائعة بسبب التردد في اتخاذ القرارات وكذلك في المبالغة في الأنشطة المتعلقة بالرقابة والمحاسبة.

إن المشكلة الأساسية في العلاقة المفقودة بين الدولة والشعب في بعض المجتمعات انعدام الثقة بين الطرفين؛ وخاصة إذا اعتاد الطرف الأول على أن يتعامل مع الطرف الثاني بريبة نظرًا لتركيز الدولة في بعض المجتمعات التقليدية على حرص غير حقيقي عن حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي قد يصل أحيانًا إلى حد الجمود. وفي حالة الشعوب ومنظمات المجتمع المدني العربية والتي لديها تراث تاريخي طويل يرتبط بنكوص الحكومات فيها عن الالتزام بوعودها، فتكون في هذه الحالة استعادة الثقة المتبادلة بين الطرفين تحتاج إلى بعض الوقت والممارسة المشتركة على أسس جديدة لبناء الثقة من جديد.

ويزيد من حالة الشك بين الأطراف في الحالات التي لا تتوافر فيها البيانات والمعلومات وخاصة الرسمية وقد يزيد من تفاقم الأمر تباين البيانات والمعلومات ذاتها بين المصدر الرسمي وبعض المصادر الدولية التي تتمتع بدرجة عالية من المصداقية، أو بين المصادر الرسمية بعضها والبعض في البلد الواحد. ويتحدث البعض عن أهمية قوانين إتاحة المعلومات ويتصورون أن وجود هذا القانون يعني تلقائيًّا تحقيق الشفافية التي هي من أهم شروط الإصلاح. ولكن وجود القانون في حد ذاته ليس هو الحل النهائي لهذا النوع من المشكلات، فالمهم هو الثقة في أن القانون سوف ينفَّذ حين صدوره وأنه ستكون هناك إجراءات تنفيذية وعقوبات واضحة تلزم الجهات بتوفير المعلومات باعتبارها من الحقوق الأصيلة للمجتمع وللفرد.

هذا ورغم أن الحكومات أو المؤسسات المختلفة تعلن المعلومات والبيانات بالفعل، ولكن السؤال هو إلى أي درجة يثق المواطنون في هذه المعلومات والبيانات التي يتم توفيرها؟ ومن ناحية أخرى وكما سبقت الإشارة فإن توفر المعلومات سيساعد على تكريس قيمة الشفافية

وإدخال مفهوم تقييم الأداء وعملية المتابعة والتقييم وهي عناصر أساسية في مفهوم الحوكمة أو الحكم الجيد. وفي المقابل لو وجدنا أن المؤسسات – سواء كان القانون موجودًا أو غير موجود – لديها الإحساس بأنها ليست عرضة للمساءلة، فإن درجة الثقة الموجودة بين الأطراف سوف تقل، وسيحاول كل طرف أن يحقق الأهداف التي يسعى إليها؛ مما يؤثر بالقطع على عمليات الثقة.

الترحيل الجبري يؤدي إلى فقدان رأس المال الاجتماعي

كثيرًا ما تتطلب تنمية البنية التحتية أو إنشاء مشروعات تنموية ترحيل الناس الذين يعيشون في مكان المشروع. وقد أوضحت خمسون عامًا من التجارب التنموية والبحوث أن التعويضات عن الأراضي المفقودة لا توازى مخاطر الإفقار الاقتصادي وتدمير مقومات رأس المال الاجتماعي للسكان المرحلين في بعض المشروعات التي لم تدرس بعناية من الوجهة الاجتماعية والتي أهملت الحوار الديمقراطي من السكان، مهما قيل أن التعويضات عادلة.

هذا، وفي حالة ما يتم الترحيل الجبري دون رقابة، فإنه عادة ما يرتبط بانتهاكات لحقوق الإنسان، وتدمير لرأس المال الاجتماعي، والإضرار الفادح بالسكان الضعفاء، وخاصة من النساء والأطفال والشيوخ، كما ينجم عنه فقر متعدد الأبعاد. وقد واجهت الحكومات الديمقراطية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، الكثير من الاحتجاجات الشعبية القوية التي كان سببها ظلم ناتج عن الإقدام على تنفيذ مشروعات تنموية ركزت على العائد الاقتصادي المباشر فقط ولم تضع في حساباتها الإهدار الذي يحدث في رأس المال الاجتماعي وهو إهدار غالبًا ما يكون من الصعب تعويضه.

ومشكلة الهجرة في العالم العربي هو أننا لا ننتهج سياسة الباب الدوار التي تتبعها بعض الدول، وهي تعني مثلا أن تفتح بريطانيا الأبواب للبولنديين ليأتي نصف مليون بولندي خلال شهرين دون أن يبقوا فيها إلى الأبد بل سيعودون بعد فترة إلى بولندا بعد أن يكونوا قد تأسسوا معرفيًّا. وهذا ما يتعين علينا النظر فيه في الوطن العربي، فمن يتأسس معرفيًّا خارج وطنه يزيد من قدراته ومهاراته وبالتالي يكون له إسهامه وإضافته لوطنه بعد عودته.

وتمثل المرأة والمجتمعات النسائية جزءًا كبيرًا من رأس المال الاجتماعي العربي؛ حيث يقع على المرأة الريفية بوجه خاص عبء معظم الأعمال عند تمويل مشاريع إيكولوجية كبرى ذات آثار اجتماعية جانبية كمشروع السد العالي في مصر وسد الفرات في سوريا. ويقع عليها عبء إعادة بناء الأسرة في مكان آخر، على الرغم من أن المرأة الريفية تحصل على أقل المساعدات الاجتماعية الممكنة. ولذلك يجب دراسة الدور الخاص الذي تقوم به المرأة في مثل هذه الحالات وغيرها حيث إنها تتحمل العبء الأثقل في حالات عدم الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي فإن دعم المرأة يعد من أحد أهم السبل الأساسية في أي تخطيط للحفاظ على رأس المال الاجتماعي في المجتمعات العربية.

الاستقرار والشرعية السياسية ورأس المال الاجتماعي

تعد قضايا الاستقرار من القضايا الأساسية في مجال رأس المال الاجتماعي. ويعاني العديد من البلدان في عالمنا العربي من اهتزاز في ذلك الاستقرار كنتيجة طبيعية لعدم حصول قطاعات متزايدة من المواطنين على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية الأساسية ارتباطًا بارتفاع نسب البطالة وانخفاض الأجور والارتفاع في الأسعار وتدني مستوى الخدمات العامة، بالإضافة إلى تزايد الشعور بالحرمان النسبي الذي يعني شعور قطاعات متزايدة من الناس بالحرمان من الفرص والمميزات التي تحصل عليها فئات اجتماعية أخرى وأحيانًا دون وجه حق مما يكرِّس الشعور بافتقاد المجتمع لعدالة التوزيع.

من ناحية أخرى تشهد بعض المجتمعات نمطًا آخر من الإهدار لرأس المال الثقافي السياسي الذي يتمثل في أهم ما تملكه أي نظم سياسية، أي شرعية السلطة التي ترتبط قبل كل شيء بالحفاظ على الأسس التي يقوم عليها الحكم وتنبني عليها حقوق المجتمع أفرادًا وجماعات. ويتجسد الإهدار المقصود هنا في التوسع في إهدار بعض هذه المبادئ والحقوق الأساسية من خلال اللجوء إلى الحلول الأمنية في لحظات تأزم الحوار السياسي في المجتمع دون إعطاء الفرصة الكاملة أولا لجهود الحوار المجتمعي والثقافي والسياسي، ومن هنا تنشأ حالات اغتراب المواطن عن قضايا مجتمعه وكذلك ضعف المشاركة في قضايا العمل العام، وهكذا فإن التبديد في رأس المال السياسي والذي ينتهي إلى تفاقم الإهدار في رأس المال الاجتماعي

والثقافي وهو الأساس التي تقوم عليه المجتمعات الراسخة المستقرة القادرة على الاستمرار في الإصلاح والتطوير.

إن الشرعية السياسية هي الغطاء الذهبي لأي نظام سياسي، كما أن الذهب هو الغطاء للعملة، وبالتالي فإن المبالغة في السحب من هذا الرصيد يمكن أن يعرض الوجود المجتمعي ذاته لموجات من الاهتزاز وعدم الاستقرار التي يصعب الحديث معها عن الإصلاح.

هذا، وهناك دولٌ تتخلخل بنيتها الداخلية بالفساد والاستبداد اللذين ينخران فيها من الداخل، ومن ثم تتعرض لتدمير عميق لجزء أساسي من مقومات رأس المال الاجتماعي يتمثل في اعتياد المجتمع بأعراقه وطوائفه المختلفة على تفويض سلطة شمولية في القرار السياسي والاجتماعي في البلاد، وذلك فإن بناء قيم رأس المال الاجتماعي يجب أن يقوم على أسس تعددية ديمقراطية لأن غير ذلك يؤثر في عملية تدمير البنى القديمة وإلا واجهت المجتمعات المتحولة للفوضى والفساد.

خبرات التغيير والإصلاح في أوروبا الشرقية

هذا نظرًا لوجود نوع من التشابه والتقارب بين بعض المجتمعات العربية – وليس كلها – وبين بعض دول أوروبا الشرقية من حيث اشتراك المجموعتين من الدول في التحول من النظام الاشتراكي الذي ارتبط بمركزية الدولة والحزب الواحد والقطاع العام إلى النظام السياسي التعددي القائم على حرية السوق الرأسمالي وتزايد دور المجتمع المدني، ولذلك فمن المهم الاستفادة من دروس وخبرة دول أوروبا الشرقية بهدف التوصل إلى دروس مستفادة تفيد عملية التحول والإصلاح الراهنة في العالم العربي، والتعرف على المخاطر والأثمان التي دفعتها هذه المجتمعات خلال عملية التحول، ولماذا استطاعت هذه العملية – رغم مصاعبها ورغم ما مرت به من لحظات تأزم سياسي حرجة – قد أثمرت نتائج ملموسة في هذه المجتمعات سواءً على مستوى إقرار التعددية السياسية أو إطلاق طاقات المواطنين وحركاتهم المدنية...الخ، كما أنه لا تزال تجري فيها عمليات الإصلاح الديمقراطي وبصورة مستمرة من خلال تفاعل مجتمعي حي وقادر على تجاوز الأزمات والوصول بالحوار إلى حلول توافقية، وهذا هو أساس المجتمع الديمقراطي.

لقد شهدت هذه المجتمعات فترة من التحولات العميقة، اتسمت بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية الجوهرية والمتطلعة للمستقبل، إلا أنها لم تخلُ من الأخطاء والآلام، فقد كانت الهياكل الاقتصادية الوطنية في هذه المجتمعات قد تغيرت من خلال عمليات الخصخصة، إلا أن الكثير من رأس المال المادي والبشرى والاجتماعي كان قد فُقِدَ وتم تدميره خلال هذه العملية، وذلك بسبب الاندفاع غير المحسوب أحيانًا في عملية الخصخصة إضافة إلى الفساد الذي كان قد تفشى، وازدادت البطالة في الحضر بشكل مؤقت، واسترجع الزراع أراضيهم التي كان الحكم الشيوعي قد أمَّمها بالقوة، إلا أنهم افتقدوا التمويل والآلية الضرورية للعمل في الزراعة. وفى مجال التجارة ازدهرت المضاربات الاقتصادية، وانهارت المعايير السابقة بصورة مدوِّية، ولم يحلّ محلها معايير جديدة بين ليلة وضحاها. ونجم عن هذا عملية من الانحلال الذي أصاب الهياكل الاجتماعية القديمة والنسيج الاجتماعي، بما صاحبه ذلك من سلوكيات اجتماعية سلبية، ولم تظهر الهياكل الجديدة إلا مؤخرًا ولا تزال في طور النمو.

إن الدول التي اتجهت من النظم الشيوعية إلى النظم الجديدة في شرق أوروبا أدخلت نظمًا جديدة محل ما كان موجودًا وما اعتاد الناس عليه ووثقوا فيه. وتحتاج الأنظمة الجديدة إلى ثقة الشعوب في نفسها وفي منظماتها المدنية والخاصة؛ بعد أن كانت الدولة هي التي تمنح العلاج والترابط الاجتماعي المحلي، فالشعوب في حاجة إلى نظم اجتماعية وإدارية تنتقل بهم من العلاقات الشخصية الفردية في التكافل الاجتماعي البسيط والاعتماد الكلي على الدولة إلى نظم حديثة للتكافل الاجتماعي المؤسسي أو المنضبط، وهذا يأخذنا إلى مفاهيم وقيم تتعلق بالثقة في الحكومة وفي المؤسسات المدنية والخاصة. وبصفة خاصة الدور الذي يجب على المجتمع المدني القيام به في تعزيز الشفافية ومقاومة الفساد.

إن الأساسيات النظرية لرأس المال الاجتماعي تنص على أن أي شكل من أشكال التنمية يجب أن يأخذ في اعتباره أولاً وقبل كل شيء الأفراد والسلوك الاجتماعي، وأنماط التنظيم الاجتماعي، والروابط المهنية والأخلاقية التي تربط بينهم، وتخلق نوعًا من التضامن والوحدة والتماسك الاجتماعي الذي يستفيد منه الأفراد والمجتمع ككل.

ويحظى التعليم والتنشئة الاجتماعية بأهمية كبرى في هذه الفترات الحاسمة من التحول المجتمعي؛ فالعملية متعددة الأبعاد للتعليم يجب أن تبدأ في داخل الأسرة، وتستمر في المدارس والجيرة والمجتمع؛ كذلك فقد حظيت عملية تطوير علاقات جديدة ومتعددة ومنظمات ديمقراطية باهتمام كبير باعتبارها أمرًا ضروريًّا، ومن ثم فإن مجتمعات أوروبا الشرقية تشهد زيادة سريعة في كثافة الإصلاحات التنظيمية في خلال الفترة الانتقالية بالإضافة إلي زيادة الحريات ونمو المبادرات الشخصية ونمو رأس المال الاجتماعي، والذي يمثل بدوره أصلا من الأصول وعاملاً أساسيًّا للإسراع بعملية الإصلاح.

لقد قدَّمت هذه المجتمعات العديد من الأمثلة على إعادة تكوين رأس المال الاجتماعي في الظروف الراهنة وفى ضوء المجتمع المدني الذي لا يزال ضعيفًا فيها، حيث توجد بعض الخيارات لزيادة وزن ودور رأس المال الاجتماعي نحو تحقيق مجتمع مدني واع ورشيد. فنمو المنظمات والمجموعات والفاعلين الاجتماعيين الذين يتوافر لديهم قدر أكبرً من الحساسية الاجتماعية تجاه حقوقهم سوف يساعد على تعزيز الديمقراطية والتعددية والرخاء، وترسيخ القيم الأخلاقية في هذه المجتمعات الآخذة في التغير والتطور.

وتكشف هذه الدروس والخبرات أنه على الرغم مما بدا من صعوبات سياسية كبيرة أمام عملية الإصلاح في مجتمعات أوروبا الشرقية بسبب وجود نماذج صارخة لأنظمة الحكم الشمولي ذات الأساس الأيديولوجي العميق، فقد أثبتت التجربة قوة تأثير عامل رأس المال الاجتماعي والثقافي لهذه المجتمعات وريثة القيم العميقة للنهضة الأوروبية الحديثة المتمثلة في جذور قيم احترام الفرد وعقلانية الحوار وأهمية احترام الأسس الدستورية والقانونية واحترام رأي الأغلبية باعتبارها عناصر أساسية في النسق القيمي الاجتماعي والثقافي الذي حسم خيار الإصلاح الديمقراطي لهذه المجتمعات.

ويلاحظ هنا اختلاف واضح بالنسبة لمجتمعاتنا العربية التي لا يزال رأسمالها الاجتماعي والثقافي ينطوي على العديد من العناصر السلبية التي لا تتسق مع متطلبات التوجه نحو الإصلاح والتحديث. كما أن العديد من العناصر الإيجابية أو التي يمكن تحديثها في هذا الرأسمال القائم تظل مهملة نتيجة تقاعس النخبة العربية عن القيام بمهمتها في إحداث هذا

التطوير المرجو، أو نتيجة سوء أوضاع هذه النخبة ذاتها، أو استنفاذ طاقاتها في الصدام مع السلطة السياسية أحيانًا، أو نتيجة دخولها في صدامات مع القوى التقليدية في مجتمعاتها بسبب عدم مراعاة هذه النخبة ذاتها لبعض الحساسيات الثقافية والاجتماعية والدينية لمجتمعاتها العربية في بعض الأحيان.

أما الدرس الآخر المرتبط بما سبق فيتعلق بأن الإصلاح لا يتحقق بمجرد تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولكنه ينطوي على نوع من "التدمير البناء" – إن صح التعبير – لبعض الأسس التي يقوم عليها رأس المال الاجتماعي والثقافي القديم في المجتمعات المتحولة نحو الإصلاح، وهو ما يدفع بها إلى فترات من انعدام أو تشوش المعايير الاجتماعية والثقافية التي عادة ما يصاحبها ظهور أشكال من الانفلات الاجتماعي وبروز أنماط من السلوكيات الاجتماعية السلبية.

وقد يكون من المفيد ألا تترك مجتمعاتنا العربية لتمر بمثل هذه الفترات وفق المسار التلقائي العشوائي لها، بل إن وعي النخب الحاكمة والنخب الثقافية والاجتماعية العربية بطبيعة هذه الفترات من شأنه التعجيل بإعادة صياغة الأسس الحديثة التي ينبغي أن يقوم عليها رأس المال الاجتماعي والثقافي في صورته الإصلاحية الجديدة، بما يتضمنه ذلك من عمليات معرفية معقدة تتضمن إعادة النظر في بعض العناصر السلبية الكامنة في النسق التقليدي، ومحاولة إدماج عناصر جديدة مستحدثة فيه، أو إعادة صياغة وتأويل عناصر قديمة في صور جديدة، أو إزاحة عناصر من المركز إلى الهامش أو العكس بهدف التوصل في النهاية وبالسرعة المناسبة إلى إعادة صياغة نسق القيم الذي يتأسس عليه رأس المال الاجتماعي الملائم لمناخ الإصلاح المنشود.

أما المسألة الأهم فتتمثل في تنظيم الجهود النشطة لتجسيد هذه العملية المعرفية الكبرى على أرض الواقع الاجتماعي من خلال تضافر جهود النخب الحاكمة والنخب السياسية والثقافية والاجتماعية لترجمة هذا المشروع إلى سياسات قابلة للتنفيذ في مجالات التعليم والثقافة والإعلام والتنشئة السياسية للأجيال الجديدة. ويمكن لهذه الجهود الفكرية والتنفيذية أن تعين مجتمعاتنا العربية على تفادي العديد من المشكلات والأزمات المرتبطة

بفترات التحول وما يصاحبها من تدمير لبعض مقومات رأس المال الاجتماعي أو التخفيف من وطأتها على الأقل أو الإسراع بصياغة الأسس الجديدة لرأس المال الاجتماعي والعمل على تعميقها في الوعي المجتمعي العام.

الشبكات الاجتماعية على الحدود كرأس مال اجتماعي

إن دور النساء المهاجرات في مجال التنمية الدولية المستدامة هو دور حيوي، إذ تمثل الهجرة للكثير من النساء مخرجًا من الفقر وإستراتيجية لتوليد موارد جديدة لأنفسهن، وللشبكات عابرة الحدود التي تغطي بلدانهن الأصلية والبلاد التي هاجرن إليها. ومن ثم فإن النساء المهاجرات يعملن على رعاية رأس المال الاجتماعي. وقد وجد أن التعامل الفعلي بين النساء والوظائف المتاحة لهن يتطلب أكثر كثيرًا من مجرد التوفيق بين احتياجاتهن الاقتصادية والمهارات الضرورية للوظيفة، فالنساء بطبيعتهن انتقائيات بشأن الوظائف التي يقبلنها. والذي يؤثر في وجود ظاهرة وضعهن داخل وخارج وفي هامش سوق العمل بالتبادل.

ومن الواضح أن اقتحام النساء لسوق العمل، وقدرتهن على كسب قوتهن، تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فأحد هذه الظروف هو تهميش النساء سياسيًّا، فعلى الرغم من أن الكثيرات ليست لديهن الوثائق الضرورية، وتخشى الظهور في المجتمع الأكبر، فإن من لا تعاني هذا نادرًا ما تحظى هي الأخرى بالمواطنة؛ وهو الوضع الضروري للاشتراك في السياسة والتصويت الانتخابي. والظرف الآخر اقتصادي، فكثيرًا ما تعاني تلك النساء من البطالة، أو البطالة المقنعة. أما الظرف الثالث فهو الثقافة عابرة الحدود، والتي تضفي صبغتها إدراكيًّا وسلوكيًّا على حياة من تعيش في ثقافتين، وكثيرًا ما تتعقد الأمور أكثر إذا ما كانت هناك اختلافات عرقية في داخل البلد. وأخيرًا، فإن الظرف الاجتماعي هو تحول هذه الثقافة عابرة الحدود إلى قناة للاتصال تربط بين الناس في مجتمعات متفاوتة جغرافيًّا من خلال تبادل الناس والبضائع والمعلومات والاستثمارات المالية.

قواعد للتغلب على عدم الاستقرار ورأس المال الاجتماعي

إن المقصود من الإصلاحات الاجتماعية هو التغيير الاجتماعي. فجميع مشروعات الإصلاح تشترك في هدفٍ واحد بصرف النظر عن الاختلافات الثقافية والتاريخية، ألا وهو تحسين الظروف المعيشية لِلناس. وهناك وجه مهم آخر وهو أن غالبية جهود الإصلاح تنطلق من واقع عدم الرضا عن الظروف الاجتماعية؛ فمع انتشار التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والضجر من أوجه القصور للمؤسسات الاجتماعية، فإن عدم رضا الشعوب يتحول إلى عدم ثقة، فإذا ما وصلت هذه المشاعر إلى قطاعات شعبية واسعة، يتزايد ارتفاع الأصوات المطالبة بضرورة الإصلاح؛ ومن ثم ينبغي توجيه التغيرات الاجتماعية من خلال مفاهيم واضحة للإصلاح.

ملاحق

كلمة الدكتور إسماعيل سراج الدين
مدير مكتبة الإسكندرية

اعتدنا أن نلتقي في الأسبوع الأول من شهر مارس من كل عام للتشاور ووضع لبنة أخرى في صرح الإصلاح العربي، في مسيرة بدأت عام ٢٠٠٤، حيث كتبنا بأنفسنا ما عرف فيما بعد باسم "وثيقة الإسكندرية"، وهذه الوثيقة طالبت المجتمع العربي بفتح المجال لنشاط المجتمع المدني للمشاركة في صناعة مستقبل أفضل، وهذا المستقبل الأفضل يمر بالإصلاح ويتم في مجالات متعددة كلها متشابكة. فتحدثنا عن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبصفة خاصة دور المرأة ودور التعليم وعن الإصلاح الثقافي وبصفه خاصة عن تغيير الخطاب الرسمي، وتغيير الخطاب الديني، وتغيير الخطاب الثقافي في الساحة العربية.

ومنذ ذلك الحين، أقمنا العديد من اللقاءات والمؤتمرات التي تناولت موضوعات كثيرة واتفقنا أن نلتقي في الأسبوع الأول من مارس في كل عام في مكتبة الإسكندرية، من ناحية لنقيِّم ما وصلنا إليه أو ما أخفقنا في الوصول إليه من آمال ومن إنجازات، ولنتعرف على المشاغل والتحديات التي توجد أمام كل منظمات المجتمع المدني في طريق الإصلاح، وكما تعلمون أن هذه المبادرة شارك في تنظيمها عدد من المؤسسات العربية على رأسها المؤسسة العربية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية للمرأة وأيضا الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والجامعة العربية وعدد كبير من المؤسسات العربية تحت إدارة لجنة من شخصيات بارزة في العالم العربي.

وطلب منا بعد ذلك أن نتابع هذا عن طريق مرصد وملتقى إلكتروني، وكلاهما عُرضا عليكم في مرات سابقة. ويسعدني أن أجد اليوم أن لدينا ٥٢٤ منظمة من المجتمع المدني مشتركة في الملتقى الإلكتروني تمثل تجارب وهيئات من ١٩ دولة عربية. بالإضافة إلى مجموعة أخرى من منظمات المجتمع المدني من ١٣ دولة غير عربية هي بلجيكا وبلغاريا والكاميرون وكندا وفرنسا وألمانيا واليونان والهند وإيطاليا وهولندا وإسبانيا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية، وهي منظمات تضم نشطاءً في مجال حقوق الإنسان، وفي مجال البيئة ومجالات أخرى يشتركون معنا في هذا الملتقي الالكتروني لربط نشطاء المجتمع المدني العربي مع

أقرانهم في الساحة العالمية من خلال ١٥ موضوعًا من الموضوعات التي على أجندة الإصلاح مثل عمالة الشباب، وتمكين المرأة، وقضايا البيئة، وقضايا التنمية المستدامة، والتكافل الاجتماعي، والمشاركة السياسية، وقضايا السلام، والقروض متناهية الصغر، والإسكان، وحقوق الإنسان، ومفهوم الصحة، والتعليم، والفنون، والحوار بين الحضارات والثقافات، والخدمات الاجتماعية.

هذا الملتقى الإلكتروني يعد وسيلة للاجتماعات التي تناقش فيها هذه الموضوعات وذلك بالإضافة إلى هذه اللقاءات الكبرى. والتي كان ثانيها حول التجارب الناجحة في العالم العربي، حيث سعدنا بدراسة ١٢٠ تجربة ناجحة من ١٥ دولة عربية؛ وقد شكل هذا اللقاء بذاته تجربةً ناجحة ساعدت على تجاوز النظرة التشاؤمية لواقعنا واكتشاف عناصر القوة والتقدم فيه، أما اللقاء الثالث فقد ناقش المشاكل والتحديات التي تواجه حركة المجتمع المدني في العالم العربي.

وهذا العام، موضوعنا موضوع كبير، فهو موضوع حقوق الإنسان والمرأة والتنمية. ووضع المرأة في المجتمعات العربية مازال دون الذي نرجوه، والقضية ليست فقط قضية حقوق الإنسان في المجتمع العربي، ولكن القضية هي تنمية المجتمع العربي لأنها متعثرة وهو ما يتطلب المزيد من الجهد والعمق في معالجة هذه القضية وكذلك تغيير بعض المفاهيم المتعلقة بها.

وقد جاءتنا شكوى العام الماضي من الشباب بخصوص ضعف تمثيلهم في لقاءاتنا السنوية، رغم أن مكتبة الإسكندرية، ينظم منتدى الإصلاح مؤتمرًا خاصًّا بالشباب ولكن في موعد آخر. وهو ما لم يتح لعدد كبير من الشباب فرصة السفر مرتين للمشاركة في لقاء العام الماضي ولذلك كان تمثيلهم ضعيفًا، وقد سعينا للتغلب على هذه المشكلة بتنظيم ملتقى الشباب في الأيام الثلاث السابقة لمؤتمرنا حتى يتمكنوا من المشاركة وطرح أفكارهم وتصوراتهم.

وسوف تقوم ممثِّلة عنهم بنقل ما وصل إليه الشباب في لقائهم خلال "المنتدى الثاني للشباب العربي".

الحضور الكريم .. هناك أشياء بسيطة يجب التأكيد عليها لأنها أصبحت من المسلَّمات أو يجب أن تكون من المسلَّمات، خاصة عندما نتحدث عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة؟

لقد اتفق العالم كله على امتداد ما يقارب من ستين عامًا على حقوق الإنسان في اتفاقيات دولية كثيرة لمنع التمييز ضد المرأة وأيضا لضمان حقوق الطفل، بخلاف الاتفاق على الحقوق السياسية والمدنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وبالتالي أصبحت هناك ثقافة عالمية وإنسانية شارك العالم كله في صنعها تسمى بثقافة حقوق الإنسان، ومن الغريب أن نجد في عالمنا العربي من لا يزال يعتبر أن الحديث عن أوضاع حقوق الإنسان تدخلاً خارجيًّا يتعارض مع مفاهيم السيادة الوطنية.

لقد أصبح من المسلَّمات أن يستمد الحكم شرعيته من قبول ومساندة المحكومين، والمطالبة بسيادة القانون، وأن الدولة ليست فوق القانون ولكن القانون فوق الدولة وهو الذي ينظِّم علاقتها بالمواطن. وأصبح من المسلمات أيضًا ضرورة الاحتكام إلى رأي الأغلبية مع حماية حقوق الأقلية وآرائها. فرأي الأقلية اليوم يمكن أن يصبح رأي الأغلبية في الغد، ولذا تصبح حرية الكلمة والتعبير والبحث جزءًا أساسيًّا من أي مفهوم للتنمية، هذه هي المسلمات التي نؤمن بها ونقبلها ونأمل أن تعمل هذه اللقاءات على دعم الثقافة المرتبطة بها والتي تقبل التعددية المؤسسية والسياسية والتعددية في الرأي وفي الأديان، والإيمان بضرورة أن يكون هناك تداول منظَّم في المسئوليات والحكم، وفصل بين السلطات واستقلال القضاء .. إلخ.

كل هذه الأمور أصبحت من المسلَّمات بالنسبة للمجتمعات التي اعتادت عليها، وفي المجتمعات العربية مازالت ناقصة، وأصبح علينا أن نؤصلها في مفاهيم عملنا وممارستنا، أكثر من المطالبة بها كشعارات؛ لأن حرية الفرد هي التي تصنع حرية المجتمع، والمجتمع الذي يتمتع أفراده بحرياتهم يكون مجتمعا قويًّا وقادرًا على صناعة مستقبله أكثر من المجتمع ذو الرؤية الواحدة التي تفرضها السلطة من أعلى، والتجارب السياسية في القرن العشرين كلها أظهرت أن المجتمعات غير الديمقراطية هي مجتمعات غير قادرة على صناعة قرارها ومستقبلها. وعلى العكس فالمجتمعات الديمقراطية كان لديها القدرة على الاستمرار والتقدم لأنها تستمد شرعيتها من أبناء الشعب أنفسهم. وهذا هو المطلوب تحقيقه في مجتمعاتنا.

وهذا ما طالب به الرئيس مبارك عندما أشار إلى أن المستقبل يقتضي شراكة مع المجتمع المدني ودعانا كمجتمع مدني أن نشارك في مثل هذه اللقاءات برأي عام وحتى إذا كان رأينا رأي الأقلية فسيصبح في يوم ما رأي الأغلبية، ورأي الأغلبية بالضرورة هو الذي سينتقل بالمجتمع إلى الأمام في مسيرة تقدمه.

كلمة الدكتورة ودودة بدران
أمين عام منظمة المرأة العربية

على امتداد المناقشات التي دارت في المؤتمرات السابقة للإصلاح برز بشكل واضح واقع المرأة في مجتمعاتنا العربية، باعتباره أحد أهم قضايا الإصلاح العربي، حيث ظهر جليًّا من هذه المناقشات أن النهوض بأوضاع المرأة هو مدخل رئيسي من مداخل الإصلاح. وهو الهدف الذي يعد التوجه الرئيسي لمنظمة المرأة العربية من خلال تبنيها لشعار تمكين المرأة العربية والتوعية بقضاياها.

وتبدو أهمية العمل الذي تضطلع به منظمة المرأة العربية في تقاطعه مع غايات وأهداف مؤتمرات الإصلاح، حيث تسعى منظمة المرأة العربية إلى تمكين المرأة ورفع قدراتها في مجالات سبعة هي: التعليم، والصحة، والبيئة، والإعلام، والتشريع، والاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، وكلها مجالات تم تناولتها من زوايا متعددة في مؤتمرات الإصلاح المتتالية التي عقدت منذ مارس ٢٠٠٤.

وقد جاء إنشاء منظمة المرأة العربية في إطار جامعة الدول العربية والتي تعبر عن منظومة العمل العربي المشترك، لتجسيد الرؤية التي أعلنتها وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر الإصلاح العربي الأول والذي أكد على أن الإصلاح يجب أن ينبع من داخل مجتمعاتنا، وأن يجمع بين إمكانية التعامل مع أوضاع كل قطر عربي من الداخل وبين القدرة على تنظيم جميع الدول العربية في نسق واحد يجسد الأبعاد العربية المشتركة.

ومنظمة المرأة العربية – وهي تسعى من أجل النهوض بأوضاع المرأة في بلادنا– تحرص في كل مشاريعها على أن تأخذ في اعتبارها خصوصية كل قطر عربي مع السعي في ذات الوقت إلى إيجاد التعاون الإقليمي العربي فيما يتعلق بقضايا المرأة، وهو ما يسمح بتحرك إقليمي أكثر ايجابية وفاعلية لصالح النهوض بالمرأة.

وإذا كانت الأنشطة التي تبنتها منظمة المرأة العربية في مجال السعي لتمكين المرأة العربية والنهوض بأوضاعها كأحد مداخل الإصلاح العربي تلتقي مع ما عبَّرت عنه وثيقة

الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر الإصلاح الأول من مداخل متعددة لتحقيق هذا الإصلاح، فإن ما يجب التأكيد عليه هو أهمية الشراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ استراتيجيات طويلة الأمد لتمكين المرأة بحيث لا تكون الجهود في هذا الإطار مجرد جزر منعزلة لا امتداد لها. ولذلك فإن على هيئات المجتمع المدني في هذا المجال من جهتها أن تستمر في بناء الثقة مع المجتمع المحلي واستثمار العوامل المحلية والدولية المواتية مع الاحتفاظ بفلسفة وخطة أصيلة للعمل لا ترتبط بأجندات مسبقة.

ولذلك، فنحن في منظمة المرأة العربية نتطلع للتعاون مع جميع الجهات في مجال النهوض بأوضاع المرأة، وانني لعلى ثقة من أن تعاوننا معا سيكون له أعمق الأثر في مواجهة العديد من التحديات التي تواجه برامج تمكين المرأة في عالمنا العربي.

كلمة الأستاذ محمد فائق
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

أصبحت مكتبة الإسكندرية اليوم صرح حضاري كبير، ونجحت في أن تكون منتدى حقيقيًّا للمجتمع المدني. ليس في مصر فقط ولكن في الوطن العربي. والحقيقة أن أهمية هذا المؤتمر تنبع من مناقشته للموضوعات الأساسية التي جاءت في تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٢، وللتعرف على ما تحقق وتقييمه، وما لم يتحقق ولماذا تعثر تحقيقه.

الحقيقة أن هناك على وجه العموم تطور وتحسن في أوضاع حقوق الإنسان في المجتمعات العربية ولكنه تقدُّم بطيء جدًّا.

وبالطبع يمكن ملاحظة مسار إصلاح ومتابعة أي تقدم فيه، خاصة في مجال تطور المفاهيم المعبرة عن حركة الإصلاح ومسارها وتبني مفاهيم أكثر تقدمًا وفاعلية؛ فقضية التنمية لم تعد قاصرة في فهمها على مجرد النمو الاقتصادي ولكنها أصبحت تنمية إنسانية من أجل الإنسان وبالإنسان، وأصبح الإنسان هو وسيلتها وغايتها، والخطاب الرسمي "الحكومي" أصبح شيئًا فشيئًا يستوعب هذا الفهم لعملية التنمية، بل إن هذا الخطاب بدأ يتبنى العديد من المفاهيم الجديدة التي تدعم عملية الإصلاح مثل الحكم الجيد "Good Governance" والشفافية. وإعمال هذه المفاهيم سوف يشكل دفعة قوية لعملية إصلاح وتطوير المجتمع، وإن كنا مازلنا للأسف في المراحل الأولى على هذا الطريق حيث لم تصبح بعد مثل تلك المفاهيم هي المعايير الفعلية الحاكمة لعملية الإصلاح في مجتمعاتنا.

وإذا كان مسار الإصلاح في مجتمعاتنا العربية ركَّز اهتمامه على الجانب الاقتصادي في الاحتفاء بالليبرالية الاقتصادية والاندماج في اقتصاد السوق منذ وقت مبكر، فقد صاحب هذا تأخر الإصلاح السياسي، وحتى عندما بدأ التحرك نحو الإصلاح السياسي، فقد ركَّز الخطاب الإصلاحي على الليبرالية السياسية فقط دون معالجه الآثار التي تترتب عليها. وفقدنا الكثير من الوقت في مناقشة هل يكون الإصلاح من الداخل؟ أو من الخارج؟ وهل يمكن تصدير الديمقراطية أم لا؟

وعندما ثبت فشل تصدير الديمقراطية وفشل المشروع الدولي للإصلاح، انتقلت الضغوط من الخارج لصالح استقرار النظم التي يريدونها وليس تحديثها. وسرعان ما تباطأ الإصلاح الداخلي، الأمر الذي يضع على عاتقنا وعاتق المجتمع المدني مجددًا بذل قصارى الجهود لتفعيل برامج الإصلاح والإسراع بتنفيذها.

وعلى سبيل المثال، فإن الإصلاح الدستوري في مصر الذي يجري حوله الجدل الكبير يمثل فرصة للإصلاح تدعو للتدخل حتى لا نصل إلى نفس النتيجة التي وصلنا إليها في تعديل المادة ٧٦. فقد طالب الرئيس نفسه بتعديل المادة ٧٦ فجاءت معيبة، ثم طالب الرئيس نفسه بتعديلها مره ثانية بعد سنة واحدة فقط! إن الجدل الكبير الواسع حول الإصلاح وحول عملية التنمية سيكون هو الدافع الحقيقي لعملية الإصلاح.

الدكتورة سهام الفريح
نائب رئيس منظمة حقوق الإنسان

على امتداد العقدين الماضيين، كثر الحديث عن أوضاع حقوق الإنسان في جميع أقطار الدول العربية، هذا الحديث الذي ركز على جانب انتهاكات هذه الحقوق وحاول رصدها، وهو الشيء الذي لا يجب أن يدفعنا للإحباط أو التراجع بل التفكير الإيجابي في كيفية السعي لتجاوز هذا الواقع لواقع أفضل،خاصة وأن الدول العربية وقَّعت على الغالبية العظمى من الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق المتصلة بحقوق الإنسان، مثل اتفاقيه إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حماية حقوق الطفل وغيرها رغم أنه في حالات كثيرة نرى أن تطبيق العديد من بنود هذه الاتفاقيات لم يدخل حيز التطبيق أو التنفيذ، فجدية التوقيع تقتضي أن تحول بنود هذه الاتفاقيات إلى مشاريع قوانين تطَّبق.

كذلك تجب الإشارة إلى أن الضغوط والصراعات وأشكال التدخل التي تتعرض لها أي من أجزاء منطقتنا العربية تمتد بتأثيرها السلبي على باقي أنحاء الأقطار العربية حيث لا يمكن على سبيل المثال إنكار الآثار السلبية لما يحدث في لبنان وفلسطين والعراق على مسار عمليات الإصلاح أو أوضاع حقوق الإنسان.

حتى الدول التي لا تعاني من أحداث سياسية جارفة لم تتحقق فيها العدالة الاجتماعية، فلم يمنح الفرد كل حقوقه السياسية والاجتماعية ويوجد تفاوت كبير بين دولة وأخرى. إن عدم العدالة وعدم تكافؤ الفرص يؤدي إلى أن يتجه الفرد إلى القبلية والطائفية، وهي القضية التي بدأت تطل برأسها في بعض دول الخليج بعد ظهورها في العراق.

وعلى الرغم من تصاعد الخطاب الرسمي حول الاهتمام بالتعليم وإصلاحه وتطويره، إلا أنه مازالت قيم مثل التسامح وقبول الآخر وغيرها من القيم التي تعمق فكرة المساواة ومناهضة التمييز غائبة عن برامجنا التعليمية. ولو توقفنا قليلا عند المرأة، سنجد أنها مازالت تتعرض للتمييز بين المرأة والرجل وترسخ هذا الشعور لدى النشء منذ البداية، إلا أن هذا لا ينفي الكثير من المحاولات والجهود، ففي الكويت على سبيل المثال تم باقتراح من الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان دمج مفاهيم حقوق الإنسان في الكتب المدرسية والمناهج ومنها أيضا

مناهضة التمييز ضد المرأة، وذلك منذ ست سنوات، لكن التطبيق يسير ببطء شديد، هناك اجتهادات كثيرة، ولكنها لا تفي بالغرض. ولذلك نحن بحاجة لمزيد من منظمات المجتمع المدني التي تهتم بحماية الطفل وحماية المرأة وبالتالي حماية الأسرة.

هناك عامل آخر يؤثر بالسلب على أوضاع حقوق الإنسان؛ وهو ضعف الثقافة السياسية عند الرجل والمرأة في مجتمعاتنا، فعدم الوعي بالحق هو سبب الفشل في منح المرأة حقوقها السياسية. كذلك هناك الكثير من المتعلمات والحاصلات على أعلى الدرجات العلمية في كل المجتمعات العربية لكنهن يجهلن الكثير من حقوقهن الاجتماعية والمدنية، ولذلك نحن بحاجة إلى جهود جبارة لنشر الوعي في هذا الجانب وفي جوانب أخرى. ولأن مجتمعاتنا العربية تعاني من فقر المعلومات والإحصائيات والبيانات في أمور شتى، وبالنسبة للمرأة فالبيانات قاصرة، ولا تعطي معلومات الكاملة حول نشاط المرأة في المجتمع.

وثائق

نداء المنتدى الثاني للشباب العربي
إلى المنتدى الرابع للإصلاح العربي

(لاما الخطيب عن الشباب العربي)

نحن شباب الدول العربية المجتمعون في المنتدى الثاني للشباب العربي المنعقد في مكتبة الإسكندرية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ فبراير ٢٠٠٧، نرى أنه من واجبنا وفي ظل ظروف التحول التي يمر بها عالمنا العربي أن نعلن عن تضامنًا مع كافة الجهود المبذولة في مجال الإصلاح الشامل الذي تحتاجه أمتنا العربية، وذلك بحكم الدور الواقع على عاتق الشباب في هذه المرحلة التي تقتضي تضافر الجهود والرؤى من أجل صياغة أفضل لنا وللأجيال القادمة.

إن الشباب العربي الذي يعاني من التهميش من جانب صناع القرار يرى أنه من الضروري إعمال الدول العربية لمبادئ الحكم الرشيد وإتاحة الفرصة أمام القيادات الشابة في جميع المجالات وتوسيع خيارات العمل المتاحة للشباب في كافة مؤسسات الدولة وإطلاق كافة طاقاتهم وإبداعتهم، وذلك في ظل مناخ ديمقراطي آمن وحر يتيح الحصول على المعلومات بيسر وفاعلية ووفق شراكة حقيقية مع الشباب.

إننا نؤمن بأن الخطوة الأولى لتنفيذ هذه الآمال هي صياغة سياسات وطنية للشباب في الدول العربية تحدد بدقة مشاكلهم واحتياجاتهم وكيفية تضافر الجهود لوضع الحلول المقترحة حيز التنفيذ؛ سياسات تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات النوعية بين قطاعات الشباب وذلك كمرحلة أولية نحو صياغة سياسة شبابية عربية تحدد الأطر العامة وتوضح المبادئ والأهداف المستوحاة من العمل الشبابي، وكذا تطبيق البرامج المقترحة لتعميق قيم المواطنة والانتماء لهذا الوطن.

ونحن إذ نقر بمسئوليتنا المشتركة مع عقلاء هذه الأمة وحكمائها، فإننا نطالب بالتطبيق الدقيق والأمين لمقررات وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر الإصلاح العربي وبالذات في

مجالات الإصلاح الثقافي الذي نراه الركيزة الأولى لأي إصلاحات أخرى مبتغاة، وبإتاحة الفرصة الكاملة للشباب للمشاركة في رسم السياسات وصنع القرارات الكفيلة بتحقيق أهداف هذا الإصلاح المنشود وبمتابعة كيفية تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات والقمم العربية.

نحن نعلم أن هذه المطالب اليسيرة لن تتحقق إلا بالنظر إلينا كشركاء في صياغة مستقبل هذا الوطن، وفي ظل بيئة دولية مستقرة تنبذ مفاهيم الفوضى الخلاَّقة والإصلاح المفروض من الخارج.

إن الشباب العربي يتعهد بأن يبذل كافة الجهود من أجل السير قُدُمًا في خطوات الإصلاح المبذولة، وذلك من خلال نشر هذه الأفكار في منظماتنا الشبابية والتركيز على إبراز الخبرات الناجحة للعمل الشبابي التي نجحت في الاعتماد على الذات وتحمل المسئولية والإيمان بأن المستحيل قد يصبح ممكنًا من خلال المشاركة الفعَّالة مع كافة مؤسسات المجتمع.

شباب الدول العربية